دروس في كتب النحو

تأليف

الدكتور عبده الراجحي

استاذ العلوم اللغوية المساعد

بجامعتي الاسكندرية وبيروت العربية

١٩٧٥

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر

بيروت ص.ب ٧٤٩

دُرُوسٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ



دُرُوسٌ في كُتُبِ النَّحْوِ

الدكتور عبده الراجحي
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
بجامعتي الاسكندرية وبيروت العربية

١٩٧٥

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص.ب ٧٤٩




بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد ،

فإن طلاب قسم اللغة العربية يبدأون درس النحو بقراءة كتاب من الكتب التي توفّر أصحابها على شرح الألفية ، وهي كتب متأخرة من حيث التاريخ العام للنحو العربيّ ، لكنها في الوقت نفسه صالحة لأن تقدم للطالب صورة واضحة لتركيب النحو ، فضلاً عن أنها تدربه على معالجة النصوص النحوية القديمة. وفي هذا المجال يقرأ طلابنا في جامعة بيروت العربية (شرح ابن عقيل) في السنتين الأولى والثانية وينتهون من القسم الأكبر فيه ، وبذلك تتكون لديهم مادة طيبة في معظم أبواب النحو .

وكان علينا أن نتقدم بهم خطوة أخرى نحو تعريفهم بنشأة هذا النحو وتطوره وتأصيل منهجه واختلاف مذاهبه ، واستقر في يقيننا أن ذلك لا ينبغي أن يكون من خلال محاضرات تاريخية تقدّم له مدارس النحو وأعلام كل مدرسة ، بل يجب أن يكون من خلال نصوص من أمهات كتب النحو ، ومن المصادر التي يحتاجها الطالب في مستقبل حياته العلمية مما لا تتيح له الدراسة الجامعية الأولى أن يتعرف عليها ، ونحسب أن هذه النصوص سوف

تجعله يألف هذه الكتب التي يسمع بها سماعاً ويخشى الاقتراب منها لما يحيط بها ما يحيط كل مجهول من توهم الصعوبة فضلاً عن رهبة الابتداء .

من هنا كانت هذه « الدروس » في كتب النحو، اخترناها لتمثل المدارس النحوية العربية ؛ فاخترنا من البصرة « الكتاب » لإمامها سيبويه ، ومن الكوفة « معاني القرآن » لإمامها الفراء ، ثم قدمنا فصلين من « الإنصاف » ليقف الطالب على طرائق الخلاف بين المدرستين ثم قدمنا من بغداد كتابا واحداً لعالمين هو شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ، وانتقلنا إلى الأندلس لنقدم كتاب ابن مضاء في « الرد على النحاة » ، وأخيراً ختمنا الكتاب بمصر فقدمنا نصا من المغني لابن هشام وآخر من شرح الأشموني على الألفية ، وفي كل ذلك قدمنا لكل كتاب بمقدمة نعرف فيها بالملامح العامة المدرسة التي ينتمي إليها المؤلف ، وقدمنا النصوص مشروحة مع توضيح الشواهد على وجه الخصوص .

ولعل هذه الدروس أن تعين الطالب على تصور المنهج النحوي تصورا صحيحاً ، ومن ثم على متابعة دراسته والبحث فيه .

وأحب أن أسجل شكري للأستاذ حسان ماضي على ما قدم من عون في سبيل إصدار هذا الكتاب .

والله نسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه .

والله وحده ولي التوفيق ؟

عبده الراجحي

بيروت في التاسع والعشرين من ذي القعدة ١٣٩٣ هـ
الموافق للثالث والعشرين من كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٣ م

- ١ -

البصرة

الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر ، فالذي لا شك فيه أن النحو - بصورته المعروفة - نشأ بصريا وتطور بصريا ، وذلك لا جدال وجه من وجوه الضعف فيه .

ويكاد الدارسون يجمعون على أن النحو العربي نشأ لحفظ القرآن من « اللحن » وهم يقدمون في ذلك روايات كثيرة ، عن أبي الأسود الدؤليّ وصنيعه في النحو من أنه نفسه وضع النحو ، أو أنه أخذه عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين وضع له أبوابا وقال له : انحُ هذا النحو ... إلى آخر تلـــك الروايات .

غير أن الشيء الوحيد الثابت هو أن أبا الأسود وضع ضبط القرآن بالنقط وأنه قال لكاتبه « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه ، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يَدَيْ الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف » [1] .

وكان هذا العمل الخطوة الأولى في عمل النحو ، ومن الواضح أن الحركات

---

(١) ابن النديم الفهرست ٥٩ .

النحوية الاصطلاحية أخذت عن أبي الأسود كما يشير النص السابق . ولم يكن هذا العمل يهدف إلى حفظ النص من اللحن فقط كما وقر في الأذهان ، وإنما كان يهدف إلى غاية أبعد في أصول الحياة الإسلامية . ذلك أن المسلمين عرفوا – بداية – أن عليهم أن يقرأوا القرآن وأن « يفهموه » لأنه هو الذي ينظم حياتهم ، ومن ثم نستطيع تفسير نشأة الحركة العقلية العربية كلها بأنها كانت نتيجة نزول القرآن الكريم ، فهي كلها من نحو وصرف وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وكلام تسعى إلى هدف واحد هو «فهم» النص القرآني الكريم .

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن أبا الأسود كان من أئمة القراء ، وأن ابن أبي إسحق الحضرمي ، وعيسى بن عمر كانا من القراء ، وأن أبا عمرو بن العلاء هو إمام البصرة في القراءة وأحد القراء السبعة كذلك .

النحو إذن نشأ «لفهم» القرآن ، وفرق كبير بين علم يسعى «لفهم» النص وعلم يسعى «لحفظه» من اللحن ، ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي ، ومحاولة «الفهم» هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس النحو بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص ، ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى وبخاصة الفقه والكلام .

ونحن نلفت إلى هذه القضيــــة لأن دارسين معاصرين كثيرين حاولوا أن يركزوا على أن النحو العربي نشأ متأثراً بنحو اليونان أو الهنود أو السريان دون أن يكون هناك سند تاريخي أكيد أو سند فني سليم .

سبقت البصرة إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة ، واستمرت جهود المدرسة على أيدي أعلامها الأوائل : ابن أبي إسحق الحضرمي، وعيسى ابن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب ، حتى كان الخليل بن

أحمد وتلميذه سيبويه اللذان يعتبران بحق الواضعين للنحو العربي بصورته المعروفة .

ولسنا هنا بصدد دراسة مناهج كل مدرسة من المدارس التي نقدم بعض أعلامها في هذا الكتاب ، لكننا نكتفي هنا بالإشارة إلى أن البصرة عُرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي ، وأنها كانت تسعى إلى أن تكون القواعد مطردة اطراداً واسعاً ومن ثم كانت تميل إلى طرح الروايات الشاذة دون أن تتخذها أساساً لوضع قانون نحوي ، ولذلك كانت تتحرى صحة الاستقراء اللغوي ، كما رفضت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لما ادُّعي من جواز روايته بالمعنى ولدخول كثير من الأعاجم في هذه الرواية .

غير أننا ينبغي أن نعلم أن عدداً غير قليل من القضايا التي استقرت عليها المدرسة البصرية غيرُ صحيح من الناحية اللغوية ، لأنها فسرته في ضوء نظر عقلي معين ، وصحيح أنه غير مجلوب ، لكنه في الوقت نفسه لا ينطبق والواقع اللغوي .

ومع ذلك فقد ظل التعصب شديداً للبصرة منذ القديم ، بل ظل موجوداً عند عدد من الدارسين المعاصرين وبخاصة في مواجهة النحو الكوفي [1] . والحق أن الدراسة الموضوعية لكلتا المدرستين تبين أن كثيراً من المسائل التي ذهب إليها الكوفيون أقرب إلى الواقع اللغوي وإلى المنهج النحوي الصحيح من تلك التي ذهب إليها البصريون .

---

(١) انظر مثلاً : الشيخ محمد الطنطاوي : نشأة النحو ص ٣٢ ، والأستاذ سعيد الأفغاني : في أصول النحو ١٨٨ – ٢١٧ ، والدكتور عبد الحميد سند الجندي : في تاريخ النحو . حولية كلية البنات بجامعة عين شمس ١٩٦١ ص ٢٧ – ٤١

ومهما يكن من أمر فلقد اخترنا من البصرة أهم كتاب في النحو العربي كله هو « الكتاب » لسيبويه ، لا باعتباره ممثلاً لمدرسة البصرة ، بل لأنه الكتاب الذي ظل إماماً للنحاة في كل العصور .

* * *

الكتاب لسيبويه

سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، من موالي بني الحـــارث بن كعب ، فارسي الأصل ، بصري النشأة ، عاش عمرا قصيراً ، وتوفي ١٨٠ هـ على أقرب الروايات ، ومع ذلك فقد قدم للعربية أهم كتاب في تاريخها الطويل .

و « الكتاب » هكذا بدون عنوان عرف بأنه « قرآن النحو » ، أي هو « الكتاب » الذي اتبعه النحويون ، والحق أن التغيير الذي طرأ على النحو كما قدمه سيبويه ليس تغييراً في الجوهر .

ومن الواضح أن سيبويه لم يكن له الفضل الأكبر في تأليف الكتاب بل أخذ معظمه عن أستاذه الخليل بن أحمد. وعامة الحكاية في سيبويه عن الخليل. فكلما قال سيبويه « سألته » أو قال « قال » من غير أن يذكر قائله فهو الخليل بن أحمد .

وقد كان القدماء يضعون «الكتاب» في المحل الأول ، فقد قال أبو عثمان المازني: « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ» وقال الجاحظ : أردت الخروج إلى محمد بن عبدالملك وزير المعتصم ففكرت في شيء أهديه له ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه ، فلما وصلت إليه قلت له : لم أجد شيئاً أهديه لك مثل هذا الكتاب. وقد اشتريته من ميراث الفراء ، فقال : والله ما أهديت لي شيئاً أحب إليّ منه . وروى أن الجاحظ لما وصل إلى ابن الزيات بكتاب سيبويه أعلمه به قبل إحضاره فقال له ابن الزيات : أو ظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب ؟ فقـال الجاحظ : ما ظننت ذلك ، ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة الكسائي ، وتهذيب عمرو بن

بحر الجاحظ ، يعني نفسه ، فقال ابن الزيات : هذه أجلّ نسخة توجدوأعزها ، فأحضرها إليه ، فسرّ بها ووقعت منه أجمل موقع .

وقد توفر عدد كبير من العلماء القدامى على شرح « الكتاب » وتعليمه ، أشهرهم أبو سعيد السيرافي ، ثم المبرد وعلي بن سليمان الأخفش ، والرماني ، وابن السراج ، والزمخشري ، وغيرهم .

ولقد نشر الكتابَ لأول مرة المستشرق الفرنسي ديرنبور Derenbourg في جزأين (باريس ١٨٨١ ، ١٨٨٩) .

وقام المستشرق الألماني G. Jahn بترجمة كتاب سيبويه إلى الألمانية معتمداً على طبعة ديرنبور مع تعليقات من السيرافي وغيره ، وقد أخرجه بعنوان :

Sibawaihi's Buch über die Grammatik , nach der Ausgabe Von H. D. und den Comt . des Sirafi (gest. 368 - 978) übers . und erklärt und mit Auszüge aus Sirafi u. a. Commentaren versehen von G. Jahn , Berlin 1895 - 1900 .

ثم نشر الكتاب بعد ذلك في القاهرة في مطبعة بولاق في جزأين (١٣١٦هـ ١٣١٨ هـ) وهي أحسن الطبعات المتوافرة ضبطاً ودقة ، وبهامشها نتف من شرح أبي سعيد السيرافي على الكتاب. ويقدم الآن الأستاذ عبد السلام هارون نشرة جديدة للكتاب تطبع في القاهرة ، وقد صدر منها ثلاثة أجزاء .

والنص الذي اخترناه من « الكتاب » هو باب النداء .



هذا باب النـــداء

اعلم أنّ النداءَ ، كلُّ اسمٍ مضافٍ فيه فهو نصبٌ[1] على إضمارِ الفعلِ المتروكِ[2] إظهارُه . والمفردُ رفعٌ[3] وهو في موضعِ اسمٍ منصوب .

---

(١) المعروف أن المنادى يُنصب إن كان مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ، أو نكرة غير مقصودة . وقد اكتفى في هذا النص بذكر المضاف . ولعلك تلاحظ هنا أنه يقول : كل اسم مضاف فيه فهو [نَصْبٌ] ، والمفرد [رفْعٌ] ، فهو يستعمل المصدر بدل استعمال اسم المفعول (منصوب ، ومرفوع) . ومن المهم أن نعرف خصائص سيبويه في الكتابة .

(٢) يرى سيبويه والبصريون من بعده ، ومعظم النحاة من بعدهم ، أن جملة النداء جملة فعلية ، وأن العامل في المنادي النصبَ فعلٌ محذوف تقديره: أنادي أو أدعو . فكأن جملة « يا عبد الله » أصلهـــا : أنادي أو أدعو عبدالله . ولذلك يدرج بعض النحاة المنادي تحت المفعول به كما فعل ابن هشام في شذور الذهب. والحق أن هذا كله تخيل غير واقعي للغة. فهذا الفعل المزعوم لا يظهر مطلقا . وإذا ظهر انتفى كون الجملة ندائية .لأن الجملة الندائية جملة إنشائية طلبية وهذا الفعل يجعلها جملة خبرية محتملة للصدق والكذب معا . ومهما يكن من أمر فإن حرف النداء هو الذي يعمل في المنادي .

(٣) المقصود بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف . والمعروف أن =

وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ نحو : يا عبدالله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً ، حين طال [1] الكلام ، كما نصبوا : هو قبلَك وهو بعدَك . ورفعوا [2] المفردَ كما رفعوا قبلُ

= المنادي المبني هو العلَمُ المفرد والنكرة المقصودة ، وهو يبنى على ما يرفع به . وعبارة سيبويه هنا لا تفرق بين الإعراب والبناء ، لأنه قال « والمفرد رفعٌ » ، فكلمة «الرفع» هذه قد تؤدي إلى شيء من اللبس ، غير أن الذي يزيله هو قوله بعد ذلك « وهو في موضع اسم منصوب» . وذلك نفسه هو تعبيرنا حين نقول إن المنادي مبني في محل نصب . على أن الذي ينبغي أن نلتفت إليه أن المصطلحات التي استعملها سيبويه قد تغير بعضها عند الأجيال التالية . والذي لا شك فيه أن تَتَبُّع «المصطلح النحوي » منذ سيبويه موضوع جدير بالدراسة .

(١) تعبيره « حين طال الكلام» تعليل لإعراب النكرة الموصوفة في مثل (يا رجلاً صالحاً) . وذلك لأن الصفة جزء متمم للموصوف ، وهذه الصفة تُخرج النكرة من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف الواجب النصب كما تعرف . وتعبير « حين طال الكلام » يفسر أيضاً سبب بناء «المفرد» باعتباره كلمة لم يتصل بها شيء آخر ، أما المضاف والشبيه بالمضاف فهو كلمة انضم إليها ما يتمم معناها حتى إن المنادي قد « طال » بهذه الإضافة .

(٢) تعبير (رفعوا) لا يميز أيضاً الإعراب من البناء ، لكنا نفهم البناء هنا من تشبيه «المفرد» المنادي بكلمتي « قبل وبعد » ، وكأنه يريد أن يقول إن هاتين الكلمتين تبنيان على الضم لانقطاعهما عن الإضافة ، فكذلك المفرد — غير المضاف — يبني في النداء على الضم أو ما ينوب عنه .

وبعدُ وموضعُها واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرُو. وتركو التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ.

قلتُ: أرأيتَ قولهم: يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويلَ؟ قال[1]: نُصِبَ لأنه صفةٌ لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصبا على أعني[2].

فقلت: أرأيت الرفعَ على أيّ شيء هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟

قال: هو صفةٌ لمرفوع[3].

قلت: ألستَ قد زعمتَ أنّ هذا المرفوع في موضعَ نصبٍ، فلم لا

---

(١) المعروف أن سيبويه اعتمد في تصنيف كتابه على ما أخذه عن أستاذه الخليل بن أحمد. والرواة يقولون إنه حيث توجد كلمة «قال» في كتاب سيبويه فإنها مصروفة إلى الخليل.

(٢) جملة: يا زيدُ الطويل. فيها كلمة «الطويل» صفة لمنادي مبني. وهذه الصفة يجوز فيها وجهان: الرفع، والنصب؛ أما النصب فلأنها صفة لاسم مبني في محل نصب، أي أنها تابعة لموصوفها على المحل. ويمكن تعليل النصب أيضاً بإعراب الكلمة «مفعولا به» لفعل محذوف، ويكون تقدير الجملة. يا زيدُ – أعني الطويل.

(٣) واضح هنا أيضاً أنه لا يعني بكلمة «مرفوع» أن المنادى معرب، وإنما يقصد أنه «مبني» على ما «يرفع» به.

يكون كقوله: لقيته أمسِ[1] الأحدثَ؟

قال: من قِبَلِ أن كلَّ اسم مفردٍ في النداء مرفوعٌ أبدا، وليس كل اسم في موضع أمسِ يكون مجرورا[2]، فلمّا اطّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفَه إذا كان مفرداً بمنزلته.

قلتُ: أفرأيت قول العرب كلّهم[3].

---

(١) المعروف أن كلمة «أمسِ» إذا دلت على اليوم السابق مباشرة، ولم تلحقها أل، ولم تكن مضافة، فإنها تبنى على الكسر. والجملة هنا «لقيته أمسِ الأحدثَ» تجد فيها كلمة «الأحدث» وقعت صفة لكلمة «أمسِ» المبنية، والصفة تتبع الموصوف، وقد تبعته هنا على المحل، لأن «أمسِ» ظرف محله النصب. والسؤال الذي يثيره سيبويه هنا هو: لماذا لم نقل «لقيته أمسِ الأحدثِ» بإتباع الصفة موصوفها على اللفظ كما قلنا «يا زيدُ الطويلُ»؟

(٢) مجرور هنا أي مبني على الكسر. وهذه هي الإجابة عن السؤال السابق. فكلمة «أمسِ» وحدها بشروطها المذكورة تبني على الكسر، وكلمة «أمس» ظرف كما قلنا، وليس كل ظرف مبنياً على الكسر. أمـا المنادى المفرد فهو مبني على ما يرفع به أبداً. فالبناء مطرد في النداء وغير مطرد في الظروف، ولذلك جاز إتباع صفة المنـادى المبني على اللفظ وعلى المحل، ولم يجز إتباع صفة «أمس» إلا على المحل.

(٣) هذا البيت شاهد على توابع المنادى. والمنادى هنا مبني لأنه علم مفرد، والنعت هنا مضاف «أخا ورقاء». وهذا النعت لا يجوز فيه الرفع كما=

أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً
فقد عرضت أحناءُ حقٍّ فخَاصِمِ

لأيِّ شيءٍ لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في (الطويلُ) ؟

قال : لأنّ المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جازَ هذا لقلتَ يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن . فالمضافُ إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديتَه ، لأنه هنا وصفٌ لمنادًى في موضع نصبٍ ، كما انتصب حيث كان منادًى لأنه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في (الطويل) لطوله .

=جاز في « يا زيدُ الطويلُ » ، بل يجب فيه النصب لأنه مضاف ، فهو تابع للمنادى على المحل . ولو أدخلنا عليه حرف النداء لنصبنا وقلنا : يا أخا ورقاء .

وتعرب موضع الشاهد على النحو التالي :

أزيدُ أخا ورقاءَ ...

الهمزة : حرف نداء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

زيدُ : منادى مبني على الضم في محل نصب .

أخا : نعت منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، تابع لمنعوله على المحل .

ورقاء : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث .

وثائر : طالب الثأر ، والأحناء جمع حنو وهي الأطراف والنواحي ، والمعنى : إن كنت طالباً للثأر فقد أمكنك ذلك فاطلبه وخاصم فيه .

وقال الخليل رحمه الله : كأنهم لما أضافوا ردُّوه إلى الأصل . كقولك : إنّ أمسَكَ [1] قد مضى .

وقال الخليل رحمه الله وسألته عن (يا زيدُ نفسَه ، ويا تميمُ كُلَّكم ، ويا قيسُ كلَّهم) [2] فقال : هذا كلُّه نصب ، كقولك : (يا زيدُ ذا الجُمَّةِ) وأما (يا تميمُ أجمعون) فأنت فيه بالخيار ، إن شئت قلت أجمعون ، وإن شئت قلت أجمعين ، ولا ينتصب على أعني [3] ، من قِبَلِ أنه محالٌ أن تقول أعني أجمعين . ويدلك على أنَّ

---

(١) كلمة « أمس » إذا أضيفت – كما قلنا – عادت إلى أصلها باعتبارها ظرفاً منصوباً .

(٢) هذه أمثلة على تابع المنادى إن كان توكيداً . وأنت تعرف أن هناك كلمات معينة تستعمل للتوكيد المعنوي ، وأن بعضها لا بد أن يضاف إلى ضمير عائد على المؤكَّد ، وهذه الكلمات هي : نفس – عين – كلا – كلتا – كل – جميع – عامّة . فإذا وقعت كلمة من هذه الكلمات توكيداً لمنادى مبني فإنها يجب فيها وجه واحد فقط هو النصب لأنها مضافة كما قلنا . وهكذا تقول : يا زيدُ نفسَه . بالنصب ليس غير ؛ فهو تابع للمؤكَّد على المحل . وأنت ترى أن سيبويه يشبه نصب التوكيد هنا بنصب النعت المضاف كما في المثال : يا زيدُ ذا الجُمّة . فزيد منادى مبنى على الضم في محل نصب ، وذا نعت منصوب بالألف تابع لمنعوته على المحل ، والجمة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(٣) «أجمعون» كلمة من كلمات التوكيد المعنوي ، وأنت تعلم أنها تستعمل – في الأغلب – بعد كلمة كلّ فتقول : جاء الطلابُ كلُّهم أجمعون .=

أجمعين ينتصب لأنه وصفٌ لمنصوب قول يونس : المعنى في الرفع والنصب واحد . وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له ألاّ يكون إلاّ نصباً إذا كان المفردُ ينتصب في الصفة .

قلتُ : أرأيت قول العرب . يا أخانا زيداً أقبلْ؟ قال : عطفوه[1]

=وهذه الكلمة لا تضاف إلى ضمير ، ولذلك فإنها تحتمل الرفع والنصب عند توكيدها لمنادى مبني ، فنقول : يا تميمُ أجمعون ، فتكون تابعة للمؤكّد على اللفظ ، ونقول: يا تميمُ أجمعين ، فتكون تابعة له على المحل. ولا يجوز أن نعرب «أجمعين» هنا مفعولا به على تقدير فعل أعني كما مرّ في النعت.

(١) عطفوه : أي اعتبروه عطف بيان ، وأنت تعرف أن عطف البيان هو اسم جامد يتبع اسماً سابقاً عليه يخالفه في لفظه ويوافقه في معناه للدلالة على ذاته . وعطف البيان يتبع متبوعه على اللفظ ولذلك نُصب. ولكن ما هي الغرابة في هذا ؟ — أنت تعلم أن النحاة القدماء يقررون أن عطف البيان —في الأغلب — يمكن إعرابه بدل كل من كل— ولكنهم يقررون في الوقت نفسه أن البدل على نية تكرار العامل — وعلى ذلك فأنت إذا قلت : يا أخانا زيداً . فإنك تعرب «زيدا» عطف بيان فقط ولا يجوز إعرابه بدلا،لأن البدل ينبغي أن تنوي فيه تكرار العامل وهو هنا حرف النداء ولا يجوز أن نقول : يا زيداً ، بالنصب ، فإذا أردت جواز إعرابه بدلا قلت: يا أخانا زيدُ ، لأنك إن كررت العامل قلت : يا زيدُ ، وأنت ترى أن سيبويه يقرر بعد ذلك أن النصبَ أكثر في لغة العرب لأن النصب هو الأصل في المنادي في رأيه .

على هذا المنصوب فصار نصباً مثلَه ، وهو الأصل ، لأنه منصوبٌ في موضع نصب . وقال قوم : يا أخانا زيدُ .

وقد زعم يونس أنّ أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة ، قال : هذا بمنزلة قولنا يا زيدُ ، كما كان قوله يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا ، فيُحْملُ وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادًى . ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب ؛ لأنهم يردّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادًى ، كما ردّوا (ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ)[1] إلى أصله ، وكما ردّوا (أتقول)[2] حين جعلوه خبرا إلى أصله . فأما المفرد إذا كان منادىً فكل العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه كَثُر

---

(١) يقصد أن كلمة (منطلق) عادت إلى أصلها وهو الرفع لأنها تقع خبراً، والخبر مرفوع . والجملة في أصلها : زيدٌ منطلقٌ -فلما دخلت عليها(ما) الحجازية نصبت الخبر : ما زيدٌ منطلقاً . فلما دخلت (إلاّ) على الخبر بطل عمل (ما) وعاد الخبر إلى أصله .

(٢) أنت تعلم أن فعل القول المضارع المسند إلى المخاطب المسبوق باستفهام يمكن استعماله استعمال (ظن) فينصب مفعولين ، فتقول : أتقول زيداً كريماً . فيكون زيداً مفعولاً أول وكريماً مفعولاً ثانياً ، وتكون الجملة إنشائية لوجود الاستفهام . فإذا أزلت الاستفهام صارت الجملة : تقول زيدٌ كريمٌ . على المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، وأصبحت الجملة خبرية وعاد فعل القول إلى أصل استعماله وهو أن يكون الجزءان بعده مرفوعين .

في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو (حَوْبِ) [1] وما أشبهه .

وتقول : يا زيدُ زيدُ الطويلُ [2] ، وهو قول أبي عمرو . وزعم يونس أن رؤبة كان يقول : يا زيدُ زيداً الطويلَ . فأما قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيدُ الطويلُ ، وتفسيره كتفسيره . وقال رؤبة [3] :

إني وأسطارٍ سُطرن سطرا لقائل يا نصرُ نصراً نصرا

---

(١) حوب : اسم من أسماء الأصوات لزجر الإبل وقد ورد عن العرب مبنياً على الكسر والفتح والضم ، وأنت تعلم أن أسماء الأصوات عبارة عن ألفاظ توجه إلى الحيوانات لزجرها وتخويفها أو لحثها على أداء أمر معين، وهي مبنية .

(٢) يجوز إعراب زيد الثانية عطف بيان أو بدلاً ، والطويل نعت على اللفظ. أما في المثال التالي : يا زيدُ زيداً الطويلَ ، فلا يجوز إعراب (زيداً) بدلاً لما سبق ويعرب عطف بيان .

(٣) هذا البيت من شواهد توابع المنادى ، وقد ورد بروايات مختلفة :

الرواية الأولى : يا نصرُ نصراً نصراً .

وقد اختلف في إعراب هذه الرواية على النحو التالي :

أ ـ أن (نصرا) هنا اسم شخص واحد وهو نصر بن سيار وعلى ذلك يكون الإعراب : =

وأما قولُ رؤبه فعلى أنه جَعَلَ (نصراً) عطفَ البيان ونصَبَه،

=يا : حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
نصر : منادى مبني على الضم في محل نصب .
نصرا : عطف بيان منصوب بالفتحة الظاهرة .
نصرا : عطف بيان منصوب بالفتحة الظاهرة .
[ويجوز هنا نصب عطفيْ بيان تابعين المنادى المبني كما تنصب له نعتين مثل : يا زيدُ العاقلَ اللبيبَ .]
ب – أن (نصرا) الأول هو نصر بن سيار ، أما اسم (نصر) الذي تكرر بعد ذلك فهو شخص آخر كان يعمل حاجباً لدى نصر بن سيار وكان قد حجب رؤبة ومنعه من الدخول ، وعلى هذا يكون الإعراب :
يا : حرف نداء . نصرُ : منادى مبني على الضم في محل نصب .
نصرا نصرا : مفعول به على الإغراء منصوب بالفتحة الظاهرة . (أي اضربه أو عاتبه) .
جـ – أن (نصرا) المكررة المنصوبة انما هي مصدر الفعل نصر نصرا ،وعلى ذلك يكون إعرابها : نصرا : مفعول مطلق منصوب بالفتحة ، ونصرا توكيد لفظي له .
الرواية الثانية : وهي التي رواها بعد ذلك .
يا نصرُ نصرُ نصراً
ويكون إعرابها :
يا : حرف نداء . نصر منادى مبني على الضم في محل نصب .
نصر : بدل مبني على الضم في محل نصب .
نصرا : مفعول مطلق . (أى انصره نصرا)
(أعرب (نصر) الثاني بدلاً لأنه مبني على الضم،وقد قلنا إن البدل على نية تكرار العامل فكأنه قال : يا نصرُ .)

كانه على قوله يا زيدُ زيداً . وأما قول أبي عمرو فكانه استانف النداء[1] .
وتفسير يا زيدُ زيدُ الطويلُ كتفسير يا زيدُ الطويلُ ، فصار وصفُ
المفرَد إذا كان مفردا بمنزلته لو كان منادًى . وخالفَ وصفَ (أمسِ)
لأن الرفعَ قد اطّرد في كل مفرد في النداء . وبعضهم ينشد :

« يا نصرُ نصرُ نصراً »

وتقول : يا زيدُ وعمرُو ، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله
يا . وكذلك يا زيدُ وعبدَ الله ، ويا زيدُ لا عمرُو ، ويا زيدُ أو عمرُو ،
لأن هذه الحروفَ تُدخل الرفعَ في الآخر[2] كما تُدخِل في الأول، وليس
ما بعدها بصفة ، ولكنه على (يا) .

---

(١) أي في : يا زيدُ زيدُ الطويلُ . وقوله : فكأنما استأنف النداء إشارة إلى إعراب زيد بدلا ، والبدل على نية تكرار العامل ، فكأنه قال : يا زيدُ يا زيدُ الطويلُ .

(٢) هذه أمثلة على تابع المنادي إذا كان عطف نسق ، وأنت تعلم أن حرف العطف يعطي حكم المعطوف للمعطوف عليه ، وهو معنى قول سيبويه هنا : لأن هذه الحروف تُدخل الرفع في الأخير كما تُدخل في الأول. على أن النحاة يقررون أن المعطوف على المنادي عطف نسق لا يؤثر فيه حرف النداء الأول ، وإنما ينظر إليه على اعتباره منادى مستقلا. فأنت تقول: يا زيدُ وعمرُو . فلا يجوز النصب في المعطوف لأنك لو ناديته لقلت : يا عمرُو بالبناء. وتقول : يا زيدُ وعبدَ الله، بنصب المعطوف لأنه مضاف. هذا حكم عام عندهم في عطف النسق إلا إذا كان المعطوف مقرونا بأل كما سيأتي .

وقال الخليل رحمه الله : من قال : يا زيدُ والنَّضرَ فنصَب [1]، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ . وقرأ الأعرج : « يا جبالُ أوِّبي معه والطَّيرُ » [2] . فرفع .

ويقولون : يا عمرُو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس كأنه قال : ويا حارثُ . ولو حمَلَ (الحارثُ) على (يا) كان غيرَ جائز البتةَ ، نَصَبَ أو رَفَعَ ، من قِبَل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف

---

(١) وهذا مثال على المعطوف إن كان مقرونا بأل . وفيه يجوز الوجهان النصب والرفع ، فنقول : يا زيدُ والنضرَ . فتجعله معطوفا على المنادي على المحل وتقول: يا زيدُ والنضرُ فتجعله معطوفا على المنادي على اللفظ. والمعطوف هنا لا يجوز النظر إليه كأنه منادي مستقل كما في الأمثلة السابقة ، وذلك لأن حرف النداء لا يدخل على المعرف بأل ، فلا يجوز أن تقول : يا النضر. ولكن إذا كان يجوز في «النضر» الوجهان، النصب والرفع فلماذا قرر سيبويه أن أكثر العرب على الرفع ؟ — يرى السيرا في شارح كتاب سيبويه أن النضر عَلَم، ونضر — بدون أل — عَلَمٌ أيضا، فالألف واللام لم تفد هنا ماتفيده حين تلحق النكرة مثل رجل والرجل، ولما كان النضر عَلَما فإن أكثر العرب على بنائه على الضم .

(٢) سورة سبأ آية ١٠ وهذه القراءة شاهد على جواز رفع المعطوف المقرون بأل إن كان المعطوف عليه منادى مبنيا. والقراءة الفاشية على النصب، فتكون الأولى عطفا على اللفظ والثانية على المحل .

واللام بيا ؛ ولكنك أشركت بين النضر والأول في (يا) ، ولم تجعلها خاصة للنضر ، كقولك ما مررت بزيد وعمرو ، ولو أردت عملين لقلت ما مررتُ بزيد ولا مررت بعمروٍ .

وقال الخليل رحمه الله : ينبغي لمن قال (النضر) فنصبَ ، لأنه لا يجوز (يا النضرُ) ، أن يقول : كلُّ نعجةٍ وسَخْلتَها بدرهم فينصبَ ؛ إذا أراد لغة من يجر ، لأنه محال أن يقول كلُّ سخلتِها ، وإنما جرّ لأنه اراد وكلُّ سخلةٍ لها . ورفع ذلك لأن قوله و (النضرُ) بمنزلة قوله ونضرُ ، وينبغي أن يقول :

أيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارَها

لأنه محال أن يقول : وأيُّ جارِها .

وينبغي أن يقول : رُبَّ رجلٍ وأخاه . فليس ذا من قِبَل ذا ، ولكنها حروف تُشرِك الآخِرَ فيما دخل فيه الأول . ولو جاءت تلي ما وليَه الاسمُ الأول كان غير جائز ، لو قلت (هذا فصيلُها) لم يكن نكرة كما كان (هذه ناقةٌ وفصيلُها .) وإذا كان مؤخراً دخل فيما دخل فيه الأول .

وتقول : يا أيها الرجلُ وزيدُ ، ويا أيها الرجلُ وعبدَ الله ، لأن هذا محمول على يا ، كما قال رؤبة :[1]

---

(١) هذا شاهد على تابع المنادي إذا كان عطف نسق . فالمعطوف هنا مضاف وحقه النصب في حالة النداء ، ولذلك نصب في العطف لأنهم يعتبرونه كأنه نداء مستقل . والبخدن : اسم امرأة .

يا دارَ عفراءَ ودارَ البَخْدَنِ

وتقول يا هذا ذا الجمّة ، كقولك : يا زيد ذا الجمة ، ليس بين أحد فيه اختلاف .

هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك

اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوينُ في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنها بَدَلٌ من التنوين ، ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم ، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً ، فحُذف وتُرك آخِرُ الاسم جرّاً ليُفْصَلَ بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفُها هنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء . ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء ولم يكن لَبْسٌ في كلامهم لحذفها وكانت الياء حقيقةً بذلك لما ذكرت لك ، إذ حذفوا ما هو أقلُّ اعتلالا في النداء ، وذلك قولك : يا قومِ لا بأس عليكم[1] ، وقال الله جل ثناؤه : « يا عبادِ فاتقون »[2] .

---

(١) يعرض سيبويه هنا لحكم المنادي إذا كان مضافا إلى ياء المتكلم،والمعروف أن هذا المنادي إذا كان صحيح الآخر فإن لك في ياء المضاف إليه وجوها نوجزها فيما يلي :

١ — حذف الياء مع بقاء الكسرة دليلا عليها ، فنقول : يا قومِ .
٢ — بقاء الياء مع بنائها على السكون : يا قومي .
٣ — بقاء الياء مع بنائها على الفتح : يا قومِيَ

وبعض العرب يقول : يا ربُّ اغْفِرْ لي ، ويا قومُ لا تفعلوا [٣]

← ٤ – بناء الياء على الفتح ، ثم قلبها ألفا بعد فتح ما قبلها: يا قَوْمَا.

ويجوز إلحاق هاء السكت بعدها عند الوقف : يا قَوْمَاهْ .

هذه أشهر اللهجات التي وردت عن العرب في المنادي المضاف إلى ياء المتكلم .

وقد أشار سيبويه في هذا النص إلى الوجه الأول وهو أفصحها جميعا ، وفسر حذف ياء المتكلم بأنها تشبه التنوين ، فكما أن التنوين يحذف في النداء – في الأغلب – فكذلك الياء ، ثم علل الحذف بكثرة النداء في الكلام ، والعرب يخففون فيما يكثر في الكلام .

(٢) سورة الزمر آ ١٦ ، وهي شاهد على المنادي المضاف إلى ياء المتكلم مع حذفها ، ونقول في إعرابها : عبادِ : منادي منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في كل جر مضاف إليه .

(٣) هذه لهجة مستعملة في المنادي المضاف إلى ياء المتكلم لكن النحاة يختلفون في إعرابها اختلافاً شديداً . وذلك في الكلمات التي شاع استعمالها في النداء مضافة إلى ياء المتكلم مثل : ربّ – قوم – أمّ – أب . فنحذف ياء المتكلم ، ولا نبقي آخر الاسم مكسورا للدلالة على حذفها ، وإنما نبنيه على الضم ، ومع بنائه على الضم فهو في النيـــة والتقدير مضاف ، فنقول : ياربُّ – يا قومُ – يا أمُّ – يا أبُ .

والخلاف بين النحاة في إعرابه هو : أنعربه باعتباره مضافا فنقول إنه منادي منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت لمشابهته النكرة المقصودة . أم نقول إنه منادى مبني على الضم في نصب . – وهذا الخلاف ليس شكليا لأن له أثره على توابع المنادي ، فإذا اعتبرناه منصوبا وجب نصب توابعه ، وإذا اعتبرناه مبنيا انطبقت على توابعـــه أحكام مختلفة .

وثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء .

واعلم أن بُقْيَان الياء لغةٌ في النداء في الوقف والوصل ، تقول : يا غلامي أقبلْ . وكذلك إذا وقفوا .

وكان أبو عمرو يقول : « يا عبادي فاتقون » . وقال الراجز ، وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي :[1]

وكُنْتَ إذ كنتَ إلهي وَحْدَكا   لم يَكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا

وقد يُبدِلون مكان الياء الألفَ لأنها أخفّ ، وسنبين ذلك إن شاء الله ، وذلك قولك : يا ربَّا تجاوزْ عنّا ، ويا غلامَا لا تفعلْ ، فإذا وقفت قلت : يا غُلاماهْ . وإنما ألحقتَ الهاءَ ليكون أوضحَ للألف ؛ لأنها خفية . وعلى هذا النحو يجوز : يا أباه ، ويا أُمّاه .

وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : يا أَبَهْ ، ويا أَبتِ لا تفعلْ ،

---

(١) هذا شاهد على لهجة إبقاء ياء المتكلم في المنادى مع بنائها على السكون، وتقدير البيت : وكنت يا إلهي إذ كنت وحدك، ويعرب موضع الشاهد هكذا: إلهي : منادي لحرف نداء محذوف ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

وكذلك في (يا إلهي) الثانية .

ويا أَبَتَاهْ ويا أُمَّتَاه ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء[1] مثل الهاء

---

(١) يعرض سيبويه هنا لكلمتي (أب) و(أم) عند ندائهما مضافتين إلى ياء المتكلم . وفي هاتين الكلمتين لهجات أخرى غير التي ذكرناها ، وهي:

أ – حذف ياء المتكلم، والتعويض عنها بتاء التأنيث مبنية على الكسر – في الأغلب – أو الفتح – وهو كثير – أو الضم وهو قليل، فنقول:

يا أَبَتِ – يا أُمَّتِ
يا أبتَ – يا أُمَّتَ
يا أبتُ – يا أُمَّتُ

وكون هذه التاء للتأنيث هو ما يذكره سيبويه من « أن هذه الهاء مثل الهاء في عمةٍ وخالةٍ .)

والأكثر في هذه التاء أن تظل تاء ، وتكتب غير مربوطة ، وقفا ووصلا ، ولكن يجوز – بقلةٍ – كتابتها مربوطة ، ويجوز – بقلة أيضا – الوقف عليها بالهاء ، وهو ما ذكره سيبويه بعد ذلك من قوله : يا أُمَّهْ ويا أَبَهْ.

أما إعراب هذه اللهجة [يا أبتِ] فهو : أبتِ منادي منصوب بالفتحة الظاهرة ، والتاء للتأنيث حرف جاء عوضا عن الياء المحذوفة مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

ب – هذه التاء إذن تعويض عن ياء المتكلم المحذوفة ، والصورة النظرية عندهم كانت : يا أبي ويا أمّي . حذفت الياء فصارت يا أبِ ويا أمِّ، ثم دخلت الياء تعويضا، وتاء التأنيث تقتضي فتح ماقبلها فصارت: ←

في عمةٍ وخالة .

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقـــول : يا أمّـةُ لا تَفْـعَلي ، ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة أنـــك تقول في الوقف : يا أمّـهْ ويا أَبَهْ ، كما تقول يا َخـالَهْ . وتقول : يا أمّـتَـاه كما تقول يا خالتاهْ . وإنما يُلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصةً ، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء ، وأنهم لا يكادون يقولون

← يا أَبتِ ، يا أمّـتِ . وأنت تعلم أن العرب لا يجمعون بـــين العوض والمعوض عنه . غير أن لهم في هاتين الكلمتين لهجة يجيزون فيها الجمع بين العوض والمعوض عنه ، فيأتون بالتاء ، ويبقون ياء المتكلم دون حذف ، لكنهم يقلبونها ألفا ، فيقولون :

يا أبتا — يا أمّـتَا

ثم يجيزون إلحاق هاء السكت عند الوقف :

يا أبتاه — يا أمّـتَاهْ

ويكون الإعراب في هذه الحالة كما يلي :

يا : حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

أبَ : منادي منصوب بالفتحة الظاهرة .

التاء: حرف تأنيث جاء للعوض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب

والياء المنقلبة ألفا ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه

والهاء : حرف سكت مبني على السكون لا محل له من الإعراب :

وهناك من يقترح بألا نعتبر هذه الألف ضميراً للمتكلم كان ياء في الأصل، بل نعتبره حرفا زائداً للمدّ .

يا أباهْ ويا أُمّاه ، وهي قليلة في كلامهم وصارَ هذا محتَمَلاً عندهم لمَا دخل النداءَ من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين كما قالوا (أَيْنُقٌ)[1] لمّا حذفوا العين رَأساً جعلوا الياء عوضاً ، فلمّا ألحقوا الهاءَ في أَبَهْ وأُمّهْ ، صيَّروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع ، نحو خالة وعمة ، واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختُص النداءُ بيا أيها الرجلُ .

ولا يكون هذا في غير النداء ، لأنهم جعلوها تنبيهاً فيها بمنزلة يا . وأكدوا التنبيه بـ «ها» حين جعلوا يا مع ها، فمن ثم لم يجز لهم أن يسكتوا على أيّ ، ولزمه التفسير[2] .

---

(١) أينق : مفردها ناقة والجمع : أَنْوُق وأنؤق (بالهمز) ، ويقرر سيبويه هنا أن العين (التي هي الواو) حين حُذفت عُوض عنها بحرف آخر هو الياء فصارت الكلمة : أينق على وزن أَيْفُل . وهناك رأي آخر بأن هذه الياء ليست عوضا عن الواو المحذوفة وإنما هي الواو نفسها نقلت من مكان العين إلى ما قبل الفاء ثم أبدلت ياء فصارت : أينق على وزن أعفل .

(٢) جاء هذا النص استطراداً ؛ إذ يبدو أن سيبويه لم يكن يقصد الحديث عن نداء (أيّ) وإنما جاء في معرض حديثه عن التاء التي تلحق كلمتي (أب وأم) عند ندائهما مضافتين إلى ياء المتكلم، فذكر أن هذه التاء خاصة بهاتين الكلمتين في النداء لكثرة الاستعمال، ثم شبه هذا الاختصاص بكلمة (أيّ) عند استعمالها منادى ، فالمعروف أن كلمة (أيّ) لها استعمالات مختلفة، وأنت تعلم أنها تستعمل اسم استفهام واسم شرط واسماً موصولاً ←

قلتُ : فلِمَ دخلت الهاءُ في الأب وهو مذكّر ؟

قـــال : قد يكون الشيء المذكّر يوصف بالمؤنث ويكون الشيء المذكّر له الاسم المؤنث نحو (نفس) ، وأنت تعني الرجلَ به .ويكون الشيءُ المؤنث يوصف بالمذكّر ، وقـــد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكرْ . فمن ذلك : هذا رجلٌ رَبْعَةٌ وغلامٌ يَفَعَةٌ . فهذه الصفاتُ.

والأسماء قولهم : نفسٌ ، وثلاثة أنفسٍ ، وقولهم ما رأيت عيناً[1] ، يعني عين القوم . فكأن أَبَهْ اسم مؤنّثٌ يقع للمذكر ، لأنهما والدان

← مثلا،لكنها حين تستعمل في النداء فإنها تستعمل استعمالا خاصا ، إذ تعتبر كالنكرة المقصودة فتبنى على الضم ، ولا بد من اتصال (ها) التنبيه بها ،ثم لا بد من وصفها باسم معرف بأل أو باسم موصول فيه الـ أو باسم إشارة خال من كاف الخطاب . فأنت تقول : يا أيّهـــا الطالب ، ويا أيتها الطالبة .

وأنت لا تستطيع أن تقول : يا أيُّ الطـــالب ، ولا : يا أيّةُ الطالبة .

وذلك لأن (ها) التنبية ضرورية لاستعمال (أيّ) في النداء .

ومن هنا حاول سيبويه أن يمثل بها لتوضيح اتصال (تاء) التأنيث بكلمتي (أب وأمّ) .

(١) العين من ألفاظ (المشترك) كما تعلم . والمشترك لفظ واحد يدل على معان مختلفة . فالعين هي الباصرة ، وهي مؤنثة ، وهي عين الماء (مؤنثة) ، وهي الجاسوس (مذكّر) ، ... وهي الرجل العظيم في قومه .

كما تقع العين للمذكر والمؤنث لأنهما شخصان . فكأنهم إنما قالوا أَبوانِ لأنهم جمعوا بين أبٍ وأبةٍ ، إلا أنه لا يكون مستعملا إلا في النداء إذا عنيتَ المذكر .

واستغنوا بالأم في المؤنث عن أبةٍ ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا ، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين ؛ وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد، وكان مؤنثه أبةٌ كما أن مؤنث الوالد والدة .

ومن ذلك أيضاً قولك للمؤنث : هذه امرأةٌ عَدْلٌ . ومن الأسماء فرس ، هو للمذكر ، فجعلوه لهما ، وكذلك (عَدْل) وما أشبه ذلك .[1]

وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمَّ لا تفعلي[2] ، جعلوا

---

(١) سوف نعرض لموضوع المذكر والمؤنث عرضا مفصلا عند دراستنا لشرح ابن يعيش على كتاب المفصل للزمخشري .

(٢) كيف يفسر النحاة قول بعض العرب في النداء : يا أمَّ (بفتح الميم).
النحاة يقولون : كلمة (أمّ) هنا مضافة إلى ياء المتكلم ؛ فأصلها : يا أمِّي ، حُرِّكت الياء بالفتحة،وحُرِّك الحرف الذي قبلها بالفتحة كي يتيسر قلب الياء ألفا ، فصارت : يا أمَّا ، ثم حذفت الألف فاقتصرت الكلمة على : يا أمَّ ، ونقول في إعرابها : أمّ : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف المحذوفة المنقلبة عن ياء ضمير مبني على السكون في ــ

هذه الهاءَ بمنزلةِ هاءِ طلحةَ إذ قالوا : يا طلحَ [1] أقبلْ ؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوهـــا ، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف .

وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتها في النداء ، كما قالوا: يا صاحِ [2] في هـذا الاسم . وليس كلُّ شيء يكـثر في كلامهم يغيَّـر عن

= محل جر مضاف إليه . لكن سيبويه هنا يقدم تفسيراً آخر ؛ فيقول إن كلمة (أمّ) مضافة إلى ياء المتكلم ، وهي حين تنادي تتصل بها تاء التأنيث عوضاً عن الياء المحذوفة فتصير الكلمة : يا أمّةُ ، ثم حذفت التاء ترخيما فصارت: يا أمّ ،ولذلك شبهها بيا طلحَ وهو مرخم يا طلحةُ .

(١) الترخيم كما تعلم هو حذف حرف أو أكثر من آخر المنادى بشرط أن يكون علما مفردا أو نكرة مقصودة وبالتفصيلات المذكورة في كتب النحو . وأنت تعلم أن هناك وجهين لضبط الاسم المرخم :

أ ــ أن نعتبر الحرف المحذوف كأنه موجود فنترك الاسم على أصله، فنقول في ترخيم : يا فاطمةُ ويا عامِرُ ، يا فاطمَ (بفتح الميم) ويا عامِ بكسر الميم . ويكون الاسم منادى مبنيا على الضم على الحرف المحذوف.

ب ــ أن نعتبر الحرف المحذوف كأنه زال وانتهى ، ونبني الحرف الأخير على الضم ، فنقول يا فاطمُ ويا عامُ. والوجه الذي ذكره سيبويه هنا هو الوجه الأول .

(٢) يا صاحِ : أصلها : يا صاحِبُ رخّمت بحذف الباء وبقي الحرف الذى قبلها مكسوراً ، وتعرب صاح: منادي مبني على الضم على الباء المحذوفة في محل نصب .

الأصل ، لأنه ليس بالقياس عندهم ، فكرهوا ترك الأصل.

هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه

وتثبت فيه الياء ، لأنه غير منادًى ، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء .[1]

فذلك قولك : يا ابن أخي ، ويا ابن أبي ، يصير بمنزلته في الخبر[2] . وكذلك يا غلامَ غلامي . وقال الشاعر أبو زبيد الطائي[3] :

---

(١) عرض سيبويه فيما سبق للمنادى المضاف إلى ياء المتكلم . ويعرض هنا للمنادى المضاف إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم.والمعروف أن الياء فيهذه الحالة واجبة الثبوت ، ويجوز بناؤها على السكون أو على الفتح ، فأنت مثلا إذا أردت أن تنادي ابن صديقك فإنك تقول : يا بن صديقي (بسكون الياء) ، أو يابن صديقيَ بفتح الياء ، ولا يجوز حذفها ، لأن هذه الياء لم تتصل بالمنادى وإنما اتصلت بما أضيف إليه المنادى ، فهي بمنزلتها في غير النداء.ويستثنى من ذلك نداء ابن أمّ أو ابن عمّ كما سيأتي.

(٢) الخبر أي الجملة الخبرية ، يعني أن الياء لا تحذف في النداء في هذه الحالة (والنداء جملة إنشائية) كما لا تحذف في الجملة الخبرية ، فأنت تقول: جاء ابن صديقي ، فلا تحذف الياء ، وكذلك تقول : يابن صديقي .

(٣) هذا البيت شاهد على المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم ، حيث تثبت هذه الياء ، وذلك في : ابنَ أمّي بثبوت الياء ، وكذلك ياشقيق نفسي . وتعرب موضع الشاهد فتقول:يا حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، ابن : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة . أمّ مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

يا ابنَ أمِّـي ويا شُقَيِّـقَ نفسي أنتَ خلَّيْتَني لدهرٍ شديدِ

وقالوا : يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامي . وقد قالوا أيضاً : يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضافوا إلى الياء ، كقـولك : يا أحدَ عشرَ أقبلوا . وإن شئت قلتَ : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم[1] .

---

(١) يستثنى من الحكم السابق أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم هو : ابن أمّ ، ابن عمّ ، ابنة أمّ ، ابنة عمّ ، بنت أمّ ، بنت عم ، فلك في هذه الياء أربعة أوجه :

أ – إبقاؤها وبناؤها على السكون أو الفتح كالحكم السابق وعلى ما أيده الشاهد السالف .

ب – حذف الياء بعد قلبها ألفا، وقلب الكسرة قبلها فتحة،فتتطور العبارة على النحو التالي :

يا ابن أمّيَ . نحرك الميم بالفتحة كي يتيسر قلب الياء ألفا فتصير : يابن أمّا ، ثم تحذف الألف فتصير ، يا بنّ أمّ . ولكن كيف نعلل هذا الضبط ؟

إما أن نعتبر كلمتي (ابن) و (أمّ) تركبتا تركيبا مزجيا كما يتركب العدد المبني على فتح الجزئين ، ونقول في الإعراب : ابنَ أمّ : منادى منصوب بفتحة مقدرةمنع من ظهورها حركة البناء التي هي فتح الجزئين، والياء المحذوفة ضمير مضاف إليه .

وهذا الوجه الذي ذكره سيبويه هنا .

وإما أن نعتبر الفتحة على ميم (أمّ) فتحة عارضة جاءت لتيسير قلب

وعلى هذا قال أبو النجم :[1]

يا ابنةَ عَمَّا لا تلومي واهجعي

واعلم أن كل شيء ابتدأتُه في هذين البابين أولاً فهو في القيـــاس .

الياء ألفا ، ومن ثم يكون الإعراب :

ابنَ : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة .

أمّ : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفا .

والياء المحذوفة المنقلبة ألفا في محل جر مضاف إليه .

حـ ــ قلب الياء ألفا مع إبقائها ، فنقول : يابن أمّا ، ويابن عمّا .

ء ــ حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وهو أفصح هذه الأوجه ، فتقول : يابنَ أمِّ ، ويابنَ عمِّ .

(١) هذا البيت شاهد على نداء (ابنة) إذا أضيفت إلى (عمّ) مضافة إلى ياء المتكلم وموضع الشاهد هنا يوضح أحد الأوجه السالفة ، وهو قلب ياء المتكلم ألفا وإبقاؤها . وإعرابه هو : يا بنة عمّا :

يا : حرف نداء . ابنة : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة .

عمّ : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب الياء ألفاً .

والألف المنقلبة عن ياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

وجميعُ ما وصفْناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونسَ عن العرب .

هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى النداء بحرف الإضافة

وذلك في الاستغاثة والتعجب [1] ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر ، وهو مهلهِلٌ [2] :

---

(١) الاستغاثة نوع من أنواع النداء وهو أسلوب يتكون من أركان ثلاثة : حرف النداء الذي ينبغي أن يكون الحرف « يا » ، والمستغاث الذي يجب أن يسبقه حرف جر مبني على الفتح - على الأغلب - هو اللام ، ثم المستغاث له الذي يسبقه حرف جر مبني على الكسر .

وهناك نوع آخر من النداء يأخذ شكل الاستغاثة ؛ أي وجود الحرف « يا » ثم اسم مجرور بلام مفتوحة ، وهو أسلوب لا يدل على نداء حقيقي ولا على الاستغاثة في الغالب ، وإنما يراد به التعجب من شيء لذاته أو لكثرته أو شدته . وهذان النوعان هما اللذان يعرض لهما سيبويه في هذا القسم .

(٢) هذا البيت شاهد على الاستغاثة حيث دخلت لام الجر المفتوحة على المستغاث (بكر) ، ويقال في إعرابه :

يا : حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
اللام : حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

بكر : منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجر ، والجار والمجرور متعلقان به بحرف النداء . =

يا لَبَكْرٍ أَنْشِروا لي كُلَيْباً   يا لَبَكْرٍ أينَ أينَ الفِرارُ

فاستغاث بهم ليُنْشِروا له كُليباً . وهذا منه وعيد وتهدّد . وأما قوله « يا لَبَكْرٍ أين أين الفرارُ » فإنما استغاث بهم لهم ، أي لِمَ تفرّون؟ استطالةً عليهم ووعيدا .

وقال أميّة بن أبي عائذ الهذليّ (١) :

= [المستغاث معرب دائماً سواء كان علما مفردا أو نكرة مقصودة أو مضافاً أو شبيها بالمضاف .]

والشاعر يستغيث ببني بكر بن وائل ، والمستغاث به في الحقيقة هنا مستغاث له ، يقول أدعوكم لأنفسكم أن تنشروا كليبا وتحيوه ؛ يتوعدهم بذلك ، وكانوا قتلوا أخاه كليبا في أمر البسوس كما تعرف في القصة المشهورة .

(١) وهذا شاهد أيضاً على الاستغاثة ؛ فعندنا حرف النداء هو (يا) ، ثم عندنا المستغاث (لَقوم) مسبوق باللام المفتوحة ، ثم المستغاث له (لِطيف الخيال) مسبوق باللام المكسورة ، وإعراب موضع الشاهد :

يا : حرف نداء . اللام : حرف جر مبني على الفتح .قوم : منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجر. وشبه الجملة متعلق بيا .

لطيف الخيال : اللام حرف جر ، وطيف اسم مجرور ، وشبه الجملة متعلق بحرف النداء (يا) . والخيال مضاف إليه .

ألا يا لَقَوْمِ لِطَيْفِ الخيالِ أرِقَّ ، من نازحٍ ذي دلالِ

وقال قيس بن ذريح[1] :

تَكَنَّفَني الوشاةُ فازعجوني فيا لَلنّاسِ لِلواشي المُطاعِ

وقالوا : يا لَلهِ ، ويا لَلناسِ ، إذا كانت الاستغاثةُ .فالواحد والجميع فيه سواء . وقال الآخر :[2]

يا لَقومٍ مَنْ لِلعُلَى والمساعي يا لَقومٍ مَنْ لِلنّدَى والسماحِ

يا لَعَطّافِنا ويا لَرياحِ وأبي الحشرج الفتى النفّاحِ

ألا تراهم كيف سوَّوْا بين الواحد والجميع .

وأما في التعجب فقولُه ، وهو فرّار الأسدي :[3]

---

(١) والشاهد هنا كسابقه ؛ حرف النداء هو (يا) ، والمستغاث (لَلناس) مسبوق باللام المفتوحة ،والمستغاث له (لِلواشي) مسبوق باللام المكسورة.

(٢) والبيتان أيضا شاهد على دخول اللام المفتوحة على المستغاث في(يا لَقومِ) و(يا لَعطّافنا) و(يا لَرياحِ). والأسماء في البيت البيت الثاني أسماء رجال من قوم الشاعر .

(٣) والبيت شاهد على دخول اللام المفتوحة على المستغاث وهو (يا لَبُرْثن). وليلى هي امرأة الشاعر . وكانت برثن قد داخلوا امرأته وأفسدوها عليه ، فقال هذا متعجبا من فعلهم ، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها لانتزاعها منه أهدى من سليك بن السلكة وهو أحد عدائي العرب وصعاليكهم، وكان يسمى أيضا سليك المقانب،والمقنب الجماعة من الخيل.

لَخُطّابُ لَيْلى ويا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ
أدَلُّ وأمضى من سُلَيْكِ المَقانِبِ

وقالوا : يا لَلعَجَبِ ، ويا لَلْفَليقةِ [1] ، لأنهم رأوا أمرا عجبا فقالوا : يا لَبُرْثُنَ ، أي مثلُكم دُعي للعظائم .

وقالوا : يا لَلْعَجَبِ ويا لَلْماءِ ، لمّا رأوا عجبا أو رأوا ماءً كثيرا ، كأنه يقول : تعالَ يا عجبُ أو تعالَ يا ماءُ فإنه من أيامك وزمانك .

ومثل ذلك قولهم : يا لَلدّواهي ، أي تعالَيْنَ فإنه لا يُسْتَنْكَر لَكُنّ ، لأنه من إبّانِكُنّ وأحيانكن .

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة ، وإلا لم يجز . ألا ترى أنك لو قلت يا لَزَيدٍ وأنت تحدثه لم يجز .

ولم يلزم في هذا الباب إلا يا للتنبيه ، لئلا تلتبس هذه اللامُ بلام التوكيد كقولك: لَعمرٌو [2] خيرٌ منك . ولا يكونُ مكانَ (يا) سواها

---

(١) الفليقة هي الداهية والأمر المعجب .

(٢) اللام هنا هي لام الابتداء التي تفيد التوكيد كما تعلم ، وهي لام مبنية على الفتح ، ولام الاستغاثة كذلك ، غير أن لام الاستغاثة لا بد أن يسبقها حرف النداء (يا) ، أي أن حرف النداء لا يجوز حذفه في الاستغاثة كما يحذف في النداء الحقيقي .

من حروف التنبيه نحو أيْ وهيا وأيا ، لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب .

وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بَدَلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ [1] ، نحو قولك : يا عجباه ويا بَكْراهُ ، إذا استغثت أو تعجبتَ ، فصار كلٌ واحد منهما يعاقب صاحبَه، كما كانت هاء الجحاجحة معاقبة ياء الجحاجيح [2] ، وكما عاقبت الألف في يمانٍ الياء في يمنيّ [3] .

ونحو هذا في كلامهم كثير ، وستراه إن شاء الله عز وجل .

---

(١) المستغاث معرب دائماً كما ذكرنا ، والنحاة يقولون إنه معرب لأنه صار – بواسطة اللام المفتوحة – ملحقا بقسم المنادى المضاف الواجب النصب . أي أن هذه اللام هي التي أعطته هذا الوضع – ومن هنا تفسير الخليل بأن لام الاستغاثة تكون في أول المستغاث بدلا من هاء السكت التي تأتي في آخر الاسم المضاف . ولما كان المستغاث نوعاً من أنواع المضاف ، ولما لم تلحق به زيادة في آخره فقد عوضوا عنها هذه اللام في أوله . وهذه كلها – في الحقيقة – تعليلات غير واقعية .

(٢) الجَحْجَاح : السيد الكريم ، والجمع : جحاجيح ، فإن حذفت الياء عوض عنها بتاء في الآخر ، جحاجحة .

(٣) يمنّي نسبة إلى يمن ، وقد وردت النسبة فيه بحذف ياء النسب المشددة والتعويض عنها بألف : يمانٍ .

هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورةً
لأنه مَدْعوٌّ له [1] ها هنا وهو غيرُ مَدْعوّ

وذلك قول بعض العرب : يا لِلْعَجَبِ ويا لِلْماءِ ، وكأنه نبّه بقوله يا غير الماء لِلماءِ . وعلى ذلك قال أبو عمرو : يا ويلٌ لك ويا ويحٌ لك كأنه نبه إنسانا ثم جعل الويلَ له . وعلى ذلك قول قيس بن ذَريح :

* فيا لَلنّاسِ لِلواشي المطاعِ *

و: * يا لَقومي لِفُرْقةِ الأحبابِ * [2]

كسروها لأن الاسم الذي بعدها غيرُ منادًى ،فصار بمنزلته إذا قلت هذا لِزيدٍ . فاللام المفتوحةُ أضافت النداء إلى المنادَى المخاطَب ، واللام المكسورة أضافت المدُعوّ إلى ما بعده لأنه سبب المدعو . وذلك أن المدعوّ إنما دُعي من أجل ما بعده ، لأنه مدعو له .

ومما يدلك على أن اللام المكسورة ما بعدها غيرُ مدعوّ قولُه : [3]

---

(١) المدعوّ له هو ما عرف بعد ذلك بالمستغاث له ، وهو الاسم الذي تسبقه لام مكسورة كما ذكرنا .

(٢) هذا شاهد على كسر لام الجر قبل الاسم المستغاث له (لِفرقة) .

(٣) الشاهد فيه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ، والمعنى يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، ولذا رفع اللعنة على الابتداء ولو كانت منادى لنصبت .

يا لعنةَ اللهِ والأقوامِ كلّهمُ　　　والصالحين على سمعانَ من جارِ

فيا لغير اللعنة .

وتقول : يا لَزيدٍ ولِعمر و وإذا لم تجيء بيا إلى جنب اللام كسرتَ

ورددت إلى الأصل .

هذا باب الندبة

اعلم أن المندوبَ مدعوٌ ولكنه متفجّعٌ عليه ، فإن شئت ألحقتَ في آخرِ الاسم الألفَ ، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ؛ وإن شئت لم تُلحِق كما لم تُلحق في النداء .[1]

واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا) ، كما لزم (يا) المستغاثَ به والمتعجَّب منه .

واعلم أن الألف التي تلحق المندوب تُفتَح كلٌّ حركة قبلها

---

(٢) قال السيرافي: الندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقده ، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده ، كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي قد رهقته . ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غايةِ بُعْد الصوت ، فألزموا أوله (يا) أو (وا) ، وآخره الألف ، في الأكثر من الكلام ، لأن الألف أبعد للصوت ، وأمكن للمدّ .

مكسورة كانت أو مضمومة لأنها تابعة للألف ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا . [1]

فأما ما تَلحقه الألفُ فقولك :وازيداه ، إذا لم تُضِفْ إلى نفسك، وإن أضفتَ إلى نفسك [2] ، فهو سواءٌ ، لأنك إذا أضفت زيدا إلى

---

(١) المندوب حكمه حكم المنادى،فيبني إن كان علما مفردا أو نكرة مقصودة، وينصب إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف.والأغلب أن يزاد على المندوب ألف ، وهي إن زيدت وجب فتحُ ما قبلها ، ثم جاز في حالة الوقف زيادة هاء السكت ، مثل : وازيداه . وتقول في إعرابه :

وا : حرف ندبة مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

زيداه : منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة للألف ، في محل نصب ، والألف حرف زائد مبني على السكون لا محل من الإعراب وتقول : واعبدَ الحميداه :

وا : حرف نداء . عبدَ : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة :
الحميداه : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها فتحة المناسبة للألف ، والألف حرف زائد ، والهاء هاء السكت .

(٢) عرفت أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم له أحكام خاصة وإذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها ومجيء ألف الندبة مفتوحاً قبلها فتقول في : واغلامي ، واغلاما . وجاز فتح الياء وزيادة ألف الندبة بعدها فتقول : واغلامِيا . ويصح عند الوقف زيادة هاء السكت : واغلاماه ، واغلامِيَاه .

نفسك فالدالُ مكسورةٌ وإذا لم تُضِف فالدالُ مضمومـــةٌ ، ففتحتَ المكسورَ كما فتحتَ المضمومَ . ومن قال يا غلامي وقرأ « يا عبـــادِي » قال : وازيدِيَا إذا أضاف ، من قِبَل أنه إنما جاء بالألف فالحقها الياءَ وحرّكها في لغة من جزم الياءَ ، لأنه لا ينجزم حرفان[1] ، وحرّكها بالفتح لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا .

وزعم الخليل أنه يجوز في الندبة واغُلامِيَهْ ، من قِبَـــلِ أنه قد يجوز أن أقول واغُلامِيَ فأُبيِّنَ الياءَ كما أبينُها في غير النداء ، وهي في غير النداء مبيَّنَـةٌ فيها اللغتان : الفتح والوقف . ومن لغةِ مَنْ يفتح أن يُلحِق الهاء في الوقف حين يبيِّن الحركة ، كما أُلحِقت الهـــاءُ بعد الألف في الوقف لأنْ يكـون أوضحَ لها في قولك يا رَبّاهُ . فإذا بينتَ الياءَ في النداء كما بينتَها في غير النداء جاز فيها ما جـــاز إذا كانت غير نداءٍ . قال الشاعر ، وهو ابن قيس الرُّقَيَّاتِ[2] :

---

(١) (لا ينجزم حرفان) تعبير كان يطلقه سيبويه على مـــا عرف في اصطلاح النحاة بعد ذلك بأنه (لا يلتقي ساكنان) .

(٢) هذا البيت شاهد على إلحـــاق هاء السكت بالمندوب لبيان حركة الياء عند الوقف ، وموضع الشاهد هو : وارَزِيَّتِيَهْ ، وإعرابه :

وا : حرف نداء مبني السكون لا محل له من الإعراب .

رزية : منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة .

الياء : ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه .

الهاء : هاء السكت حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

تَبكيهم دهمـــاءُ مُعْوِلَةً وتقولُ سَلْمى وارَزِيَّتِيَهْ

وإذا لم تُلحِق الألف قلت : وازيدُ إذا لم تُضِف ، ووازيـــدِ إذا أضفتَ ، وإن شئت قلت : وازيدِي . والإلحاقُ وغير الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس .

وإذا أضفت المندوبَ وأضفتَ إلى نفسِك المضافَ إليه المندوبُ فالياءُ فيه أبداً بيِّنةٌ ، وإن شئت ألحقت الألف، وإن شئت لم تُلحِق. وذلك قولك : وانقطاعَ ظَهْرِياهْ ، ووا انقطاعَ ظهري . وإنما لزمته الياءُ لأنه غير منادًى .

واعلم أنك إذا وصلتَ كلاَمك ذهبتْ هذه الهاءُ في جميع الندبة ، كما تذهب في الصلة إذا كانت تبيِّنُ به الحركةُ .

وتقول : واغلامَ زيداه ، إذا لم تُضِفْ زيـــداً إلى نفسك . وإنما حذفتَ التنوين لأنه لا ينجزم حرفان . ولم يحرِّكوها في هذا الوضع في النداء إذ كانت زيادةً غيرَ منفصلة من الاسم ، فصارت تعاقب ، وكانت أخفَّ عليهم ، فهذا في النداء أحرى ، لأنه موضعُ حذفٍ . وإن شئت قلت : واغلامَ زيدِ ، كما قلت : وازيدُ .

وزعموا أن هذا البيت يُنشد على وجهين ، وهو قول رؤبة : [1]

---

(١) هذا شاهد على المندوب، المضاف إلى ياء المتكلم ، إذ يجوز فيه الوجهان ، إثبات الياء وزيادة ألف الندبة كما في رواية (وابنيا) أو قلب الياء ألفا ثم زيادة ألف الندبة (وابناما) . =

فهْي تُنادي بأبي وابْنِيَما

ويروى: « بأَبا وابناما » ، فما فضلٌ ، وإنما حكى نُدبتها .

واعلم أنه إذا وافقت الياءُ الساكنـةُ ياءَ الإضافةِ في النداء لم تُحذف أبداً ياءُ الإضافة ولم يُكسر ما قبلها ، كراهيةً للكسرة في الياء، ولكنهم يلحقون ياءَ الإضافة وينصبونها لئلا ينجزم حرفان . وإذا ندبتَ فأنت بالخيار : إن شئت ألحقت الألفَ وإن لم تُلحق جـــاز كما جاز ذلك في غيره . وذلـــك قولك : واغلاميّاهْ وواقـــاضِيَّاهْ ، وواغلاَميَّ وواقاضِيَّ[٢] ، يصير مجراه ها هنا كمجراه في غير الندبة ، إلا أن لك في

= وابنم لهجة في ابن ، والميم زائدة ، وهناك خلافات بين النحاة حول إعرابها ، أيكون الإعراب على النون أم على الميم ، وشاهد سيبويه على أن الميم زائدة والإعراب على النون ، بدليل وجود ياء المضاف إليه بعد لفظة (ابن) ثم الميم الزائدة .

(٢) إذا أضيف المثنى وجمع المذكر السالم المنصوبان إلى ياء المتكلم فإن معنى ذلك وجود ياء ساكنة –هي حرف النصب– قبل ياء المتكلم، والأصل: غلاَمَيْ + ي ، قاضِي + ي . فإذا ندب هذان الاسمان امتنع حذف ياء المتكلم ووجب بناؤها على الفتح، وجازت زيادة ألف الندبة وعدمها فتقول ، واغلاميّاه أو واغلاميَّ ، واقاضيّاه ، أو واقاضيَّ .

وتقول في إعراب: واغلاميّاه، وا : حرف نداء . غلاميّ : منادى منصوب بالياء وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه ، والألف زائدة ، والهاء للسكت . وهكذا .

الندبة أن تُلحِق الألفَ ، وكذلك الألفُ إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت إليك.

وإذا وافقت ياءُ الإضافة ألفاً لم تحرِّك الألفُ ، لأنها إنْ حرّكتْ صارت ياءً ، والياءُ لا تدخلها كسرةٌ في هذا الموضع . فلما كان تغييرُهم إياها يَدعوهم إلى ياءٍ أخرى وكسرةٍ تركوها على حالها كما تُركتْ ياءُ ماضِيّ ، إذ لم يخافوا التباساً وكانت أخفّ ، وأثبتوا ياءَ الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم حرفان . فإذا ندبتَ فأنت بالخيار إن شئت ألحقت الألف كما ألحقتها في الأول وإن شئت لم تُلحِقها ، وذلك قولك : وامثنّاياه وامُثنّايَ[1] . فإنْ لم تَضِف إلى نفسك قلت: وامُثنّاهْ[2] ، وتحذف الأول لأنه لا ينجزم حرفان ولم يخافوا التباساً : فذهبتْ كما تذهب في الألف واللام ، ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصبٌ .

---

(١) إذا كان المندوب المضاف إلى ياء المتكلم منتهيا بألف مثل : مصطفى ، وجب بقاء الياء ، ووجب بناؤها على الفتح وجاز إلحاق ألف الندبة وعدمه ، فتقول ، وامصطفاياه أو وامصطفايَ .

(٢) فإذا كان المندوب المنتهي بالألف غير مضاف إلى ياء المتكلم وأريد زيادة ألف الندبة وجب حذف الألف الأول فتقول وامصطفاه . وتقول في إعرابها: مصطفاه.منادى مبني على ضم مقدر للتعذر على الألف المحذوفة ، والألف الموجودة زائدة ، والهاء للسكت .

- ٢ -

الكوفة

لا تُذكر البصرة إلا وتذكر معها الكوفة ، فقد كان لهما فضل تأسيس النحو وتطويره ، بل لعل ازدهاره في مراحله الأولى يرجع إلى ما كان بين المدرستين من تنافس شديد ارتفع إلى درجة الخلاف حول كثير من ظواهر العربية .

والبصرة — كما قلنا — هي التي سبقت إلى وضع النحو ، لكن الكوفة ما لبثت أن دخلت ميدانه ، على أن هناك حقيقة معروفة هي أن الكوفة تعلمت النحو من البصرة، ثم بدأت تتخذ لنفسها منهجاً خاصاً فيه حتى تشكلت لها مدرسة متميزة ، وحتى لا تكاد تجد مسألة من مسائل النحو إلا وفيها مذهبان ؛ بصري وكوفي، بل لعلك تستطيع معرفة رأي إحداهما إذا وقفت على رأي الأخرى وحدها .

كانت الكوفة مهجر كثير من الصحابة ، وازدهر فيها الفقه ، وكثرت رواية الأشعار والأخبار ، على أن أهم ما يميزها أنها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن ، ومنها خرج ثلاثة من القراء السبعة وهم عاصم وحمزة والكسائي ، والقراءات علمٌ يعتمد على الرواية ، ويعتمد على التلقي والعرض ، فلا يُسمح لأحد أن يقرأ القرآن أو يُقرئه إلا بعد أن يتلقاه عن شيخ ثم يعرضه عليه

حق، يجيزه ، لأن القراءة علم بأداء القرآن أداء معينا، وهو لا يقوم على منطق أو اجتهاد أو تأويل، ولكنه يتوقف أولاً وآخرا على الرواية، و «التلقي والعرض» هما أصح طرق النقل اللغوي. ونحسب أن «القراءات» هي التي طبعت المدرسة الكوفية بطابعها في كثير من نواحي النشاط العقلي ، وبخاصة في النحو .

من هنا نستطيع أن نفهم ما يقرره مؤرخو النحو من أن الكوفة توسعت في الرواية ، وبأنها كانت تعتمد المثال الواحد لتجعله ظاهرة عامة بحيث تستخرج منه القاعدة التي تراها صالحة للاستعمال، في حين كانت البصرة تتشدد في التوصل إلى القاعدة من الأمثلة الكثيرة وكانت تعتبر الأمثلة المفردة شواذ من القاعدة .

على أن الخلاف بين المدرستين لم يقتصر على هذه القضية الهامة وحدها ، وإنما تعداها إلى تفسير الظواهر اللغوية ، ولقد رأيت أن المنهج البصري قد بسط نفوذه على النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر ، بل رأيت تعصب عدد من الدارسين المعاصرين له . غير أن الذي لا شك فيه أن النحو الكوفي لم يلق حتى الآن ما يستحقه من عناية الدارسين رغم أن كثيراً مما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى واقع اللغة مما ذهب إليه البصريون . فقد كانت السمة الغالبة على النحويين الكوفيين أنهم درسوا المادة اللغوية على أساس (وصفي) ، أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة حين «سئل في مجلس يونس عن قولهم : لأضربن أيُّهم يقوم؛ لم لا يقال : لأضربن أيَّهم ؟ فقال : أيٌّ هكذا خُلقت »[١] .

و « هكذا خلقت » هي جوهر المنهج الوصفي ، والمنهج الوصفي هو أساس الدرس النحوي .

ولنضرب مثالاً واحداً على ابتعاد الكوفيين عن التأويل العقلي، واقترابهم من المنهج الوصفي السليم . وذلك في قضية وقوع الجملة فاعلا . فقد كان

---

(١) المزهر ٢/٢٧٣ .

البصريون قد قرروا أن الفاعل لا يكون جملة ، ولكنهم يصطدمون بنصوص عربية لا يرقى إليها الشك تؤكد وقوع الجملة فاعلاً ، فيضطرون إلى تأويل النص والإسراف فيه ، وذلك نحو قوله تعالى : « ثم بَدَا لهم مِنْ بعدِ ما رأوا الآياتِ ليسجننه » . أين فاعل الفعل (بدا) ؟

اضطر البصريون أن يدوروا من حول النص ، فقالوا إن الفاعل هنا ضمير مستتر تقديرهُ (هو) . فعلى أي شيء يعود هذا الضمير ؟ قالوا إنه يعود على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : ثم بدا لهم بداء هو ... ثم قالوا إن جملة (ليسجننه) جملة تفسيرية تفسر هذا الضمير المستتر العائد على البداء .

ومن الواضح أن هذا الضمير لم يظهر قط وأن هذا البداء خيال . أما الكوفيون فقد قالوا وفقاً لمذهبهم : جملة (ليسجننه) هي الفاعل. وليس من شك في أن هذا هو الصحيح، ووقوع الجملة فاعلاً ليس أمراً غريباً في اللغات

وكان للكوفيين مصطلحات خاصة بهم ساد بعضها النحو العربي كالنعت وعطف النسق ، وظل بعضها الآخر منسوباً إليهم، كمصطلح (الخلاف) وهو عامل معنوي كانوا يعتبرونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبرا من مثل (زيدٌ أمامك) ، ومصطلح (الصرف) الذي جعلوه علة لنصب المضارع المسبوق بنفي بعد الواو والفاء وأو ، وتسميتهم اسم الفاعل (فعلاً دائماً) ، والضمير (مكنيا) ، ولا النافية للجنس (لا التبرئة) ... وهكذا .

ومهما يكن من أمر فإن دراسة النحو على ما اشتهر عن البصريين وحدهم فيها شيء غير قليل من مجافاة المنهج العلمي، بل لعل تتبع ما قدمه الكوفيون أن يعين على دحض كثير من الشبه التي يثيرها بعض الدارسين على النحو العربي. ومن ثم نختار لك كتابا من أشهر كتب الكوفيين ، هو كتاب « معاني القرآن » للفراء .

* * *

الفراء

والفراء في الكوفة مثـــل سيبويه في البصرة ، كلاهما فارسي الأصل ، وكلاهما جعل لمدرسته طابعها المتميز ، وكلاهما أخذ على الإمام المؤسس .

فالفراء هو يحيى بن زياد بن عبدالله (ت ٢٠٧ هـ) من أصل فارسي من الديلم ، ولد بالكوفة ونشأ بها ، وكان رجال الكوفة قد بدأوا يأخذون النحو على رجال البصرة ، أشهرهم أبو جعفر الرُّواسي ومعاذ الهراء اللذان أخذا النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمر بن العلاء ، ثم أخذ الكسائي النحو عن الرواسي وانتقل إلى البصرة يحضر حلقة الخليل بن أحمد ، ويعود ليقـدم النحو بصورة جديدة ، ويناظر سيبويه المناظرة المشهورة «بالمسألة الزنبورية» ومع ذلك فقد أكب على دراسة كتاب سيبويه على يد سعيد بن سعدة الأخفش .

وكما كان سيبويه للخليل، كان الفراء للكسائي، تلمذ له وطور ما أخذه عنه وأنضجه حتى استوى مذهبا واضح المعالم .

ويذكر أصحاب التراجم للفراء أكثر من كتاب ، وصلنا منها كتاب له أهميته الكبيرة ، هو كتاب « معاني القرآن » الذي اخترنا لك منـــه النص التالي . وأهمية الكتاب تكمن في أن الرجل لم يكن يقصد إلى تفسير القرآن على النحو الذي نفهمه من كلمة التفسير ، وإنما كان يهدف إلى أن يتخذ من النص القرآني نموذجاً للعربية يقيم عليه تحليله اللغوي ، وهذا يؤكد ماذكرناه من أن النحو لم يوضع لحفظ القرآن من اللحن وإنما كان ليساعد على (فهم)

القرآن . والفراء يتتبع الكتاب الكريم سورة سورة ثم يختار من كل سورة ما يراه من الآيات في حاجة إلى تفسير لغوي ، وهو في غضون ذلك يقدم النحو الكوفي في أهم مصدر من مصادره جميعاً .

وقد طبع الكتاب في مصر سنة ١٩٦٥ م وما بعدها ، بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، ونشرته الدار المصرية للتأليف والترجمة .



من سورة يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم

قول الله عز وجل «بما أوحينا إليك هذا القرآن»[1]. (هذا القرآن) منصوب بوقوع[2] الفعل عليه . كأنك قلت:بوحينا إليك هذا القرآن. ولو خفضت (هذا) و(القرآن) كان صوابا : تجعل هذا مكرورا[3] على

---

(١) من الآية رقم (٢) ونصها : «نحن نقصُّ عليـــك أحسنَ القَصَصِ بما أوحَيْنَا إليك هذا القرآن وإنْ كنتَ من قبلِهِ لمن الغافلين . »

(٢) هذا دليل على أن المدرستين كلتيهما كانتا تقرّان نظرية العامل منذ البداية. لكن الذي يلاحظ في عبارة الفراء هنا أنه جعل اسم الإشارة (هذا) مفعولا به للفعل (أوحينا) ، وذلـــك يخالف الرأي الذى اشتهر عن الكوفيين بعامة وعن الفراء بخاصة من أن المفعول به لا ينصبه الفعل وحده وإنما ينصبه الفعل والفاعل معا .

(٣) « المكرور » يقصد به البدل، وكان للكوفيين مصطلح خاص للبدل إذ كانوا يسمونه «الترجمة» ، وكانوا يسمونه أيضاً « التبيين » ، فهل كان الفراء يعني من هذا التعبير مصطلحا علميا ؟ أم لعله استعمله تعبيرا لغويا=

(ما) ، تقول : مررت بما عندك متاعِك ، تجعل المتاع مردودا على (ما) ومثله في النحل « ولا تقولوا لمـــا تصف ألسنتُــكم الكذبَ » [1] و (الكذبِ) على ذلك .

= يقصد منه أن لفظة (القرآن) تأخذ حكم اسم الاشارة في الآية الكريمة، وبخاصة أنه استعمل كلمة (مردود) بعد ذلك بمعنى (مكرور) ؟

وعلى الجر يكون الإعراب :

الباء : حرف جر ، ما : حرف مصدري . أوحينا : فعل وفاعل . وما والفعل في تأويل مصدر في محل جل بالباء ، وشبه الجملة متعلق بالفعل نقص . هذا : اسم إشارة بدل من المصدر المؤول في محل جر . القرآن بدل من هذا مجرور بالكسرة الظاهرة .

(١) النحل آية ١١٦ ، ونصها: «ولا تقولوا لِمَا تَصِفُ ألسِنَتُكُمُ الكذبَ هذا حلالٌ وهذا حرامٌ لتفتروا على الله الكذبَ إن الذين يفترون على الله الكذبَ لا يفلحون . »

وقد قرئت بأكثر من قراءة ، أما (الكذب) بالنصب فالأغلب أنه منصوب على نزع الخافض ؛ أي : لما تصف ألسنتكم من الكذب والأغلب أن اللام لام سبب وأجل أي لا تقولوا لأجل وصفكم الكذب هذا حلال وهذا حرام .

وأما (الكذبِ) بالجر التي ذكرها الفراء ففي توجيهها وجهان :
١ ــ أن تكون نعتا للمصدر المؤول من ما والفعل ؛ أي:لوصف ألسنتكم الكذبِ . ٢ ــ أن تكون بدلا من (ما) على أنها اسم موصول ؛ أي : ولا تقولوا للذي تصفه ألسنتكم الكذبِ .

وقوله « يا أبتِ » لا تقف عليها بالهاء[1] وأنت خافض لها في الوصل؛ لأن تلك الخَفْضَة تدل على الإضافة إلى المتكلم .

ولو قرأ قارىء (يا أبتُ) لجاز وكان الوقف على الهاء جائزا ، ولم يقرأ به أحد نعلمه . ولو قيل (يا أبتَ) لجاز الوقوف عليها بالهاء من جهة ، ولم يجز من أخرى . فأما جواز الوقوف على الهاء فأن تجعل الفتحة فيها من النداء ولا تنوي أن تصلها بألف الندبة ، فكأنه كقول الشاعر[2] :

---

(١) شرحنا قبل ذلك حكم كلمتي (أب ، أمّ) عند ندائها مضافتين إلى ياء المتكلم ، وذلك في باب المنادى عند سيبويه . وذكرنا أن هذه (التاء) في (أبت) إنما هي عوض عن ياء المتكلم المحذوفة ، وأنها يجوز فيها الكسر : يا أبتِ ، والفتح : يا أبتَ ، والضم : يا أبتُ . ويشير الفراء هنا إلى أن التاء إن كانت مكسورة لا يجوز الوقف عليها هاءً ، فلا نقول يا أبَهْ في يا أبتِ ، وذلك لأن الكسرة على التاء دليل على حذف الياء ، فإذا وقفنا على التاء هاء ضاعت الكسرة وضاع بذلك الدليل على المحذوف .

(٢) الشاهد من بيت النابغة الذبياني :

كليني لهمٍّ يا أميمة ناصبِ وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

وقد روي بضم تاء (أميمة) وفتحها ، والفراء هنا يقصد رواية الفتح فكيف توجه هذه الرواية ؟ .
=

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ

وأمّـا الوجه الذي لا يجوز الوقف على الهاء فأن تنوي : يا أبتاه ثم تحذف الهاء والألف ، لأنها في النية متصلة بالألف كاتصالها في الخفض بالياء من المتكلم .

وأما قوله « إني رأيت أحدَ عشرَ كوكبا »[1] فإن العرب تجعل

= نقل أبو بكر الأنباري في كتابه (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) عن الفراء أنه قال :

« يا فاطمةُ أقبلي ، ويا فاطمةَ أقبلي . فمن قال يا فاطمةُ هو نداء مفرد مرفوع ، ومن قال يا فاطمةَ كان له مذهبان : أن تقول أردتُ أن أقول يا فاطمَ بالترخيم فرددتُ التاءوقدرت فيها فتح الترخيم ،والمذهب الآخر أن يقول : أردت يا فاطمتاه ، فأسقطت الألف والهاء وتركت التاء على فتحتها . » ص ٤٣ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

والفراء يقصد هنا هذين المذهبين في توجيه رواية النصب ، فمن جعل الفتحة على تاء (أميمة) من النداء لأن الشاعر كان ينوي الترخيم [أي يا أميمَ] ثم أرجع التاء فصارت [يا أميمة] – جاز له أن يقف عليها بالهاء فيقول (يا أميمهْ) .

ومن جعل الكلمة أصلها (يا أميمتاه) – ثم حذف هاء السكت ، وألف الندبة ، لكنهما منويتان – فلا يجوز له الوقف عليها بالهـاء . وهكذا في (يا أبتَ) بالفتح يجوز فيها الوجهان : الوقف بالهاء أوعدمه.

(١) الآية رقم ٤ ونصها : « إذْ قال يوسُفُ لأبيه يا أبتِ إنيّ رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمَرَ رأيتُهم لِي ساجدِين .. »

العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوبا [١] في خفضه ورفعه .

وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحدا ، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد . ولم يرفعوا آخره فيكونَ بمنزلة بعلبكّ إذا رفعوا آخرها . واستجازوا أن يضيفوا (بعل) إلى (بَكّ) لأن هذا لا يُعرف فيه الانفصالُ من ذا ، والخمسة تنفرد من العشرة والعشرة من الخمسة ، فجعلوهما بإعراب واحد ، لأن معناهما في الأصل هذه عشرة وخمسة [٢] ، فلما عُدِلا عن جهتهما أعطيا إعرابا واحدا في الصرف [٣]

---

(١) يقصد بنيا على فتح الجزءين .

(٢) أنت تعلم أن الاسم المركب ثلاثة أنواع ؛ مركب إضافي ، ومركب إسنادي ، ومركب مزجي .

والحديث هنا عن المركب المزجي ، وهو الاسم الذي يتركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة . والمركب المزجي نفسه أنواع يهمنا منه نوعان :

أ - نوع امتزج فيه الشطران وصارا كلمة واحدة ، ويكون الإعراب على آخر الشطر الثاني مثل بعلبكّ ، فأنت تضع الضمة أو الفتحة على الكاف وليس على اللام. وكل جزء من الجزئين كان له معنى قبل التركيب، أما بعد التركيب فإن معني كل منهما يزول زوالا كاملا ، ويصبح كل جزء بمنزلة الحرف الهجائي في الكلمة الواحدة. ولذلك يشير الفراء هنا إلى أن كلمة بعلبك لما كانت قد صارت كلمة واحدة غير مقدّر فيها الانفصال=

كما كان إعرابهما واحدا قبل أن يُصرفا .

فأما نصب كوكب فإنه خرج مفسَّراً [1] للنوع من كل عدد ليعرف ما أخبرت عنه . وهو في الكلام بمنزلة قولك : عندي كذا وكذا درهما . خرج الدرهم مفسرا لكذا وكذا ؛ لأنهـــا واقعة على كل شيء . فإذا

= جازت فيها الإضافة ، فنقول : هذه بَعْلُ بكٍّ ، زرت بعلَ بعكٍّ ، ومررت ببعلِ بكٍّ .

ب – ونوع ثان هو ما يعرف بالمركب المزجي العددي؛ أحدعشر إلى تسعة عشر ، فإن كل واحد منهما كان له معنى قبل التركيب ، والمعنى الجديد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذي كان لكل منهما ، أي أنه يتكون من معناهما السابق على تقدير واو العطف بين العددين ، فلما كانا في حـــكم الانفصال لم تجز إضافتهما ، ووجب النظر إليهما باعتبارهما كلمة واحدة تبنى على فتح الجزئين .

(٣) (الصرف) مصطلح نحوي خاص استعمله الكوفيون وورد منسوبا إلى الفراء على وجه الخصوص ، وهو عنده علة لنصب المفعول معه، ولنصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببيةِ وأو .

لكن كلمة (الصرف) هنا لا تعني هذا الاصطلاح، وإنما تعني معنى لغويا هو التحويل ، أي تحويل الجزءين من الإفراد إلى التركيب .

وهذا يدل على أن المصطلحات اللغوية لم تكن قد استقرت بعد حتى عند المؤلف الواحد .

(١) المفسّر هو التمييز . وكان التمييز يسمى أحيـانا المفسّر ، والتفسير ، والمبيّن ، والتبيين ، والمميّز ، والتمييز .

أدخلت في أحد عشر الألف واللام أدخلتهما في أوّلهما ، فقلت: ما فعلت الخمسةَ عشرَ . ويجوز ما فعلتْ الخمسةَ العشرَ ، فـأُدْخِلَتْ عليهما الألفُ واللامُ مرتين لتوهّمهم انفصال ذا من ذا في حـال . فإن قلت الخمسة العشرِ لم يجز لأن الأول غير الثـاني [1] ؛ ألا ترى أن قولهم : ما فعلت الخمسةُ الأثوابِ ؟ لمن أجازه تجد الخمسة هي الأثواب ولا تجد العشر الخمسة . فلذلك لم تصلح إضافته بألف ولام . وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضا في الدرهم الذي يخرج مفسّراً فتقـول : ما فعلت الخمسةَ العشرَ الدرهم ؟ وإذا أضفت الخمسة العشر إلى نفسك رفعت الخمسة ، فتقول : مـا فعلت خمسةُ عشري ؟ ورأيت خمسةَ عشري ، ومررت بخمسةِ عشري ، وإنما عرّبت الخمسة لإضافتـك العشر . فلما أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليهـا وبينهما عشر فأضيفت إلى عشر لتصير اسما ، كما صار ما بعدها بالإضافة اسما . سمعتها من أبي فَقْعَس الأسديّ وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلتْ خمسةُ عشرِك ؟ ولذلك لا يصلح للمفسّر أن يصحبهما ؛ لأن إعرابيهما قـد اختلفا . وإنما يخرج الدرهم والكوكب مفسّراً لهما جميعا كما يخرج الدرهم من(عشرين)

---

(١) حين تضيف عدداً إلى اسم معين دل العدد على المضاف إليه كما دل المضاف إليه على عدد فكأنهما اسم واحد ، فإذا قلت : خمسة رجال دلت(الخمسة) على الرجال ، كما دلت (الرجال) على (الخمسة) . ولذلك لا يصح أن تقول : الخمسة العشرِ لأن (الخمسة) لا تدل على (العشر) كما أن (العشر) لا تدل على (الخمسة) .

مفسرا لكلـيها . فإذا أضفت العشرين دخلَت في الأسماء وبطـــل عنها التفسير . فخطأ أن تقول : ما فعلت عشرون درهما ، أو خمسةُ عشرِك درهما[1] . ومثله أنك تقول : مررت بضاربٍ زيـــدا . فإذا أضفت

---

(١) يتعرض الفراء هنا لإضافة العدد . والمعروف أن العدد تجوز إضافته إلى غير تمييزه ، سواء أكان العدد مفردا نحو (ثلاثة) و (عشرون) أم كان مركبا نحو (خمسة عشر) فلك أن تقول :

ثلاثةُ زيدٍ ، وثلاثتهم ، وثلاثتكم .
وعشرُو زيدٍ ، وعِشرون .
وخمسة عشر زيدٍ ، وخمسة عشرك .

وفي هذه الحالة يمتنع ذكر التمييز ، فلا تقول ثلاثة زيدٍ كتبٍ مثلا ، وذلك أن العدد لا تجوز إضافته إلا بعد أن تحول من كونه عددا مبهما إلى اسم معروف جنسه ، وكلمة ثلاثة هنا معروفة للمتكلم والمخاطب معا كأن يكون المعنى : هذه كتبي الثلاثة ، وهذه ثلاثتك . أي هذه كتبك الثلاثة ، فالعدد هنا في غير حاجة إلى ما يوضح المقصود منه .

فإذا كان العدد المراد إضافته عدداً مركباً فلك فيه ثلاثة وجوه :

أ – بقاء صدر المركب وعجزه مبنيين على الفتح فنقول : هذه خمسةَ عشرَ زيدٍ . ورأيت خمسة عشرَ زيدٍ . ومررت بخمسةَ عشرَ زيدٍ .

ب – بقاء صدره وحـــده مبنياً على الفتح وجر العجز بالإضافة ، فنقول :

هذه خمسةَ عشرِ زيد . رأيت خمسةَ عشرِ زيدٍ ، مررت بخمسةَ عشرِ زيد .

=

الضارب إلى غير زيد لم يصلح أن يقع على زيد أبدا .

ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز ، فقلت:ما رأيت خمسةَ عشرِ قطُّ خيرا منها، لأنكنويت الأسماء ولم تنوِ العدد . ولا يجوز للمفسِّر أن يدخل ها هنا كما لم يجز في الإضافة ، أنشدني العُكْلِيّ أبو ثرْوان :[1]

كُلِّفَ من عنائه وشِقْوتهْ بنت ثماني عشرةٍ من حِجَّتهْ

ومن القرّاء من يسكّن العين من عشرَ في هذا النوع كله ، إلا اثنا عشر . وذلك أنهم استثقلوا كثرة الحركات ، ووجدوا الألف في (اثنا) والياء في (اثني) ساكنة فكرهوا تسكين العين وإلى جنبها ساكن ، ولا يجوز تسكين العين في مؤنث العدد لأن الشين من عشرة يسكن فلا يستقيم تسكينْ العين والشين معا .

= حـ – إعراب الصدر حسب موقعه من الجملة ، ثم إضافته إلى العجز ، وإضافة العجز إلى ما بعده، فتقول : هذه خمسةُ عشرِ زيدٍ ، ورأيت خمسةَ عشرِ زيدٍ ، ومررت بخمسةِ عشرِ زيدٍ .

وهذا الوجه أباه البصريون ، وجوزه الكوفيون ، وهو الذي ذكره الفراء هنا .

(١) هذا شاهد على جواز إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مع امتناع ذكر التمييز ، وموضع الشاهد : ثماني عشرةٍ ، وهو على الوجه الذي يكونفيه الصدر حسب موقعه الإعرابيويكون العجز مجرورا بالإضافة.

وأما قوله « رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ » فإن هذه النون والواو [١] إنما تكونان في جمع ذكران الجن والإنس ومـــا أشبههم. فيقال: الناس ساجدون، والملائكة والجن ساجدون، فإذا عدوت هذا صار المؤنث والمذكر إلى التانيث فيقال: الكِباش قد ذُبِّحن و ذُبِّحت ومذبّحات، ولا يجوز مذبّحون. وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء لأنهم وُصفوا بأفاعيل الآدميين، ألا ترى أن السجود والركوع لا يكون إلا من أفاعيل الآدميين فأُخرِج فعلهم على فعال الآدميين، ومثله « وَقَالُوا لِجُلُودِهِم لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا » [٢] فكأنهم خاطبوا رجالاً إذ كلّمتهم وكلموهـــا. وكذلك « يَأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا

(١) يقصد بالواو والنون علامة جمع المذكر السالم. والذي لفته في هذه الآية هو كلمة (ساجدين) وهي عائدة على الكواكب في قوله تعالى « إني رأيت أحد عشرَ كوكباً ».

فالمعروف أن جمع المذكر السالم لا يكون إلا جمعا لعلم مذكر عاقل أو صفته. والكواكب غير عاقلة، فكيف قيل عنها (ساجدين) ولم يُقل (ساجدة)؟ الجواب عن ذلك أن غير العاقل إذا صدر منه أمرٌ لا يصدر إلا عن العاقلين جاز جمعه جمع مذكر سالمـــا، والسجود لا شك من خصائص العقلاء.

(٢) فصلت الآية ٢١، والشاهد في الآية أن الجلود غير عاقلة، لكنها لمـــا اتصفت بما يخص العقلاء وهو الشهادة، فقد جاز أن يسند إليها ما يسند إلى جمع المذكر، ولذلك لم يقل: لِمَ شَهِدْتِ، أو لِمَ شهدتن، وإنما قال: لم شهدتم، بضمير جمع الذكور، وهو لا يستعمل إلا للعاقل.

مَسَاكِنَكُمْ [١] » فما أتاك مواقعاً لفعل الآدميين من غيرهم أجريته على هذا .

قوله « يَا بُنَيِّ » [٢] و « يا بُنيَّ » لغتان ، كقولك : يا أبتَ ويا أبتِ لأن من نصب أراد الندبة ، يا أبتاه فحذفها .

وإذا تركت الهمزة من (الرُّؤْيا) [٢] قالوا : الرُّوَيا طلباً للهمزة . وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة قالوا : لا تقصص رُيَّاك [٣] في الكلام ، فأما في القرآن فلا يجوز لمخالفة الكتاب [٤] . أنشدني أبو

---

(١) النمل آية ١٨ ، والشاهد فيها كالآية السابقة حيث خوطب النمل بما يخاطب به العقلاء « ادخلوا مساكنكم » .

(٢) من الآية رقم ٥ ، ونصها : « قَالَ يَا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ على إخْوَتِكَ فيكيدوا لك كيداً إنَّ الشيطانَ للإنسانِ عَدُوٌّ مُبِين . »

(٣) (رؤيا) يجوز فيها تخفيف الهمزة فتصير (رُويَا) ، أما إذا أريد قلب الهمزة قلباً كاملا فإنها تقلب أولا واوا فتصير (رويا) ، فتجتمع الواو والياء والأولى ساكنة فتقلب ياءً وتدغم في الثانية لتصير (رُيَّا) .

(٤) من القوانين المهمة جداً في قراءة القرآن أن القراءة لا تكون بالاجتهاد وفقاً لما تراه أنت وجها من وجوه اللغة ، وذلك لأن قراءة القرآن لا تكون صحيحة إلا باعتمادها على ما نقله الأئمة الرواة الضابطون المتقنون بروايات مؤكدة منتهية إلى رسول الله ﷺ . والعلماء يؤكدون أن القراءة ، تؤخذ «بالأثبت في الأثر والأصح في النقل ، وليس الأفشى في اللغة والأقيس في العربية » . ولذلك ميز الفراء هنا بين استعمال كلمة (رُيَّاك) في الكلام واستعمالها في القراءة .

الجراح[1] :

لَعِرض من الأعراضِ يُمسي حَمَامُهُ
وُيضحي على أفنانِهِ الغِينِ يَهتِفُ
أَحبُّ إلى قلبي من الديك رُيَّةً
وبابٍ إذا ما مالَ للغَلْقِ يَصْرِفُ

أراد رؤية ، فلما ترك الهمز وجاءت واو ساكنة بعدها ياء تحولتا ياء مشددة ، كما يقال : لويته ليّاً وكويته كيّاً والأصل كَوْيا ولَوْيا .

وإن أشرت[2] إلى الضمة : رِيّا فرفعت الراء فجائز . وتكون

---

(١) الشاهد في البيتين قوله (رُيّة) بقلب همزة (رؤية) واوا ، ثم قلب الواو ياء وإدغامها في الياء الثانية لتصير (رُيّة) .

والعرض: الوادي فيه شجر والغِين جمع غيناء وهي الشجرة الخضراء. ويصرف : يصوّت .

وقد ورد البيتان في اللسان (عرض) بقوله (رنة) مكان (رُيّة) ، وعليه فلا شاهد فيه .

(٢) قوله (أشرت) معناها (أشممت) . والإشمام هو النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع، بغير خلط بينهما، فينطق أولاً بجزء من الضمة ، يليه جزء كبير من الكسرة ، يجلب بعده ياء . وذلك جائز في كل فعل ماض ثلاثي معلّ العين مثل : بيع – صيم ، ويمكن تصورها على الشكل التالي : Ṣūma .

هذه الضمة مثـل قوله : (وحِيلَ) و (سيق) ، وزعم الكسائي أنـه سمع أعرابياً يقول : « إن كُنتم للرِّيَّا تَعْبُرُون »[1] .

وقوله « وكذلك يَجتَبيكَ رَبُّك »[2] جواب لقوله « إني رأيتُ أحد عَشَرَ كوْكباً » » فقيل له : وهكذا يجتبيك ربك. كذلكوهكذا سواء في المعنى . ومثله في الكلام أن يقول الرجل : قد فعلت اليوم كذا وكذا من الخير فرأيتُ عاقبته محمودة ، فيقول له القائل : هكذاالسعادة، هكذا التوفيق و (كذلك) يصلح فيه . و (يجتبيك) يصطفيك .

قوله : « ونَحنُ عُصْبة »[3] ، والعصبة : عشرة فما زاد .

وقوله : « أو اطرَحوهُ أرْضاً يَخلُ لكمْ وجهُ أبيكمْ »[4] » جواب للأمر ولا يصلح الرفع في (يَخلُ) لأنه لا ضمير فيـــه . ولو قلت : أعِرْني ثوبا أَلْبَس ، لجاز الرفع والجزم لأنك تريـد : ألبُسه فتكون

---

(١) يوسف ٤٣ ، والقراءة الصحيحة « إنْ كنتم للرُّؤْيا تعبرون . »

(٢) من الآية رقم ٦ ونصها : « وكذلك يجتبيك ربُّك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتمُّ نعمته عليك وعلى آلِ يعقوب كما أتمها على أبويك منقبلُ إبراهيمَ وإسحق إن ربك عليم حكيم . »

(٣) من الآية رقم ٨ ونصها : « إذْ قالوا ليُوسُفُ وأخوه أحَبُّ إلى أبينا منا ونحن عُصْبَة إنّ أبانا لفي ضلال مبين »

(٤) من الآية رقم ٩ ونصها : « اقتلوا يوسفَ أو اطرَحوُه أرضاً يَخْلُ لكم وَجهُ أبيكم وتكونوا من بعده قوما صالحين . »

رفعا من صلة النكرة . والجزم على أن تجعله شرطا .[1]

قوله « وأَلْقوهُ في غَيَابَةِ الْجبِّ »[2] واحدة . وقد قرأ أهل الحجاز (غَيابَاتِ) على الجمع .

« يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السيَّارة » قرأ العامة بالياء لأن (بعض) ذكر وإن أضيف إلى تأنيث . وقد قرأ الحسن ـ فيما ذُكِر عنه ـ (تَلتقطه) بالتاء ، وذلك أنه ذهب إلى السيارة ، والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له أو بعض له قالوا فيه بالتانيث والتذكير[3] .

---

(١) الفعل (يخلو) وقع جوابا للأمر (اقتلوا) ولذلك جزم بحذف حرف العلة (يخلُ) ، والفراء يقول إن هذا الفعل لا يجوز فيه إلا الجزم في جواب الأمر لأنه ليس فيه ضمير يعود على اسم نكرة سابق بحيث تصلح الجملة أن تكون صفة فيرتفع الفعل ، وذلك مثل : أعرني ثوبا ألبس ، فالجزم على أنه جواب الأمر، وجواب الأمر كأنه جواب لشرط مقدر ، إذ الأصل أعرني ثوبا فإن تعرني ألبس . وأما الرفع فعلى أن فيه ضميرا يعود على الثواب ، وبذلك تكون هناك جملة واقعة صفة لثوب وليست واقعة في جواب الأمر .

(٢) من الآية رقم ١٠ ، ونصها : « قال قائلٌ منهم لا تقتلوا يوسفَ وألقُوهُ في غيابةِ الجُبّ يلتقطْهُ بعض السيارة إنْ كنتم فاعلين . »

(٣) المعروف أن المضاف المذكر يجوز أن يستفيد التأنيث من المضاف إليه بشرط أن يكون جزءاً من المضاف إليه أو مثل جزئه ، أو كلاًّ له ، وبشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه . =

وأنشدونا :[1] :

على قبضة موجوءةٍ ظهرُ كفّه فلا المرء مُسْتحيٍ ولا هو طاعم

ذهب إلى الكف وألغى الظهر لأن الكف يُجزىء من الظهر فكأنه قال : موجوءة كفُّه ، وأنشدني العُكْليُّ أبو ثروان :[2]

أرى مَرَّ السنين أخذن مني كما أخذ السّرار من الهلال

وقال ابن مقبل :[3]

قد صرّح السير عن كُتْمانَ وابتُذلت

وَقْعُ المحاجن بالمَهْرِيَّة الذُقُنِ

= وعلى ذلك يوجه الفراء قراءة « تلتقطه بعض السيارة » فكلمة (بعض) مذكّر ، ولكنها استفادت التأنيث من المضاف إليه (السيارة) ولذلك أنث الفعل (تلتقطه) .

(١) هذا البيت شاهد على استفادة المضاف التأنيث من المضاف إليه بالشروط السالفة ، فكلمة (ظهر) استفادت التأنيث من (كف) ولذلك أنث النعت السببي الذي قبله (موجوءة) ، ولم يقل (موجوء) .

(٢) (مَرّ) مذكر ، و(السنين) مؤنث ، فاستفاد المضاف التأنيث ولذلك، قال : أخذن مني .

وسرار الشهر : آخر ليلة منه .

(٣) موضع الشاهد.وابتذلت وقع المحاجن . فكلمة (وقع) مذكر استفادت التأنيث من (المحاجن) ولذلك أنث الفعل قبلها .

والمحاجن جمع مِحْجَن وهي عصا معقّفة الرأس كالصولجان .

أراد : وابتذلت المحاجن وألغى الوقع . وأنشدني الكسائي :[1]

إذا مات منهم سيّد قام سيد فدانت له أهل القرى والكنائس

ومنه قول الأعشى :[2]

وتشرَقُ بالقول الذي قد أذعتَه كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدّم

وأنشدني يونس البصريّ :[3]

لمّا أتى خبرُ الزُّبير تهدَّمت سورُ المدينة والجبالُ الُخشَّعُ

وإنما جاز هذا كله لأن الثاني يكفي من الأول ؛ ألا ترى أنه لو قال : تلتقطه السيارة لجاز وكفى من (بعض) ولا يجوز أن يقول : قد ضربَتْني غلامُ جاريتك ؛ لأنك لو ألقيت الغلام لم تدل الجارية على معناه .

وقوله : « لا تأمَنَّا[5] » تشير إلى الرفعة[4] ، وإن تركتَ

---

(١) موضع الشاهد : فدانت له أهل القرى . استفاد المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ولذلك أنث الفعل .

(٢) موضع الشاهد : شرِقت صدر القناة . استفاد المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ولذلك أنث الفعل .

(٣) موضع الشاهد . تهدمت سور المدينة . كالأبيات السابقة .

(٤) الآية رقم ١١ ونصها : « قالوا يا أبانا مالك لا تأمنّا على يُوسُفَ وإنا له لناصحون . »

(٥) يريد القراءة بالإشمام . والإشمام هنا للدلالة على حالة حرف النون قبل إدماغه إذ الأصل : لا تأمَنُنَا .

فصواب ، كلٌّ قد قرىء به ، وقد قرأ يحيى بن وثّاب (تِيمَنًّا) .

وقوله : « يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ »[1] من سكّن العين أخذه من القيد والرتْعة[2] وهو (يَفْعَلُ) حينئذ . ومن قال (يَرْتَعِ ويلعب)فهو (يفتعِلِ) من رَعيت ، فأسقطت الياء للجزم[3] .

وقوله : « وجاءوا على قَمِيصِهِ بدَمٍ كذبٍ »[4] . معناه : مكذوب ، والعرب تقول للكذب : مكذوب ، وللضعف : مضعوف ، وليس له عَقْدُ رأي ومعْقودُ رأي ، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولا . ويقولون هذا أمر ليس له مَعْنِيٌّ يريد معنًى ، ويقولون للجَلَد : مجلود ، قال الشاعر :[5]

---

(١) من الآية رقم ١٢ ونصها : « أرسلهُ معنا يرتعْ ويلعبْ وإنا له لحافظون »

(٢) الرتعة : اللهو .

(٣) (يرتعْ) بالسكون مضارع (رَتَع) ، و (يرتعِ) بالجزم بحذف الياء مضارع (ارتعى) .

(٤) من الآية رقم ١٨ ونصها : « وجاءوا على قميصه بدمٍ كذبٍ قال بل سَوّلتْ لكم أنفسكمُ أمرا فصبرٌ جميلٌ والله المستعان على ما تصفون » .

(٥) قدم الفراء أمثلة على استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول، فكلمة (كَذِب) تدل على معنى (مكذوب) . وهذا شاهد على العكس ؛ أي على استعمال اسم المفعول بمعني المصدر ، فأخو المجلود معناها:أخو الجَلَد .

إن أخا المجلود من صبرا

وقال الآخر : [1]

حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحمـــا ولا لفؤادِه معقولا

وقال أبو ثَرْوان : إن بني نُمَير ليس لحدّهم مكذوبة ، ومعنى قوله (بدَمٍ كذِبٍ) أنهم قالوا ليعقوب : أكله الذئب . وقد غمسوا قميصه في دم جَدْي . فقال : لقد كان هذا الذئب رفيقاً بابْـني ، مزّق جــلده ولم يمزق ثيابـــه . قال : وقالوا : اللصوص قتلوه ، قال : فلِمَ تركوا قميصه . وإنما يريدون الثياب . فلذلك قيل (بدمٍ كذِبٍ) ويجوز في العربية أن تقول : جاءوا على قميصه بدمٍ كذباً ، كما تقول : جاءوا بأمر باطلٍ وباطلا ، وحقٌ وحقاً . [2]

وقوله « فصبرٌ جميلٌ » مثل قوله « فَصِيَامُ ثلاثــةِ أيّامٍ [3] »

---

(١) وهذا شاهد أيضاً على استعمال اسم المفعول بمعنى المصدر ،فكلمة (معقولا) هنا معناها (عقلا) .

(٢) النصب على الحال ، وأنت تعــلم أن النحاة يقررون أن صاحب الحال ينبغي أن يكون معرفة ، ولا يكون نكرة إلا بمسوغ كما ذكروه،غير أن سيبويه أجاز وجود الحال من النكرة بلا مسوغ ، وهو ما يذهب إليه الفراء هنا أيضا .

(٣) البقرة ١٩٦ ، يقصد أنه مبتدأ لخبر محذوف أي فصبر جميل لي. أو خبر لمبتدأ محذوف أي فصبري صبر جميل .

« فإمْساكٌ بمعروفٍ »[1] ، ولو كان : فصبراً جميلا يكـون كالآمر لنفسه بالصبر لجاز ، وهي في قراءة أُبَيّ (فصبراً جميلاً) كذلك على النصب بالألف .

وقوله « يا بُشْرَى هذا غلام »[2] و (يا بشرايَ) بنصب الياء ، وهي لغة في بعض قيس . وهُذَيـــلٌ : يا بُشْرَيَّ . كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة . أنشدني القاسم بن معن[3] :

تركوا هَوَيَّ وأعنَقوا لهواهم ... ففقـدتهم ولكـل جنب مصرعُ

وقال لي بعض بني سُلَـيم : آتيك بمولَيَّ فـإنه أروى مني . قال : أنشدني المفضل :[4]

---

(١) البقرة ٢٢٩ .

(٢) الآية رقم ١٩ ونصها : « وجاءت سيارة فأرسلوا واردَهم فأدلى دَلْوَه قال يا بُشْرَى هذا غلامٌ وأسرُّوه بضاعة والله عليم بما يعملون . »

(٣) لهجة هذيل تقلب ألف المقصور ياء عنـــد إضافته إلى ياء المتكلم ، ثم تدغمها فيها ، وموضع الشاهد في البيت قوله : هَوَيّ، أصلها: هواي ، قلب الألف ياء ثم أدغمها في ياء المتكلم فصارت : هَوَيّ .

(٤) البيتان شاهدان على لهجة هذيل في قلب ألف المقصور ياء عند إضافتها إلى ياء المتكلم ثم إدغامها فيها ، وذلك في كلمتي (قفيّا) و (صَدَيّا) والأصل : قفايَ ، وصدايَ .... والصملة : العصا .

يُطَوِّفُ بي عِكَبٌ في مَعَدٍّ ويطعن بالصُّمُلَّةِ في قَفَيَّا
فإن لم تثاروا لي من عِكَبٍ فلا أرويتما أبداً صَدَيَّا

ومن قرأ (يا بُشْرَيْ) بالسكون فهو كقولك : (يا بُنَيْ لا تفعل ، بكون مفرداً في معنى الإضافة . والعرب تقول : يا نفسُ اصبري ويا نفسِ اصبري وهو يعني نفسه في الوجهين . و (يا بشرايَ) في موضع نصب : ومن قال (يا بشرَيَّ) فأضاف وغيَّر الألف إلى الياء فإنه طلب [1] الكسرة التي تلزم ما قبل الياء من المتكلم في كل حال؛ ألا ترى أنك تقول : هذا غلامِي فتخفض الميم في كل جهات الإعراب فحطُّوها إذا أضيفت إلى المتكلم ولم يحطوها عند غير الياء في قولك : هذا غلامُك وغلامُه ؛ لأن (يا بُشْرَى) من البشارة ، والإعراب يتبين عند كل مكنيّ [2] إلا عند الياء .

---

(١) يريد أنه مال إلى الكسرة ، فأتى بالياء التي هي مناسبة للكسرة .
(٢) يطلق الكوفيون على (الضمير) اصطلاح المكني أو الكناية .

- ٣ -

من الخلاف بين المدرستين

قرأت نصا من «الكتاب» لسيبويه، ثم قرأت نصا من «معاني القرآن» للفراء، ورأيت اختلاف الكتابين من حيث المنهج العام ومن حيث استعمال (المصطلح) على وجه الخصوص. ومع أن النصوص المبكرة التي بين أيدينا لا تكشف عن خلاف كبير بين البصريين والكوفيين فإن تاريخ النحو العربي كله قد تأسس بعد ذلك على الخلاف بينهم . وأغلب الظن أن صورة الخلاف كما نعرفها عن المدرستين قد شكلتها نحويون متأخرون .

ولقد توفر عدد من القدماء على تتبع المسائل التي اختلف عليها البصريون والكوفيون ، وتذكر كتب التراجم عدة كتب تخصصت لهذا الخلاف ، اشتهر من بينها كتاب مهم لا يكاد يستغني عنه باحث في محاولة الوصول إلى تصور للجدل النحوي عند كلا الفريقين . وهذا الكتاب هو :

الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

وابن الأنباري هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله بن أبي سعيد، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، من المدرسة البغدادية، ولكنه كان أميل إلى مدرسة البصرة ، فقد أخذ النحو عن ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) الذي تنتهي سلسلة شيوخه إلى سيبويه .

جمع ابن الأنباري أهم المسائل التي اختلفت عليها المدرستان، فكانت عدتها مائة وإحدى وعشرين مسألة ، رتب الخلاف فيها متأثراً بمسائل الخلاف بين الفقهاء ، فذكر من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمد في النصرة على ما كان يذهب هو إليه من مذهب أهل الكوفة ، أو البصرة ، محاولاً – كما يقول – أن يكون ذلك على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف .

من هنا نراه يقدم موضوع القضية التي جرى حولها الخلاف ، ثم يقدم براهين الكوفيين ، ومن بعدها براهين البصريين ثم يقدم – في الأغلب – جواب البصريين على كلمات الكوفيين .

ولم يستطع الرجل أن يتخلص من هواه البصري فلم يؤيد الكوفيين إلا في مسائل سبع هي المسألة العاشرة ، والثامنة عشرة، والسادسة والعشرون، والسبعون ، والسابعة والتسعون ، والحادية والمائة ، والسادسة والمائة .

ومهما يكن من أمر فإن الذي يهمنا هو أن نتعرف على منهج الرجل في تقديم صورة للخلاف بين المدرستين ، ولذلك اخترنا لك مسألتين هما : المسألة الخامسة المتعلقة برافع المبتدأ والخبر،والمسألة الثامنة والعشرون المتعلقة بالمصدر والفعل أيتهما أصل وأيهما فرع .

مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفعُ الخبرَ ، والخبر يرفعُ المبتدأ ؛ فهما يترافعان ، وذلك نحو (زيدٌ أخوك ، وعمرٌو غلامُك .) . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفعُ بالابتداء ، وأما الخبرُ فاختلفوا فيه : فذهب قومٌ إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .[1]

---

(١) هذا الخلاف ناشيء عن إيمان المدرستين بنظرية العامل في النحو ، فكل أثر إعرابي لا بد أن يكون له سبب ؛ أي عامل ، والعامل إما لفظي أو معنوي .

والجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، والمبتدأ مرفوع والخبر مرفوع ، فما السبب في رفعهما ، أي ما العامل فيهما ؟ البصريون يرون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، فما هو الابتداء ؟ — إنه عامل معنوي ، هو وقوع الاسم في ابتداء الكلام على وجه الأصالة ،وهو التجرد عن العوامل اللفظية .

لكنهم اختلفوا فيما يرفع الخبر . =

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيدٌ أخوك) لا يكون أحدُهما كلاماً إلا بانضمامِ الآخر إليه ؟ فلما كان كلٌ واحدٍ منهما لا ينفكُ عن الآخر ويقتضي صاحبَه اقتضاءً واحداً عَمِلَ كلٌ واحدٍ منهما في صاحبه مثلَ ما عملَ صاحبُه فيه ، فلهذا قلنا إنهما يترافعان ، كلٌ واحدٍ منهما يرفعُ صاحبَه.

= أ - فريق يرى أن (الابتداء) يرفع الخبر كما يرفع المبتدأ .
ب - وفريق يرى أن (الابتداء) و(المبتدأ) يرفعان الخبر معا
ح - وفريق ثالث يرى أن (الابتداء) يرفع (المبتدأ) ، والمبتدأ يرفع الخبر .

أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ أي أن العامل هنا عامل لفظي ؟

هل كان الكوفيون ينكرون العامل المعنوي ؟–الحق أنهم لم ينكروه، بل فسروا رفع الفعل المضارع على أساسه ، فقالوا إنه يرتفع لخلوه عن الناصب والجازم ، أي لتجرده عن العوامل اللفظية، وهذا عامل معنوي.

وليس مهما هنا أن نبحث أيّ الرأيين أقرب إلى الصواب ، لكننا نسعى إلى تعرف أسلوب الخلاف بين النحاة القدماء ، وطريقتهم في الجدل والحجاج ، وهي – مهما يكن أمرها – أدت إلى إثراء الفكر النحوي عند العرب .

ولا يمتنعُ أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى « أيّاً ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى » [1] فنصب أيًّا ما بتدعوا ، وجزم تدعوا بأيًّا ما ، فكان كلٌّ واحدٍ منهما عاملا ومعمولا . وقال تعالى « أينما تكونوا يدركْكم الموتُ » [2] فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما . وقال تعالى « فأينما تُوَلّوا فَثَمَّ وجْهُ الله » [3] إلى غير ذلك من المواضع، فكذلك هاهنا .

---

(١) الإسراء ١١٠ ، وموضع الشاهد : « أيّاً ما تدعوا » وإعرابه : أيّاً : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة . (وناصبه هو الفعل تدعوا). ما: حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

تدعوا : فعل مضارع مجزوم لوقوعه فعل الشرط، وهو مجزوم بحذف النون ، والواو فاعل .

وأنت تعلم أن (أيّا) اسم شرط جازم،ولذلك جزم الفعل (تدعوا) ، ثم إنه واقع مفعولا به لنفس الفعل . وهذا ما يرمي إليه الكوفيون من أنه لا يمتنع أن يكون العامل مؤثرا في معموله بالتبادل .

(٢) النساء ٧٨ ، وموضع الشاهد (أينما تكونوا) ، وهو كالذي قبله : أين: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب ، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان ، وما زائدة ، وتكونوا : فعل مضارع ناقص مجزوم لوقوعه فعل الشرط والواو اسمها .

(٣) البقرة ١١٥ ، والشاهد كسابقيه : (فأينما تولوا) . أين ظرف مكان في محل نصب ، وشبه الجملة متعلق بالفعل التالي ، أي أن الفعل هو الذي نصب الظرف ، وتولوا مجزوم لوقوعه فعل الشرط .

قالوا : ولا يجوز أن يُقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنّا نقول : الابتداء لا يخلو إما أن يكونَ شيئاً من كلام العرب عند إظهارِه أو غيرَ شيءٍ ؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني ، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسمٌ يرفعُه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال (زيدٌ قائماً) كما يقال (حضر زيدٌ قائماً) ، وإن كان أداةً فالأدوات لا ترفع الأسماءَ على هذا الحدّ . وإن كان غيرَ شيء فالاسمُ لا يرفعُه إلا رافعٌ موجودٌ غيرُ معدوم ، ومتى كان غيرَ هذه الأقسامِ الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقالَ إنا نعني بالابتداءِ التعرّيَ من العوامل اللفظية فهو إذن عبارةٌ عن عدمِ العوامل ، وعدمُ العوامل لا يكون عاملا . والذي يَدُلّ على أن الابتداءَ لا يوجبُ الرفعَ أنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكّنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يَجِب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجِباً للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداءُ وإن كان الابتداءُ هو التعرّيَ من العوامل اللفظية لأن العواملَ في هذه الصناعةِ ليستْ مؤثرةً حِسّية كالإحراقِ للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي أماراتٌ ودلالات فالأمارةُ والدلالة تكون بعدمِ

شيء كما تكون بوجود شيء ؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبانِ وأردتَ أن تميزَ أحدَهما عن الآخر فصَبَغْتَ أحدهما وتركتَ صبغَ الآخر لكان تركُ صبغِ أحدِهما في التمييز بمنزلة صبغِ الآخر ؟ فكذلك هاهنا . وإذا ثَبَتَ أنه عاملٌ في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من العوامل ، نحو « كان » وأخواتها و« إنّ » وأخواتها و « ظننت » وأخواتها ، فإنها لّما عملت في المبتدأ عملت في خبره ، فكذلك هاهنا .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأنّا وجدنا الخبرَ لا يقعُ إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجبا أن يكونا هما العامِلَين فيه ؛ غير أن هذا القولَ وإن كان عليه كثيرٌ من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسمٌ ، والأصلُ في الأسماء ألا تعمل [1] ، وإذا لم يكن له تأثيرٌ في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافةُ ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العاملُ في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعدَه ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به ، كما أن النار تسخّن الماء

---

(١) تقوم نظرية العامل عندهم على أن الأصل في العوامل هو (الفعل) ، أما الأسماء والحروف فهي فروع في العمل، ولذلك يقسمون العوامل إلى عوامل قوية وأخرى ضعيفة .

بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العاملُ في الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عاملٌ معه لأنه اسمٌ والأسماء في الأصل ألا تعمل .

وأما مَن ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتـــدأ يعمل في الخبر فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء لأن الابتداء عاملٌ معنويّ ، والعامل المعنوي ضعيف،فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظيّ .

وهذا أيضاً ضعيف ، لأنه متى وجب كونُه عامـلا في المبتدأ وجب أن يعملَ في خبره ، لأن خبر المبتدأ يَتنزَّل منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى كقوله (زيـد قائم ، وعمرو ذاهب) ، أو مُنـَزَّلٌ منزلتَـه كقوله (زيدٌ الشمسُ حسناً ، وعمرٌو الأسدُ شدةً) أيْ يتنزل منزلته ، وكقولهم(أبو يوسف أبو حنيفة) أي يتنزل منزلته في الفقه ، قال الله تعالى « وأزواجُـــه أمهاتُهم »[1] أي تتنزل منزلتهن في

---

(١) الأحزاب ٦ ، والشاهد في الآية الكريمة هو أنه لما كان الخبر حكما نحكم به على المبتدأ ، فهو نفس المبتدأ ، أو شبيه به . فأنت حين تقول : زيد كريم . فإنك تقصد أن زيدا هو الكريم ، والكريم هو زيد . وإذا قلت زيد أسد كان المعنى زيد شبيه بالأسد .

وهكذا في الآية: أزواجه مبتدأ ومضاف إليه وأمهاتهم خبر ومضاف إليه . والمعنى أن أزواج النبي ﷺ كأمهات المؤمنين أو منزلات منزلتهن.

الحرمة والتحريم ، فلما كان الخبرُ هو المبتدأ في المعنى أو مُنزَّلاً منزلته تَنَـزَّلَ منزلةَ الوصف ؛ لأن الوصفَ في المعنى هو الموصوف ، ألا ترى أنك إذا قلت (قام زيدٌ العاقلُ ، وذهب عمرٌو الظريفُ) أن العـاقلَ في المعنى هو زيد والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تَنزَّل الخبر منزلةَ الوصف كان تابعاً للمبتدأ في الرفع ، كما تتبـعُ الصفةُ الموصوف ، وكما أن العاملَ في الوصفِ هو العاملُ في الموصوف ، سواء كان العامل قويا أو ضعيفا ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم : إن المبتدأ يعمل في الخبر ، فسنذكر فساده في الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولُهم : إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحدٍ منهما لا بد له من الآخر ولا ينفك عنه ، قلنا : الجوابُ عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤدي إلى محال ، وذلك لأن العامل سبيـلُه أن يُقدَّر قبل المعمول ، وإذا قلنـا إنهما يترافعـان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال محالٌ .

والوجه الثاني : أن العاملَ في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ، لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال (كان زيدٌ أخاك ، وإن زيداً أخوك ، وظننت زيداً أخاك) بطل أن يكون أحدُهما عاملا في الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حاجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّا لا نسلم أن الفعل بعد (أيّاً ما وأينما) مجزوم (بأيّاً ما وأينما) ، وإنما هو مجزوم بإنْ ، و (وأيّاً ما وأينما) نابا عن إنْ لفظاً وإن لم يعملا شيئاً .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنها نابت عن إن لفظاً وعملا ، ولكن جاز أن يعمل كل واحدٍ منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ؛ ولم يعملا من وجه واحد [1] ، فجاز أن يجتمعا ويعملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا .

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أنْ يعمل ، وأما هاهنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو (زيدٌ أخوك) اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ؛ فبان الفرقُ بينهما .

وأما قولُهم : إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة – إلى آخر ما قرروا ، قلنا : قد بيّنّا أن الابتداء عبارةٌ عن التعرّي عن العوامل اللفظية .

---

(١) يعني أن الفعل نصب اسم الشرط المتقدم عليه ، واسم الشرط جزم الفعل ، فالعمل هنا مختلف، على عكس المبتدأ والخبر ، إذ حالتهما الرفع.

قوتهم . فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّيَ عن العوامل اللفظية فهو إذن عبارةٌ عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا ، قلنا : قد بيّنا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما يغني عن الإعادة هاهنا ، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون : يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة . وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّي عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعرّيَ عاملا في الاسم المبتدأ .

وحكي أنه اجتمع أبو عمر الَجرْمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم (زيدٌ منطلق) لِمَ رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل ، قال له الفراء : فاظهِرْه ، قال له الجرمي : هذا معنى لا يُظهَر ، قال له الفراء : فمثّله إذن ، فقال الجرمي : لا يتمثّل ، فقال الفراء : ما رايت كاليوم عاملا لا يُظهَر ولا يتمثل ! فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم (زيدٌ ضربته) لِمَ رفعتم زيداً ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت (زيد منطلق) رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في (زيد منطلق) لأن كل اسم منهما مرفوعٌ في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في (ضربته) ففي محل النصب ،

فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يُظهر ، فقال الجرمي : أظهرْه ، قال الفراء : لا يمكن إظهارُه ، قال الجرمي : فمثِّله ، قال : لا يتمثل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه . فحُكي أنه سُئل الفراء بعد ذلك ، فقيل له : كيف وجدت الجرمي ؟ فقال : وجدته آية ، وسُئل الجرمي فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطانا .

وأما قولهم : إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكَّنات والحروف، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يُتَصَوَّرُ أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبَّهاً بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً ، فلا تصحُّ له رتبةُ الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم يصحَّ أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبارَ بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير ، وأما المسكَّنات إذا ابتدىء بها فلا يخلو إما أن تقعَ مقدمةً في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمةً في اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمُها حكمَ المنصوبات ، لأنها في تقدير التأخير ،وإن

وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعرابَ في أول وضعها أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها : فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو (مَنْ وكَمْ) وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإنّا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره ، وهي شبه الحرف أو تضمُّن معنى الحرف.

وإن كانت لا تستحق الإعرابَ في أول موضعها نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون فإنّا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرفع ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، وعدم عمله في محلٍّ لا يقبلُ العملَ لا يدلُّ على عدمِ عمله في محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السيف يقطع في محلٍّ ولا يقطع في محلٍّ آخر ؟ وعدم قطعِه في محلٍّ لا لا يقبلُ القطعَ إنما كان لنُبُوِّه في المحلّ ، لا لأن السيفَ غير قاطع، فكذلك هاهنا : عدمُ عمل الابتداء في محل لا يقبلُ العمل إنما كان لعدم استحقاقِ المعمولِ ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم.

• • •

مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المصدرَ مشتقٌ من الفعل، نحو (ضَرَبَ ضرباً، وقام قياماً) . وذهب البصريون إلى أن الفعلَ مشتق من المصدر وفرعٌ عليه .[1]

---

(١) شغل النحاة القدماء بموضوع « الأصلية » و« الفرعية » حتى استغرق منهم ذلك جهداً كبيراً ، فتحدثوا عن أقسام الكلمة أيها أسبق ؛ الاسم أم الفعل أم الحرف ، وبحثوا في الأصل والفرع من المفرد والمثني والجمع والماضي ، والمضارع والأمر .. وهكذا. ومن هذا الوادي بحثهم الطويل عن المصدر والفعل ، ورغم عدم جدوى كل ما قدموه من حيث الدرس اللغوي فإنا نلفت إلى أن الموضوع كان حقيقا أن يجذب اهتمامهم .

ولقد حاول أحد الدارسين المعاصرين أن يفسر ذهاب البصرة إلى أصلية المصدر وفرعية الفعل بأن البصرة كانت متأثرة بالثقافات الفارسية والهندية واليونانية ، والباحث يلحظ أن اللغات الهندية الأوربية تجعل المصدر بداية للتصريف ، ولعلك تلحظ أن الإنجليزية والفرنسية والألمانية مثلاً تبدأ دائماً بالمصدر . وعلى أية حال فسوف تلحظ أن مناقشات المدرستين لا تفيد الدرس اللغوي شيئاً ، وإن كان الفعل يُلحظ أكثر من المصدر في قضية الاشتقاق .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصحُّ لصحة الفعل ويعتلُّ لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول (قاومَ قِواماً) فيصحّ المصدر لصحة الفعل ، وتقول (قام قياماً)[1] فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسَّك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول (ضربتُ ضرباً) فتنصب ضرباً بضربت ، فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل.

ومنهم من تمسَّك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تاكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ، فدلَّ على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع . والذي يؤيد ذلك أنَّا نجد أفعالاً ولا مصادرَ لها ، خصوصاً على أصلكم ، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

---

(١) (قام) أصلها (قَوَمَ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ولذلك قلبت الواو في المصدر ياء. أما (قواما) فلم تقلب الواو ياء مع وقوعها متوسطة إثر كسرة لأنها لم تقلب في الفعل (قاوم) لسكون ما قبلها .

ومنهم من تمسَّك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرعٌ على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وُضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المصدر إنما سُمي مصدرا لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرٌ لصدورها عنه، لأنّا نقول : لا نسلّمُ ؛ بل سُمي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا (مَرْكب فَارِه ، ومَشرَب عذب) أي : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمرادُ به المفعولُ ، لا الموضع [1] ، فلا تمسُّكَ لكم بتسميته مصدرا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيَّد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لا اختصاصَ له بزمانٍ دون زمان ؛ فلّما لم يتعيَّن لهم زمانُ

---

(١) سبق أن أشرنا عند دراستنا للفراء أن العربية تستعمل المصدر أحيانا بمعني اسم المفعول مثل (كَذِب) بمعنى مكذوب .

حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة [1] تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعالُ ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأنه الأزمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة ، فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أوْلى بأن يكونَ أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المُحصَّل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحدَ أصلُ الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن

---

(١) أمثلة أي أوزان وصيغ .

الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ،والمصدر لا يدل عليه الفعل، ألا ترى أن (ضَرَبَ) يدل على ما يدل عليه الضرب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضَرَبَ) ، وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع ، لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرعٌ عليها وماخوذة منها فكذلك ها هنا : الفعل فرع على المصدر وماخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقـــا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلف المصدر اختلافَ الأجناس كالرجل والثوب والتراب والمـــاء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليـــل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم (أكرم إكراما) بإثبات الهمزة،ولو كان مشتقا من الفعل

لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو (مُكرِم و مُكرَم) لما كانا مشتقين منه،فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا ، فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل : مصدر ، فلما سُمي مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه ، وهذا دليل لا بأس به في المسألة. وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله ، قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحا نحو (ضربته ضربا) وما أشبه ذلك ، وإنما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا في فروعها .

الثاني : أنا نقول إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية ، وصار هذا كما قالو (يَعِدُ) والأصل فيه (يَوْعِدُ) ، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا (أعِدُ ، و نَعِدُ ، و تَعِدُ) والأصل فيها (أوْعِدُ و نَوْعِد و تَوْعِد)، فحذفوا الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة - حملا على (يعد) ، ولا يدل ذلك

على أنها مشتقة من (يعد) ، وكذلك قالوا (أكْرِمُ) والأصل فيه (أأكْرِمُ)فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعها،وقالوا (نُكْرِمُ) ، وتُكرِم ، ويُكرِم) والأصل فيها (نؤكرم ، وتؤكرم ، ويؤكرم) كما قال الشاعر :

● فإنّه أهلٌ لِأنْ يُؤَكْرَما ●

فحذفوا الهمزة ـ وإن لم يجتمع فيها همزتان ـ حملا على (أكرم) ، ليجرى الباب على سنن واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من(أكرم)، فكذلك هاهنا .

والثالث : أنّا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا المضارع في فعل جماعة النسوة نحو (يَضْرِبن) حملا على (ضَرَبْنَ) ؛ وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل الاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا .

وأما قولهم : إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون أصلا ، قلنا : كونُه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ، ولا

خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء ، فكذلك هاهنا .

والثاني : أن معنى قولنا (ضَرَبَ ضَرْباً) أي أوقع ضربا كقولك (ضَرَبَ زيداً) في كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصودٌ إليه ، ولهذا يصحُّ أن يؤمر به فيقال (اضربْ) وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقولٌ قبل إيقاعك معلومٌ قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : إن المصدرَ يُذكر تأكيداً للفعل ، ورتبةُ المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد ، قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت (جاءني زيدٌ زيدٌ ، ومررت بزيدٍ زيدٍ) فإن زيداً الثانيَ يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم : إنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها ، قلنا : خُلُوّ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرعٌ عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرعُ عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا (طيرٌ عَبَابِيد) أي متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجميع . وكذلك أيضاً قالوا (طيراً

أبابيلَ) قال الله تعالى « وأرسل عليهم طيراً أبابيل »[1] أيْ جماعات في في تفرقة ، وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إبيل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولاً وإبيلاً قياساً وحملاً ، لا استعمالاً ونقلاً ، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم . ثم نقول : ما ذكرتموه معارَضٌ بالمصادر التي لم تُستعمل أفعالُها نحو (وَيْلَهُ ، ووَيْحَهُ ، ووَيْهَهُ ، ووَيْبَهُ ، ووَيْسَهُ ، وأهلا ، وسهلا ، ومرحبا ، وسَقْيا ، ورعيا ، وأفةً ، وتُفَّةً ، وتعساً ، ونكساً ، وبؤساً ، وبُعْداً ، وسُحقاً ، وجُوعاً ، ونُوعاً ، وجَدْعاً ، وعَقراً ، وخَيبةً ، ودَفراً ، وتَبّاً ، وبهرا »[2] . قال ابن ميادة :

---

(١) الفيل آية ٣

(٢) هذه من المصادر التي تستعمل في الدعاء وتعرب مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف سواء أكان مستعملا أم مهملا .

أما ويه وويحه ويبه وويسه فهي مصادر كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب ، يقولها الإنسان لمن يحب ومن يكره ، ويقال إنه يغلب استعمال (ويس) و (ويح) في الترحم وإظهار الشفقة ، و (ويل) و (يب) و (ويس) في العذاب .

أفةٌ وتفةٌ : الأفُ والتفُ وسخ الأذن ووسخ الأظفار ، ويقال ذلك عند استفزاز الشيء ، ثم استعمل ذلك عند كل شيء يتضجر منه ويتأذى به ، وفيها لغات كثيرة =

تفـاقَدَ قَومى إذْ يبيعون مهجتي
بجاريةٍ بَهْراً لَهُمْ بعدهـــا بَهْرا

فإن هذه كلها مصادر لم تُستعمل أفعالُها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلوّ الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعـــل في كون المصدر أصلا ، فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم : إن المصدر لا يُتصور ما لم يكن فعـــل فاعل ، والفاعل وضع له فعلَ ويفعلُ ؛ قلنا : هذا باطلٌ ، لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل ، وما نسميه فعـلا من فَعَـلَ ويَفعلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمـان معين ، ومن المحـال الإخبارُ بوقوع شيء قبل تسميته . لأنه لو جاز أن يقال (ضرب زيد) قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك (أخـــبرك بما لا تعرف) وذلك محال . والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدرا ، قولُهم : إن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم : مَرْكَب فاره

= جوعا ونُوعا : النّوع هو الجوع . وفي الدعاء : جوعا له ونوعا ولا يقدم الآخر قبل الأول لأنه تأكيد له .

دفرا : يقال دفرا له أي نتنا .

بهرا : ويقال بهرا له أي تعسا .

وَمَشْرَبٌ عذب ، أي مركوب فاره ومشروب عــذب ، قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ،فوجب حملُه عليه .

والثاني : أن قولَهم : (مركب فاره ، ومشرب عـذب) يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ، ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقــال (جرى النهر) والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى «تجري من تحتها الأنهار »فأضاف الفعل[1] إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم (بلد آمِن ، ومكان آمن) فأضافوا الأمن إليه مجازاً ، لأنه يكون فيه ، قال الله تعالى « وإذْ قال إبراهيمُ ربِّ اجعلْ هذا البلدَ آمناً »[2] وقال تعالى « أوَ لم يَرَوْا أنّا جعلنا حَرَماً آمناً »[3] فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى « بلْ مكرُ الليل والنهــار »[4] فأضاف

---

(١) أضاف الفعل أي أسنده ، والإضافة في اللغة الإسناد .

(٢) البقرة ١٢٦ .

(٣) العنكبوت ٦٧ .

(٤) سبأ ٣٣ .

المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم (ليلٌ نائم)فاضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :[1]

لَقَدْ لُمْتِنَا يا أمَّ غَيْلانَ في السُّرَى

وَنِمْتِ وما ليلُ المطيِّ بنائِمِ

أي بمنوم فيه ، ومنه قولهم (يوم فاجر) فاضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :[2]

ولمّا رأيتُ الخيلَ تَتْرى أثائِجاً

علمتُ بأنّ اليومُ أحْمَسُ فَاجرُ

أي مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى ومن كلام العرب أكثر من أن تحصى ، فدل على أن المراد بقولهم (مركب

---

(١) موضع الشاهد : وما ليل المطيّ بنائم ، إذ أسند النوم إلى الليل ، والليل لا ينام ، ولكن النوم يحدث فيه .

(٢) موضع الشاهد : بأن اليوم أحمسُ فاجرُ ، حيث نسب الفجور إلى اليوم لوقوعه فيه . والأثائج : الصائحة ، وأحمس : شديد الشر .

فاره ، ومشرب عذب) موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة على ما بينا .

وقد أفردنا في هذه المسالة جزءاً استوفينا فيه القول واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

● ● ●

- ٣ -

بغداد

نشأ النحو في أحضان البصرة والكوفة كما ذكرنا ، وتطور على أيـــدي العلماء الخالفين من كلا البلدين حتى وصل إلى درجة عالية من النضج والاستقرار ، وذهبت البصرة بالشهرة الكبرى في الميدان ، لكن الكوفـــة نافستها بحق وبخاصة آخر عهد المدرستين حيث تصدر لإمامة البصرة محمد بن يزيد المـــبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، وحيث رأس علماءَ الكوفة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١) . وشهدت بغداد نشاطاً حياً في حلقتي هذين العالمين الجليلين ، واشتد بينهما الصراع ، وكثرت المناظرات مما جعل الدارسين يقبلون عليهما كليهما ويأخذون عنهما معاً ، ثم يتخيرون من هذا ومن ذاك ما يراه كل واحد مناسباً لتفكيره واتجاهه .

ازدهر هذا النشاط إذن أواخر القرن الثالث ، ومـــا كاد القرن الرابع يبدأ حتى أخذت مدرسة بغداد تتميز بمنهجها الخاص . ولم يكن هذا المنهج جديـــداً من حيث الأسس أو طرائق الاستنتاج ، ولكنه منهج ينبني على الانتقاء من المدرستين البصرية والكوفية ، ومن ثم رأينا الرواد الأول لمدرسة بغداد يقبلون على الكوفـــة ويزيدون من الأخذ عنها لكنهم يأخذون عن البصرة ، وإن كان ميلهم إلى الكوفة أشد ، وأشهر هؤلاء الرواد ابن كَيْسان (ت ٢٩٩ هـ) وابن شُقَير (ت ٣١٥) وابن الخياط (ت ٣٢٠ هـ) .

وفي الاتجاه الثاني كان عدد آخر من العلماء يقبلون على البصرة ويأخذون عن الكوفة لكن ميلهم إلى البصرة أشد ، وأشهر هؤلاء الزجاجي(ت٣٣٧)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وأبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) . ويعتبر أبو علي وتلميذه ابن جنى مثالا عجيبا على التلمذة والصحبة والنشاط والإنتاج العلمي ، وقد قدما للعربية أعمـالا لا تزال تحتل مكانتها العالية في الدرس اللغوي ، كما أن أعمال ابن جني على وجه الخصوص تمثل تقدما كبيراً جداً في المنهج وفي الأسلوب وفيما وصل إليه من نتائج بحيث إن كثيرا جداً مما قرره هذا العالم الكبير منذ ألف عام قد وجد قبولا من أحـدث مناهج الدرس اللغوي .

وبعد هذين العالمين بـدأ العلماء يتتابعون – في بغداد – واحداً في إثر واحد ، مع اتجاه أقوى إلى مـدرسة البصرة ، نذكر لك منهم الزمخشري وابن الشجري وأبا البركات الأنباري وأبا البقاء العكبري وابن يعيش والرضي الإستراباذي .

وقد اخترنا لك من هذه المدرسة عالمـين كبيرين ، هما الزمخشري وابن يعيش ، لأن الأول كتب كتابه المشهور في النحو باسم (المفصل) ،وقدم الثاني شرحاً عليه ، وبذلك نتعرف على منهج مؤلفين من المدرسة البغداديةعن طريق كتاب واحد هو :

شرح المفصل

أما الزمخشري فهو محمود بن عمر ، ولد بزَمَخْشر ، وهي قرية من قري خوارزم ، ووصل – طالباً العلم – إلى بُخارى وإلى بغداد ، ثم عاد إلىوطنه حيث توفي ٥٣٨ هـ ، وهو معتزلي المذهب ، ومن ثم نراه أقرب إلى مدرسة البصرة ، وقد قدم للعربية كتباً مشهورة منها تفسيره المعروف للقرآن الكريم

المسمى (بالكشاف) ، ومنها معجمه (أساس البلاغة) ، ومنها كتابه (المفصل) الذي نعرض له هنا . والمفصل كتاب في النحو قسمه الزمخشري أقساماً أربعة ، قسماً للأسماء عرض فيه للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنسب والتصغير والمشتقات ، وقسماً للأفعال وأنواعها ، وقسماً للحروف وضروبها ، وقسماً للمشترك تحدث فيه عن الإمالة والإبدال والوقف والإدغام وغيرها . وقد شرحه ابن يعيش شرحا وافيا مما جعل الكتاب يخرج في صورة جديدة .

وابن يعيش هو : يعيش بن علي بن يعيش ولد بحلب ورحل إلى بغداد ودمشق ثم عاد إلى حلب حيث توفي بها ٦٤٣ هـ وقد وجه اهتمامه نحو شرح الأعمال الكبيرة للعلماء السابقين ، فشرح كتاب التصريف الملوكي لابن جني ، ثم قدم شرحه المشهور على (المفصل) للزمخشري . وشرح المفصل يعتبر موسوعة نحوية لمن أراد أن يتتبع اتجاهات النحويين السابقين في البصرة والكوفة وبغداد ، وقد طبع في القاهرة في عشرة أجزاء .

والموضوع الذي اخترناه لك منه هو (مبحث المذكر والمؤنث) وسوف تلحظ أنه يقدم أولاً نص الزمخشري في المفصل بقوله : قال صاحب الكتاب ، ثم يقدم شرحه بقوله : قال الشارح . وسوف تلحظ كما ذكرنا أن الكتاب يعتبر مصدراً هاما جداً لدراسة الآراء النحوية القديمة .

المذكر والمؤنث

(فصل) قال صاحب الكتاب (المذكر ما خلا من العلامات الثلاث، التاء والألف والياء في نحو غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهذي ، والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن .) .

قال الشارح : التذكير والتأنيث معنيان من المعاني [1] فلم يكن بُدٌّ

---

(1) دراسة « التذكير والتأنيث » تقع في صلب الدراسة النحوية ، وهي تندرج الآن تحت ما يسمى « بالفصائل أو الأقسام النحوية) Grammatical Categories وهذه الدراسة مهمة في النحو إذ يتوقف عليها أشياء كثيرة في تركيب الجملة. ذلك أن «الجنس» اللغوي يجري على «منطق» خاص، بمعنى أنه لا يطابق الجنس في الواقع الطبيعي. فالاصطلاح وحده هو الذي (أنث) الشمس ، و(ذكّر) الباب في العربية ، وهو الذي (ذكّر) الباب في العربية ، وهو الذي ذكّر الشمس le Soleil وأنّث الباب في الفرنسية la porte . ودارس اللغة الألمانية لا يستطيع أن يضبط جملة إلا إذا عرف جنس الأسماء المستعملة فيها .

وليس الجنس في كل اللغات مقصوراً على المذكر والمؤنث وحدهما ، بل هناك لغات فيها جنس ثالث هو المحايد كاللغة الألمانية ، وقد تستغرب أن اسما مؤنثا تأنيثا حقيقيا مثل كلمة (فتاة) تعتبر (محايدا) في الألمانية : Das Mädchen .

وفي هذا الفصل يقدم لنا ابن يعيش في شرحه على مفصل الزمخشري دراسة مستفيضة للمذكر والمؤنث في العربية .

من دليل عليها ، ولما كان المذكرُ أصلا والمؤنث فرعاً عليه [1] لم يحتج المذكر إلى علامة لأنه يُفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل ، ولما كان التانيث ثانياً لم يكن بُدٌّ من علامة تدل عليه . والدليل على أن المذكر أصل أمران :

أحدهما : مجيئهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث وهو شيء .

الثاني : أن المؤنث يفتقر إلى علامة ولو كان أصلا لم يفتقر إلى علامة كالنكرةِ لما كانت أصلا لم تفتقر إلى علامة والمعرفةِ لما كانت فرعاً افتقرت إلى العلامة ، ولذلك إذا انضم إلى التانيث العَلَمية لم ينصرف نحو زينب وطلحة ، وإذا انضم إلى النكرة انصرف نحو جفنة وقصعة . [2] فإذن قد صار المذكر عبارة عن ما خلا من علامات التأنيث ، والمؤنث ما كانت فيه علامة من العلامات المذكورة ، وعلامات التأنيث ثلاثة ؛ التاء والألف والياء .

والكلام أسماء وأفعال وحروف ، والذي يؤنث منها الأسماء دون الأفعال والحروف ؛ وذلك من قِبَلِ أن الأسماء تدل على مسمَّيَاتٍ تكون مذكرة ومؤنثة فتدخل عليها علامة التأنيث أمارة على ذلك ،ولا

---

(١) هأنت ترى مرة أخرى حديثاً عن الأصلية والفرعية ، فالمذكر هو الأصل والمؤنث فرع ، وعلى هذا النظر سوف تترتب مسائل أخرى .

(٢) من الأسباب المانعة للصرف أن يكون الأسم عَلَماً مؤنثا ، أما إذا كان مؤنثا فقط فإنه يصرف .

يكون ذلك في الأفعال ولا الحروف . أما الأفعال فلأنها موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعلها أو مفعولها من نحو ضرب زيد ، وضرب عمرو ، فدلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ وإنما هي التزام ،فلمّا لم تكن في الحقيقة بإزاء مسمّيات لم يدخلها التانيث . وأمرٌ آخر أن مدلولها الحدث وهي مشتقة منه [1] والحدث جنس والجنس مذكر ، ولذلك قال سيبويه : لو سميت امرأةً بنعْمَ وبئْسَ لانصرفا ، لأن الأفعال مذكّرة .

فأما لحاق العلامة بها من نحو : قامت هند ، وقعدت سعاد، فلتأنيث الفاعل لا لتانيثها في نفسها ، وهذا أحد ما يدل على أن الفاعل كجزء من الفعل [2] ، وذلك أن الأصل إذا أريد تانيث كلمة أن يلحق علمُ التانيث تلك الكلمة فاما لحاق العلامة بكلمة والمراد غيرها فلا ، فدل ذلك على أن الفعل والفاعل كجزء واحد .

وأما الحروف فلأنها لا تدل على معنى تحتها ، وإنما تجيء لمعنى في الاسم والفعل فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفعل ، وجزء

---

(١) هذا دليل على أخذ ابن يعيش هنا بمذهب البصرة في أن المصدر هو أصل الاشتقاق .

(٢) حين درس النحاة تركيب الجملة العربية وجدوا أن الفعل والفاعل (عمدتان) لا يمكن الاستغناء عن أحدهما في الجملة ، ورأوا بينهما أسبابا قوية جداً حتى اعتبروهما كالكلمة الواحدة، ولذلك يقول ابن يعيش إن الفاعل كجزء من الفعل .

الشيء لا يؤنث ، وقد جاء منه ثلاثة أحرف وهي : لا ، وثم ، ورُبّ ، على التشبيه بالفعل إذ كانت تكون عاملة [1] .

وعلامات التأنيث ثلاثة على ما ذَكَرَ ؛ التاءُ والألفُ والياء ، وقد أضاف غيره الكسرة في نحو : فعلتِ يا امرأة ، فصارت العلامات أربعة .

فأما التاء فتكون علامة للتأنيث تلحق الفعل والمراد تأنيث الفاعل على ما ذكرنا في نحو قامت هند ، وقعدت جُمل ، وهذه التاء إذا لحقت الأفعال كانت ثابتة لا تنقلب في الوقف نحو قامتْ هند وهند قامت . وإذا لحقت الاسم نحو قائمة وقاعدة أبدل منها الهاء في الوقف فتقول : هذه قائمهْ ، وقاعدهْ ، وفي هذه التاء مذهبان :

أحدها : وهو مذهب البصريين أن التاء الأصل والهاء بدل منها .

والثاني : وهو مذهب الكوفيين أن الهاء هي الأصل .

والحقُّ الأولُ ، والدليلُ على ذلك أن الوصلَ مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير ، ألا ترى أن من قال في الوقف : هذا بَكُرْ ومررت ببَكِرْ فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف فإنه إذا وصل عاد إلى الأصل من إسكان الكاف ، وكذلك من قال في

(١) وردت هذه الحروف الثلاثة وفيها تاء في آخرها قالوا إنها تاء التأنيث ، وهي : (لات) التي تعمل عمل ليس ، وثمت ، وربت .

الوقف : هذا خالدّ فضاعف فإنه إذا وصل لا يفعل ذلــك بل يخفف الدال ، على أن من العرب مَنْ يُجري الوقف مُجرى الوصل فيقول :هذا طلحتْ ، وعليك السلام والرحمتْ ، وقال :[1]

• بل جوزِ تيهاء كظهرِ الحجَفَتْ •

وأنشد قطرب :[2]

الله نجّاكَ بكفّيْ مُسْلِمَتْ   من بَعْدِما وبعدما وبَعْدِمَتْ
صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ
وكادت الحُرّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ

---

(١) هذا شاهد على أن بعض العرب يقلب تاء التأنيث الواقعة في آخر الاسم هاء في الوقف ، وذلك في (الحجفت) .
و (جوز) مصدر جاز الأرض و(التيهاء)الأرض التي يتيه سالكها ، و(الحجفة) – بفتَحات – هي التـرْس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عقَب ، والجمع : حَجَف .
والرواية بجر (جوز) ، يريد : رُبّ جوزِ تيهاء . وأنت تعلم أن رُب قد تحذف بعد بل .

(٢) في البيتين شواهد على عدم قلب تاء التأنيث هـاء في الوقف في بعض اللهجات ، في قوله : (مسلمة ، الغلصمة ، أمَة) . أما كلمة (مت) في آخر البيت الأول فأصلها(ما) ، قلبت الألف هاء ، ثم قلبت الهاء تاء ، لتتسق مع قوافي الأبيات .
و(الغلصمة) هي : طرف الحلقوم .

وقد أجروها في الوصل على حدّ مُجراها في الوقف ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد : ثلاثهْ أربعهْ ، وعلى هذا قالوا في الوصل سبسبا وكلكلا [1] وهو قليل من قبيل الضرورة ، فلما كان الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها وكان الوقف مما تتغير فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر ، ورأينا عَلَمَ التانيث في الوصل تاء وفي الوقف هاء نحو : ضاربهْ ، وقائمهْ ، عَلِمْنا أن الهاء في الوقف بدلٌ من التاء في الوصل وأن التاء هي الأصل . [2]

وأما (الألف) فقد تكون للتانيث وذلك نحو الألف في حُبلى وسكرى وغضبى وجمادى وحُبارى ، فهذه كلها وما يجرى مجراها للتأنيث ، يدل على ذلك أنك لا تنونها في النكرة ، قال الفرزدق : [3]

وأشلاءُ لَحْمٍ من حُبَارَى يَصيدُها
لنا قانِصٌ من بعضِ ما يتخطَّفُ

---

(١) المفروض أن تنطق الكلمتين في الوصل بالتنوين، فنقول: سبسباً وكلكلاً .

(٢) حرف التأنيث إذن هو التاء ، ومع ذلك درج بعض النحاة على تسميتها (هاء) التأنيث باعتبار الوقف .

(٣) موضع الشاهد (من حبارى) حيث كلمة حبارى غير منونة، وتعرب: اسم مجرور بمن وعلامة جره فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ، والمعروف أن ألف التأنيث المقصورة تكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف .

والحباري : طائر . ويتخطف : يصيد بالخاطوف وهو شبه المنجل .

والفرق بين تأنيث التاء في قائمة وقاعدة والتأنيث بالألف فيما ذكرنا أن التاء تدخل في غالب الأمر كالمنفصلة مما دخلت عليه ، لأنها تدخل على اسم تام الفائدة لإحداث معنى آخر وهو التأنيث فكانت كاسم ضُمَّ إلى اسم آخر نحو حضرموت وبعلبك ، ويدل على ذلك أمور : منها أنك تفتح ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثاني من الاسمين فتقول قائمَة وطلحَة كما تقول حضرَموت فتفتح ما قبل الآخر ، ومنها أنك إذا صَغَّرْت ما في آخره تاء التأنيث فإنك تصغر الصدر ثم تأتي بالتاء نحو طلحة وطُلَيْحَة وتمرة وتُمَيْرَة[1] كما تصغر الصدر من الاسمين المركبين ثم تأتي بالآخر نحو حُضَيْرَمَوْت ، ومما يدل على انفصالها وأن الكلمة لم تُبْنَ عليها أنك تحذفها في التكسير فتقول في تكسير جفنة جفان وفي قصعة قصاع .

وليست الألف كذلك ، بل تثبت في التكسير فتقول في حبلى حبالى ، وفي سكرى سكارى ، لأن الكلمة بُنِيَتْ عليها بناء سائر حروفها ، كما تقول في جعفر جعافر وفي زبرج زبارج .

---

(١) المعروف أن تصغير الاسم يكون على وزن (فُعَيْل) في الثلاثي ، وفي غيره على وزن (فُعَيْعِل) و (فُعَيْعِيل) . فلو كنا اعتبرنا (طلحة ، تمرَة) مكونتين من أربعة أحرف لكان الوزن : طليحِة بكسر الحاء . لكنهم نظروا إلى تاء التأنيث باعتبارها منفصلة عن الاسم فبقي ثلاثة أحرف ، ومن ثم كان الوزن فعيلَة . وأنت تذكر أن التصغير -عندم- يرد الأشياء إلى أصولها .

فإن قيل : فما بالكم تقـــولون في تكسير قرقرى وجحجبى :[1] قراقر وجحاحب بحذف الألف ؟ قيل : لم يحـذفوا الألف هنـا على حد حذف التاء في جفان وقصاع ، وإنما حـــذفوها لوقوعها خامسة ، كما يحذفون الخامس الأصلي في سفرجل وسفارج وفرزدق وفرازد .

فإن قيل : الهمزة أيضاً في حمراء وخضراء وعذراء تفيد التأنيث فما بالكم لم تذكروها مع علامات التانيث ؟ قيـــل : الهمزة في الحقيقة ليست علماً للتأنيث وإنما هي بـدل من الألف في مثـل حبلى وسكرى ، وإنما وقعت بعد ألف قبلها زائدة للمد ، فالتقى ألفان زائدتان ، الأولى المزيدة للمد ، والثانية للتأنيث ، فلم يكن بُدّ من حذف إحداهمـــا أو تحريكها ، فلم يجز الحذف في واحدة منهما : أمـــا الأولى فلو حُذفت لذهب المد وقد بنيت الكلمة ممدودة ، وأمـــا الثانية فلو حذفت لزال عَلَم التأنيث وهو أفحش من الأول ، فلما امتنع حذف إحداهما ولم يجز اجتماعهما لسكونهما تَعَيَّنَ تحريك إحداهما ، فلم يمكن تحريـــك الأولى لأنها لو حُركت لفارقت المد والكلمة مبنية على المـد ، فوجب تحريـك الثانيـة ، ولما حُرِّكت انقلبت همزة فقيـل صحراء وحمراء ، فثبت بما ذكرنا أن الهمزة بدل من ألف التأنيث .

فـإن قيل : ولِمَ قلت : إن الهمزة بدل من ألف التـأنيث ، وَهلاّ قلت إنها أصل في التأنيث كالتاء والألف ؟ قيل عنه جوابان :

---

(١) قرقري : اسم موضع . وجحجبى : حيّ من الأنصار .

أحدهما : أنّا لم نرهم أنثوا بالهمزة في غير هذا الموضع وإنما يؤنثون بالتاء والألف في نحو حمزة وحبلى ، فكان حمل الهمزة في صحراء وبابه على أنها بدل من ألف التأنيث أوْلى وقد تقدم نحو من ذلك .

الثاني : أنّا قد رأيناهم لّما جمعوا شيئاً ممـــا في آخره همزة التأنيث أبدلوها في الجمع ياء ولم يحققوها ، وذلك قولهم في جمع صحراء وخبراء صحاري وخباري [1] ، ولو كانت أصلا غير منقلبة جاءت ظاهرة نحو قولهم في قَرّاء قرارىء وفي كـــوكب درّيء دراريء [2] ، فظهرت الهمزة هنا حيث كانت أصلاً لأنه من قرأت ودرأت ، فـأما قول بعض النحويين (ألفي التأنيث) فتقريبٌ وتجوّز ، والحق ما ذكرناه ،وذلك أنهما لّما اصطحبتا وبنيت الكلمة عليهما أطلقوا على ألف المـــدّ ألف التأنيث فقالوا : ألفا التأنيث .

وأما الياء فقد تكون علامة للتأنيث في نحـــو : اضربي وتضربين ونحوهما فإن الياء فيهما عند سيبويه ضمير الفاعل وتفيد التأنيث ، كما أن الواو في اضربوا ويضربون ضمير الفاعل وتفيد التذكير ، وهي عنـــد

---

(١) الخبراء : منقع الماء ، أو القاع ينبت السدر، والجمع : خبارَي وخبارِي مثل صحارى وصحارِي .

(٢) درأت النار : أضاءت ، وكوكب دُرّيء على وزن فُعّيل أي كوكب مندفع في مضيّه من المشرق إلى المغرب. وحكي الأخفش عن بعضهم: دَرّيء – من درأته – وجعلها على فَعّيل ، قال وذلك من تلألئه .

الأخفش وكثير من النحويين حرف دال على التـــانيث بمنزلة التاء في قامت والفاعل ضمير مستكن كما كان كذلك مع المذكّر في اضرب . فأما الياء في (هذي) فليست علامة للتانيث كما ظن وإنما هي عين الكلمة والتانيث مستفاد من نفس الصيغة ، وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتانيث لأن الاسم عندهم الذالُ وحدهـــا والألف من ذا مزيدة وكذلك الياء مزيدة للتانيث .

فالمؤنث ما وجد فيه إحدى هذه العلامات .

قال صاحب الكتـــاب (والتانيث على ضربين ؛ حقيقي كتانيث المرأة أو الناقـــة ونحوهما مما بإزائه ذكَـر في الحيوان ، وغير حقيقي كتانيث الظلمة والنعل ونحوهما ممـــا يتعلق بالوضع والاصطلاح ، والحقيقي أقوى ولذلك امتنع في حال السعة جاء هند وجاز طلع الشمس وإن كان المختار طلعت ، فإن وقع فصل استجيز نحـــو قولهم : حضر القاضي امرأةٌ ، وقول جرير : لقد وَلَدَ الأخيطلَ أمُّ سوء . وليس بالواسع وقد رده المبرد واستحسن نحو قوله تعالى « فمن جاءه موعظة » ، « ولو كان بهم خصاصة » .

قال الشارح : اعلم أن المؤنث على ضربين كما ذكر : حقيقي وغير حقيقي ، فالمؤنث الحقيقي التانيث والمذكر الحقيقي التذكير معلومان لأنهما محسوسان ، وذلك ما كان للمذكر منه فرَج خـــلاف فرج الأنثى

كالرجل والمرأة ، وإن شئت أن تقول ما كان بإزائه ذكر في الحيوان ، نحو امرأة ورجل وناقة وجمل وأتان وعير ورخل وحمل[1] ، وذلك يكون خلقة الله تعالى . وغير الحقيقي أمر راجع إلى اللفظ بأن تقرن به علامة التأنيث من غير أن يكون تحته معنى نحو البُشرى والذّكرى وصحراء وعذراء وغرفة وظلمة وذلك يكون بالاصطلاح ووضع الواضع ، فالبشرى والذكرى مؤنثان بأن دخل عليهما ألف التأنيث المقصورة ، وصحراء وعذراء ونحوهما مؤنثان بالألف الممدودة ، وغرفة وظلمة مؤنثان بالتاء ، ونعل وقدر ونحوهما من مثل شمس وفرس وهند وجُمل علامة التأنيث فيها مقدرة ، يدل على ذلك ظهورها في التصغير نحو نعيلة وقديرة .

واعلم أن التأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي ، لأن المؤنث الحقيقي يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثاً ، وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير أن يدل على معنى مؤنث تحته ، فكان التأنيث المعنوي أقوى لما ذكرناه ، ويلزم فعله علامة التأنيث في نحو قامت المرأة وذهبت الجارية فتلحق التاءُ الفعلَ للإيذان بأن فاعله مؤنث ، كما تلحقه علامة التثنية والجمع في نحو قاما أخواك وقاموا إخوتك للإيذان بعدد الفاعلين.

---

(١) الرِّخل والرّخل الأنثى من أولاد الضأن ، والذكر حَمَل ، والجمع أرْخُل ورِخال ورُخال ورِخْلان .

فإن قيل : الاختيارُ : قام أخواك ، وقام إخوتك ، فما بالك توجب إلحاق العلامة في المؤنث نحو قامت هند ؟ فالجواب أن الفرق بينهما أن التأنيث معنى لازم لا يصح انتقاله عنه إلى غيره وليس كذلك التثنية والجمع فإنهما غير لازمين إذ الاثنان قد يفارق أحدهما الآخر فيصير واحداً ويزيدان فيصيران جمعاً ، وكذلك الجمع قد ينقص فيصير تثنية وليس التأنيث كذلك ، فللزوم معنى التأنيث لزمت علامته ، ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتها ، فإن فصل بينهما فاصل من مفعول أو ظرف أو جار ومجرور جاز سقوط عَلَم التأنيث نحو قولهم: حضر القاضيَ امرأةٌ ، لّما فصل بالظرف حَسُنَ تركُ العلامة لأن الفاصل سدّ مسدّ عَلَمِ التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث، فأما قول جرير [1] :

لقد ولَدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سوءٍ على باب استِها صُلُبٌ وشامُ

الشاهد فيه إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تانيث الفاعل حقيقياً لوجود الفصل بالمفعول ؛ يهجوه بذلك ، والصلب جمع صليب

---

(١) موضع الشاهد : وَلَدَ الأخيطلَ أمُّ سوء . وإعرابه :

ولد : فعل ماض . الأخيطل : مفعول به . أمّ : فاعل ، سوء مضاف إليه .

الفاعل هنا مؤنث حقيقي ، وقد جاز إسقاط تاء التأنيث عن فعله لوجود المفعول به فاصلاً بين الفعل وفاعله .

وأصله صُلُب مثل كثيب وكثب وإنما الإسكان لضرب من التخفيف ، والشام جمع شامة يعلمه أنه عارف بذلك المكان منها ، ومثـــله قولُ الآخر :[1]

إن امرأً غَرَّه منكُنَّ واحدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرور

لم يقل غَرَّته لمكان الفصل ، ولو قاله لكان أحسن ، وفي الكتـــاب العزيز « فجاءته إحداهما تمشي على استحياء » .[2]

وقد رد أبو العباس إسقاط العلامة مع المؤنث الحقيقي ومنـع منه وإن كان بينهما فصل ؛ واحتج بأنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، قال الشاعر :[3]

تجاوزْتُ هنداً رغبةً عن قتاله إلى مالكٍ أعشُو إلى ضوء نارهِ

---

(١) موضع الشاهد : غرّه منكن واحدة . والشاهد فيه كالذي قبله حيث لم تتصل تاء التأنيث بالفعل مع إسناده إلى مؤنث حقيقي وذلك لوجود الجار والمجرور فاصلا بينهما .

(٢) القصص ٢٥ . والشاهد في الآية الكريمة تأنيث الفعل –على الوجه الراجح– إلى فاعل مؤنث حقيقي مع وجود فاصل بينهما وهو الضمير الواقـــع مفعولا به .

(٣) الشاهد في البيت استعمال (هند) اسما لرجل بدلالة ضمير المفرد المذكر العائد عليه في قوله : عن قتاله .

فهند هنا اسم رجل ، وقال الآخر : [٣]

يا جعفرُ يا جعفرُ يا جعفرُ إنْ آكُ دحداحاً فأنتِ أقصرُ

وجعفر هنا اسم امرأة ، والسماع بخلاف ما ذهب إليه فهو تعليل في مقابلة النص . فأما إذا سُمي بمذكر كامرأة تسمى بزيد أو قاسم لزم إلحاق العلامة سواء في ذلك الفصل وعدمه نحو : قالت زيد ، وأقبلت اليوم قاسم ، ولا يجوز حذف التاء منه لئلا يلبس بالمذكر لأن الفاعل لا دلالة فيه على التأنيث إذ لا علامة فيه للتأنيث ولا هو غالب في المؤنث نحو زينب وسعاد.

فإن كان المؤنث غير حقيقي بأن يكون من غير حيوان نحو النعل والقدر والدار والسوق ونحو ذلك فإنك إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك كنت مخيراً في إلحاق العلامة وتركها وإن لاصق ، نحو انقطع النعل وانقطعت النعل وانكسر القدر وانكسرت القدر وعمرت الدار وعمر الدار ، لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً ضَعُفَ ولم يعين بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه ،وإثبات العلامة فيه أحسن من

---

(٣) الشاهد في البيت استعمال (جعفر) اسما لمؤنث والدحداح : القصير وعلى هذا البيت والذي سبقه يرى المبرد منع حذف تاء التأنيث من الفعل عند إسناده إلى مؤنث حقيقي وإن فصل بينهما إذ قد تستعمل أسماء المؤنث لمذكر والعكس .

سقوطهـــا مع الحقيقي ، قال الله تعالى « قد جاءتكم موعظـــة من ربكم » .[1]

قال صاحب الكتاب (هذا إذا كان الفعـل مسنداً إلى ظـاهر الاسم فإذا أسند إلى ضميره فإلحاق العلامة ، وقوله : ولا أرض أبقل إبقالها* متأوَّل .)

قال الشارح : هذا حكم الفعل إذا أسند إلى ظاهر مؤنث فإن أسند إلى مضمر مؤنث نحو : الدار انهدمت ، وموعظـة جـاءت[2] ، لم يكن بُدٌّ من إلحاق التاء ، وذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه لئلا يُتَـوهم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه[3] فينتظر ذلك الفاعل فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمـع نحو الزيدان قاما ، والزيدون

(١) يونس ٥٧ والشاهد في الآية الكريم اتصال تاء التأنيث مـــع الفعل المسند إلى مؤنث غير حقيقي ، وذلك هو الراجح .

(٢) أنت تعلم أن النحويين – وبخاصة البصريين – يذهبون إلى أن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، لأنه لو تقدم عليه صارت الجملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر . وفي هذه الجمل الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) عائد على المبتدأ .

(٣) أي أنه لا ينبغي أن نقول : هند جاء ، حتى لا يظن السامع أن الفاعل اسم آخر يتصل بالمبتدأ بسبب ، كأن يكون مثلاً : هند جاء أخوها .

قاموا للإيذان بأن الفعل للاسم المتقدم لا لغيره فينتظر ، وسواء في ذلك الحقيقيُّ وغيرُ الحقيقي ، فأما قوله : [1]

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها   ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها

فإن البيت لعامر بن جوين الطائي والشاهد فيه حذف علامة التانيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وذلك قليل قبيح ومجازه على تاويل أن الأرض مكان فكانه قال : ولا مكان أبقل إبقالها ، والمكان مذكر ، والمزنة القطعة من السحاب ، والودق المطر ، والإبقال إنبات البقل ، يقال : أبقل المكان فهو باقل والقياس مبقل ، وكل نبات اخضرت به الأرض فهو بقل ، ونحو ذلك قول الأعشى : [2]

فإمّا تَرَيْني ولي لمَّةٌ   فإن الحوادثَ أوْدَى بها

(١) الشاهد في البيت قوله : ولا أرضَ أبقل : فالفعل (أبقل) فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) عائد على الأرض ، وعلى ذلك فإن الفعل واجب التأنيث . لكنه ورد هنا بدون تأنيث ، وذلك على تأويل (الأرض) بمعنى (المكان) .

(٢) موضع الشاهد : فإن الحوادث أودى بها. الفعل (أودى) كان يجب أن يكون مؤنثا (أودت) لأن فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) عائد على الحوادث لكنه ورد بدون تاء التأنيث فتأوله النحاة على أن الحوادث بمعنى الحَدَثان ، وهو مذكر . وحَدَثان الدهر وحوادثه : نُوبُه .

ولم يقل أودت ، لأن الحوادث بمعنى الحدثان والحدثان مذكر ، والذي سوغ ذلك أمران ؛ كون تأنيثه غير حقيقي والآخر أن فيه رداً إلى الأصل وهو التذكير ، ولو قال إن زينب قام لم يجز لأن تانيث هذا حقيقي ، وأقبح من ذلك قول رويشد:[1]

يا أيها الراكبُ المزجِي مَطيَّتَهُ سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصوت

فإنه أنث الصوت وهو مذكر لأنه مصدر كالضرب والقتل كانه أراد الصيحة والاستغاثة وهذا من أقبح الضرورة أعني تأنيث المذكر لأن المذكر هو الأصل ، ونظيره :[2]

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كفى الأيتامَ فقدُ أبي اليتيم

لأنه أنث البعض وهو مذكر وهو أسهل مما قبله لأن بعض السنين سنة ؛ وليس كذلك الصوت فاعرفه .

---

(١) موضع الشاهد : ما هذه الصوت . إذ كان يجب أن يقول : ما هذا الصوت . وقد أولوه بأنه يعني بالصوت : الصيحة أو الصرخة أو الاستغاثة ، فكأنه قال : ما هذه الصرخة .

(٢) موضع الشاهد : بعض السنين تعرقتنا – إذ أنث الفعل (تعرقتنا) مع أنه مسند إلى ضمير عائد على كلمة (بعض) غير أن هذا سائغ لما سبق لك معرفته من أن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه إن كان بعضه أو مثل بعضه .

قال صاحب الكتاب (والتاء تثبت في اللفظ وتقدر ، ولا تخلو من أن تقدر في اسم ثلاثى كعين وأذن أو في رباعي كعناق وعقرب ، ففي الثلاثي يظهر أمرهـــا بشيئين ؛ بالإسنـــاد والتصغير ، وفي الرباعي بالإسناد .)

قال الشارح : اعلم أن المؤنث على ضربين ؛ مؤنث بعلامة ، ومؤنث بغير علامة ، والأصل في كل مؤنث أن تلحقه علامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قائم وقائمة وامرىء وامرأة وذلك لإزالة الاشتراك بين المؤنث والمذكر ، وأما ما لا علامـة فيـه فنحو هند ، وعَنَاق [1] ، وقِدْر ، وشمس ، ونحو ذلك ، فإن التاء فيه مقـــدرة مرادة ، وإنما حُذفت من اللفظ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنث .

والمؤنث على ضربين ؛ ثلاثي ورباعي ، فالثلاثي يُعلم تقديرُ التاء فيه بشيئين ؛ بالتصغير والإسناد . وأمـا التصغير فنحو قولـك في قِدْر قُدَيْرَة ، وفي شمس شُمَيْسة ، وفي هند هُنَيْدة ، فيرد إلى الأصل في التصغير فتلحقه العلامة لتبني تصريفه على أصله كما تقول في باب بُوَيْب ، وفي ناب نُيَيْب . وأما الإسناد فكقولك طلعت الشمس ، وانكسرت القدر ، وحاصل هذا السماع .

---

(١) العَنَاق : الأنثى من المعز .

فأما إذا كان الاسم رباعياً نحو عقرب ، وعَناق ، وسعاد ، وزينب، فإن التاء لا تظهر في مصغّره نحو قولك عُقَيْرِب وعُنَيِّق وسُعَيِّد وزُيَيْنِب . وإنما فعلوا ذلك ولم يلحقوها الهاء كما ألحقوها الثلاثي ، وذلك أنهم شبهوا باء عقرب وقاف عَناق ودال سعاد وإن كُنّ لاماتٍ أصولاً بهاء التأنيث في طلحة وحمزة إذ كانت هذه الأسماء مؤنثة وكانت الباء والقاف والدال متجاوزة للثلاثة التي هي الأصول كتجاوز الهاء في طلحة وحمزة الثلاثة فكما أن هاء التأنيث لا تدخل عليها هاء أخرى كذلك منعوا الباء من عقرب ونحوها أن يقولوا عقيربة كما امتنعوا أن يقولوا في حمزة حُمَيْزَتَة فيُدْخلوا تانيثاً على تأنيث ، وإذا لم تظهر التاء في مصغّره لما ذكرناه عُلم تأنيثه بالإسناد نحو لسعت العقرب ، ورضعت العَناق ، وأقبلت سعاد . وقد يُعلم التأنيث بالصفة من نحو هذه عقرب مؤذية ، وعَناق رضيعة ، وسعاد الحسنة ، وقد يُعلم أيضاً بتأنيث الخبر من نحو العقرب مؤذية ، والعَناق رضيعة ، وسعاد حسنة فاعرفه .

قال صاحب الكتاب (ودخولها على وجوهٍ للفرق بين المذكر في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة ، وهو الكثير الشائع ، وللفرق بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وإنسانة وغلامة ورَجُلة وحمارة وأسدة وبرذونة ، وهو قليل ، وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتمرة وشعيرة وضربة وقتلة ، وللمبالغة في الوصف كعلّامة ونسّابة وراوية

وفروقة وملولة ، ولتاكيد التانيث كناقة ونعجة ، ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وذكارة وصقورة وخؤولة وصياقلة وقشاعمة . وللدلالة على النسب كالمهالبة والأشاعثة . وللدلالة على التعريب كموازجة وجواربة ، وللتعويض كفرازنة وجحاجحة،ويجمع هذه الأوجه أنها تدخل للتانيث وشبه التأنيث .)

قال الشارح : هذا الفصل يشتمل على أقسام تاء التانيث وذكر مظانها ، وهي تاتي في الكلام على عشرة أنواع :

الأول : وهو أعمها أن تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث في الصفات نحو ضارب وضاربة ، ومضروب ومضروبة ، ومفطر ومفطرة ، فجميع ما ذكرناه صفةٌ وهو ماخوذٌ من الفعل وما لم نذكره من الصفات فهذا حكمه .

الثاني : للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس نحو امرىء وامرأة ، ومرء ومرأة ، قال الله تعالى « إن امرؤٌ هَلَكَ » [١] وقال « امْرَأَةُ العَزِيزِ تُرَاوِدُ فتَاهَا » [٢] ، وقالوا : شيخ وشيخة ، قال الشاعر : [٣]

---

(١) النساء ١٧٦

(٢) يوسف ٣٠ .

(٣) موضع الشاهد قوله (شيخة) للدلالة على استعمال التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث : شيخ – شيخة .

وَتضحَكُ منّي شيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ
كَأَنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانِيَـا

وقالوا : غلام وغلامة ، قال أوس المجيمي يصف فرساً .[1]

بِسَلْهَبَةٍ صريحِيٍّ أبوها تُهانُ بها الغُلامَةُ والغلامُ

وقالوا : رجل ورَجُلَة ، قال الشاعر :[2]

مَزّقوا جَيْبَ فتَاتِهِم لم يُبالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ

وكانت عائشة رضي الله عنها رجلة الرأي حكاه أبو زيد ، وقالوا حمار والأتانُ (حمارة) واشتقاقه من الحمرة لأن الغالب على حمر الوحش الحمرة ، وقالوا أسد واللبؤةُ (أسدة) حكاه أبو زيد ، وقالوا برذون للدابة ، قال الكسائي : الأنثى بِرْذَوْنَة ، وأنشد ·[3]

أريْتَ إذا جالتْ بك الخيلُ جولةً
وأنت على بِرْذَوْنَةٍ غيرِ طائلَ

---

(١) موضع الشاهد قوله (الغلامة والغلام) حيث استعمل التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث .

والسلهبة : ما عظم من الخيل . والصريحيّ : الكريم النسب .

(٢) موضع الشاهد (الرّجُلة) حيث استعمل التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث : رجل – رجلة .

(٣) موضع الشاهد (برذونة) وهو كسابقه في استعمال التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث .

وذلك قليل لأن الأنثى لها اسم تنفرد به . ومن ذلك دخولها في العدد من نحو ثلاثة وأربعة للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس إلا أنه على نقيض تلك الطريقة لما ذكرناه في باب العدد .

الثالث : أن تأتي للفرق بين الجنس والواحد نحو تمرة وتمر ، وشعيرة وشعير ، وقد تقدم القول أن بابه يكون في المخلوقات دون المصنوعات ، ومن ذلك ضربة وضرب ، وقتلة وقتل ، لأن الضرب جنس يعم القليل والكثير ، وضربة للمرة الواحدة ، ومن ذلك بطة وبط ، وحمامة وحمام ، وذكر أبو بكر السراج هذا القسم مفرداً لأنه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد والجمع وهو داخل في هذا الباب من هذه الجهة وينفصل منه لأنه في الحيوان لا يراد به الفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس كمرء ومرأة .

الرابع : أن تدخل للمبالغة في الصفة مثل : علاّمة ونسّابة للكثير العلم والعالم بالأنساب ، وقالوا : راوية لكثير الرواية ، يقال رجل راوية الشّعر ، ومن ذلك بعير راوية ، وبغل راوية ، أي يَكْثُرُ الاستقاء عليه ، ومنه فروقة ، يقال رجل فروقه للكثير الفَرَق وهو الخوف ، وفي المثل (رُبَّ عجَلةٍ تهب ريثا وربَّ فروقة يُدْعَى ليثا) ، وقالوا ملولة في معنى الملول وهو الكثير الملل .

الخامس : لتأكيد التانيث وهو قليل نحو ناقة ونعجة ، وذلك أن الناقة مؤنثة من جهة المعنى لأنها في مقابلة جَمَل وكذلك نعجة في مقابلة

كبش فهو بمنزلة عَناق وأتان فلم يكن محتاجاً إلى عَلَم التأنيث ، وصار دخول العَلَم على سبيل التأكيد لأنه كان حاصلاً قبل دخوله .

السادس : أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع لأن التكسير يُحدث في الأسم تأنيثا ، ولذلك يؤنث فعله نحو « قالت الأعراب »[1] فدخلت لتأكيده نحو حجارة وذِكارة[2] وصقورة وخؤولة وعمومة وصياقلة[3] وقشاعمة .

السابع : أن تدخل في معنى النسب مثل المهالبة والأشاعثة والمسامعة الأصل مهلبيّ وأشعثيّ ومسمعيّ ، فلمّا لم يأتوا بياء النسب أتوا بالتاء عوضا منها فأفادت النسب كما كانت تفيده الياء في مهلبيّ ونحوه .

الثامن : أن تدخل الأعجمية للدلالة على التعريب نحو جواربة وموازجة لأن الجورب أعجمي . والموازجة جمع مَوْزَج وهو كالجورب وهو معرّب وأصله بالفارسية مُوزَه .

التاسع : إلحاقها للعوض في الجمع الذي على زنة مفاعيل نحو فرازنة

---

(١) الحجرات ١٤

(٢) ذِكارة جمع ذَكر وهي تجمع على ذُكُور ، وذُكُورَة ، وذِكار ، وذُكْران ، وذِكَرَة .

(٣) صَياقِلة جمع صَيْقَل وهو الذي يشحذ السيوف ويجلوها .

وجحاجحة في جمع فِرْزَان [١] وَجحْجَاح وقياسه فرازين وجحاجيح، فلّما حذفوا الياء وليست مما يحذف عوضوا التاء منها .

العاشر : إلحاقها في مثـــل طلحة وحمزة وهو في الحقيقة من باب تمرة وتمر ، الطلح شجر ، وحمزة بقلة ثم سمي بهـا ، قال أنس : كناني رسول الله ﷺ ببقلة كنت أجتنيها وكان يكنى أبا حمزة ، فإذا أتى من هذا شيء نُظِر إلى أصله قبل النقل والتسمية ليُعلمَ من أيّ الأقسام هو ، قال : ويجمع هذه الأنواعَ أنها تدخل للتانيث وشبه التانيث ، يريد أن الأصل في إلحاق التاء للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي ، وإلحاقها فيما عدا ذلك من جهة الشبه والتفريع على هذا الأصل ، فمن ذلك إلحاقها للفرق بين الواحد والجمع ، فلأن الجمع لمّا كان اسما للجنس كان أصلا من من هذا الوجه ثم احتيج إلى إفراد الواحد من الجنس فكان فرعا على ذلك الأصل فلحقته العلامة بهذه العلة ، فجميع ما لحقته التاء فهو تفريع على أصل تانيث كتفريع المؤنث على المذكر فاعرفه .

فصل : قال صاحب الكتاب(والكثير فيها أن تجيء منفصلة وقَـلّ أن يُبْنى عليها الكلمةُ ومن ذلك عباية وعظاية وعلاوة وشقاوة.)

قال الشارح : قد تقدم القولُ أن تاء التانيث في حكم المنفصلة لأنها تدخل على اسم تام فتُحْدِثُ فيـــه التانيثَ نحو قائم وقائمة وامرىء

---

(١) الفرزان : من لعب الشّطْرَنج ، أعجمي معرب .

وامرَأة ، فهي لذلك بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم . هذا هو الكثير فيها والغالب عليها ، وقد دللنا على ذلك فيما تقدم .

وقد تأتي لازمة كالألف ، لأن الكلمةَ بُنِيت على التأنيث ولم يكن لها حظ في التذكير فهي كحرف من حروف الاسم صيغ عليه، فأما عباية وعظاية وصلاية [١] فإنه قد ورد فيها الأمران ؛ تصحيحُ الياء وقلبُها همزة ، فأما التصحيح فيها فإنه لما بُنيت الكلمة على التأنيث وتنزلت التاء فيها منزلة ما هو من نفس الكلمة قويت الياء لبعدها عن الطرف ووقوعها حشوا فصحّت ولم تُهمز ، ومثل ، ذلك قمحدوة وترقوة وعرقوة [٢] ، فلولا بناء الكلمة على التأنيث لوجب قلب الواو فيها ياء لوقوعها طرفا في الحكم وانضمام ما قبلها . وأما من أعلّ الياء وهَمَز فإنه بنى الواحد على الجمع،فلما كانوا يقولون عظاء وعباء وصلاء فيلزمهم إعلالُ الياء لوقوعها طرفا فإذا أرادوا إفراد الواحد من الجنس أدخلوا عليه تاء التأنيث كما فعلوا في تمر وتمرة ، وقدّروها منفصلة فثبتت الهمزة لذلك بعد دخول التاء كما كانت ثابتة قبل دخولها . وأما نهاية وغباوة وشقاوة وسقاية فاقتصروا فيها على التصحيح لأنها كَلِمٌ بُنيت على

---

(١) الصلاية : مُدُقّ الطيب . والعظاية دُوَيْبَة سامة .

(٢) القمحدوة : الهنة الناشزة فوق القفا . والعرقوة : الأكمة المنقادة في الأرض .

التانيث ولم يقدروها منفصلة ، ألا ترى أنهم لم يقولوا في الجمع نهاء ولا غباء ولا شقاء فيلزم الإعلالُ كما لزم في عباء وعظاء وصار نظير قولهم : عقلته بثنايين [1] في أن الكلمة مبنية على التثنية ولذلك لم يهمزوا كما همزوا في كساء ورداء .

فصل . قال صاحب الكتاب (وقولهم جَمّالة في جمع جَمّال بمعنى جماعة جَمّالة ، وكذلك بَغّالة وحَمّارة وشاربة وواردة وسابلة ، ومن ذلك البصْريّة والكوفيّة والمروانية والزبيرية ، ومنه الحلوبة والقتوبة والركوبة . قال الله تعالى « فمنها رَكُوبهم » ، وقرىء « رَكوبتهم » ، وأما حلوبة للواحد وحلوب للجمع فكتمرة وتمر .)

قال الشارح : اعلم أن هذه الصفات فيها ضرب من النسب وإن لم يكن فيها ياء النسب، فقالوا لصاحب الجمال (جَمّال) ولصاحب البغال (بَغّال) ولصاحب الحُمرُ (حَمّار) وهو الذي يعمل عليها ويباشرها وإن لم يكن مالكها ، وذلك كثير فيما كان صنعةً تكثرُ معالجتُها نحو (صرّاف ، وعوّاج) للذي يُكثر الصرف وبيع العاج ، لأن (فعّالا)

---

(١) الثنايان : عقال البعير . قالوا : إنما لم يفرد لأنه حبل مثنيّ تُشد بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأخرى ، وعقلتُ البعير بثنايين غير مهموز لأنه لا واحد له .

للتكثير ، وصاحب الصنعة ملازم لصنعته مداوم عليها فجُعل له البناءُ الدال على التكثير كالبزاز والعطار ، فإذا أرادوا الجمع ألحقوها التاءفقالوا (جَمّالة و بَغّالة وحمّارة) فأنثوا لفظه على إرادة الجماعة ، لأن الجماعة مؤنثة، فكأنهم قالوا (جماعة جَمّالة وبغّالة وحمّارة) ،ومِثْلُه (شاربة وواردة وسابلة) ، فالشاربة الجماعة على ضفة النهر ولهم ماؤه ، والواردة والسابلة أبناء السبيل ، والتأنيث على إرادة الجماعة الشاربة والواردة والسابلة .

وكذلك المنسوب قد يؤنث على إرادة الجماعة (كالبصرية والكوفية والمروانية في المنسوب إلى مروان بن الحكم، و(الزبيرية) فيالمنسوب إلى الزبير، ومثْله (الحلوبة والقتوبة والركوبة) فإن الباب فيما كان على فعول ألاّ يُؤتى فيه بعلامة تانيث لأنه ليس بجارٍ على الفعل ويستوىفيه الذكر والأنثى؛فيقال (رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل غدور،وامرأة غدور) إلا أنهم قالوا (رجل ملولة) وهو الكثير الملل وهو السآمة (وامرأة ملولة) وقالوا (رجل فروقة وامرأة فروقة) على معنىالمبالغة، كما قالوا (نسّابة وعلّامة) وقالوا:حمولة ، وقتوبة ، وركوبة) يريدون أنها مما يُحمل عليها وتقتب وتركب ، فهي مُتَّخَذَةٌ لذلك وإن لم يقع بها الفعل ، فهي كالذبيحة والضحية في أنها مُعَدّةٌ لذلك.وقال أبو الحسن : إنما قالوا (حمولة) حيث أرادوا التكثير ، كما قالوا (نسّابة وراوية) ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة فاعرفه .

فصل ، قال صاحب الكتاب (وللبصريين في نحو حائض وطامث وطالق مذهبان ؛ فعند الخليل أنه على معنى النسب كلابن وتامر ، كأنه قيل ذات حيض وذات طَمْث ، وعند سيبويه أنه متأوَّل بإنسان أو شيء حائض كقولهم غلام رَبعة ويفعة على تأويل نفس وسلعة ، وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة ، أما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث ، تقول حائضة وطالقة الآن وغداً ، ومذهب الكوفيين يبطله جريُ (الضامر) على الناقة والجمل و (العاشق) على المرأة والرجل .)

قال الشارح : اعلم أنهم قالوا (امرأة طالق وحائض وطامث) وقاعد للآيسة من الحيض ، وعاصف في وصف الريح من قوله تعالى « جاءتها ريح عاصف » [1] فلم ياتوا فيها بالتاء وإن كان وصفاً للمؤنث، وذلك لأنه لم يجر على الفعل ، وإنما يلزمُ الفرقُ ما كان جارياً على الفعل لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي نحو (هند ذهبت ، وموعظة جاءت) ، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان كذلك في الفعل ، وإذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب : فحائض بمعنى حائضيّ أي ذات حيض ، على حدّ قولهم رجلٌ دارع أي دِرْعيّ بمعنى صاحب

---

(١) يونس ٢٢ .

درع ، ألا ترى أنك لا تقول دَرِعَ فتجريه على فعل ، إنما قولك دارع أي ذو دروع ، وطالق أي ذات طلاق ، أي أن الطـــلاق ثابت فيها . ومثله قولهم مرضع أي ذات رضاع ، ومنه قوله تعالى « السماء منفطر به »[1] أي ذات انفطار ، وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت ، إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء. وقالوا حائضة غداً وطالقة غداً لأنــــه شيء لم يثبت وإنما هو إخبار على طريق الفعل ، كأنك قلت تحيض غداً وتطلق غداً ، ومنه قوله تعالى « يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمّــــا أرْضَعَتْ »[2] وقال تعالى « ولسليمانَ الرِّيحَ عاصفةً »[3] ، وقول الشاعر :[4]

رأيتُ جنونَ العامِ والعامُ قبله كحائِضَةٍ يَزْني بها غيرُ طاهر

وذلك كله يجري على الفعل على تقدير حــــاضت وطلقت ، هذا مذهب الخليل . وسيبويهِ يتأول على أنه صفة شيء أو إنسان ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا شيء حــــائض لأن الشيء عام يقع على المذكر

---

(١) المزمل ١٨ .

(٢) الحج ٢

(٣) الأنبيــــاء ٨١

(٤) موضع الشاهد قوله (حائضة) حيث جاء بتاء التأنيث مع أن هذا اللفظ لا يكون وصفا المذكر البتة . فدل ذلك على أنه هنا إخبار على طريقة الفعل ، وأنت تعلم أن الفعل يونث إذا أسند إلى مؤنث حقيقي .

والمؤنث . واحتج الخليل بأنه قد جاء فيما لا يختص بالمؤنث نحو (جمل بازل وناقة بازل) ، ووجدناهم قد وصفوا بأشياء لا فعل لها نحو (دارع ونابل) ولا وجه له إلا النسب ، فحملوا عليه حائضاً وطالقاً ونحوهما وكان المعنى ساعد عليه . وأما سيبويه فاحتج بأنه لما ورد ذلك فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كان الحمل على المعنى مَهْيَعاً [1] معبداً، نحو قوله : [2]

قامت تُبَكّيهِ على قبرهِ مَنْ لِيَ بعدكَ يا عامِرُ
تَرَكْتَني في الدار ذا غُرْبَةٍ قد ذَلَّ مَنْ ليس له ناصرُ

ولم يقل ذات غربة ، كأنه حمله على إنسان ذي غربة لأن المرأة إنسان ، فكذلك قالوا حائض على معنى شيء حائض لأن المرأة شيء وإنسان ، واعلم أن حائضاً وطاهراً ونحوهما إذا سقط منها التاء على التاويل المذكور فإنه مذكر ، وليس ذلك من قبيل المؤنث المعنوي من نحو نعل وسوق ودار اللاتي التاء مرادة فيها . والذي يدل على ذلك أنّا لو سمينا رجلا بحائض أو طاهر لصرفنا ، ولو كان مؤنثاً لم ينصرف كما

---

(١) طريق مهيع : واضح واسع .

(٢) موضع الشاهد : (ذا غربة) . وذو لفظ يطلق على المذكر ، لكنه أطلقه هنا على لسان امرأة ، فكان المفروض أن يقول : ذات غربة أي امرأة ذات غربة ، لكنه أجراه على المعنى فقصد إلى: إنسان ذي غربة، والمرأة يصدق عليها أنها إنسان .

لو سمينا بسعاد وزينب ، وذلك نص من سيبويه . ويدل على تذكيره أيضاً أن التاء قد تدخله على الحد الذي وصفناه ، وإنما وصف المؤنث بالمذكر على التاويل على حد وصف المؤنث بالمذكر ، كقولهم رجل رَبعة ونُكحة ولُعَنَة وهُزَأة [1] . وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء من هذه الأشياء لأنها معانٍ مخصوص بها المؤنث فاستغني عن علامة التأنيث؛ إذ العلامة إنما يؤتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل ، فأما إذا لم يكن هناك اشتراك فلا حاجة إلى علامة . ورأيت ابن السكيت قد علل بذلك في إصلاحه ، وهو يفسر من وجوه :

أحدها : أن ذلك لم يطّرِدْ فيما كان مختصاً بالمؤنث ، بل قد جاء أيضاً فيما يشترك فيه الذكر والأنثى ، قالوا جمل بازل وناقة بازل وجمل ضامر وناقة ضامر ، قال الأعشى : [2]

عهدي بها في الحيّ قد سُرْبِلَتْ   هيفاءَ مثلَ المُهْرَةِ الضامرِ

فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث .

---

(١) رَبْعَة ورَبَعة أيْ مربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير ، والمؤنث ربْعة ورَبَعة كالمذكر .

(٢) موضع الشاهد قوله (المهرة الضامر) ، وهو شاهد على أن إسقاط تاء التأنيث ليس مقصوراً على الكلمات الخاصة بالمؤنث، إذ يقال فرس ضامر، ومهرة ضامر .

الثاني : أنـه ينتقض ما ذهبوا إليه بقـولهم مرضعة بإثبات التاء فيما يختص بالمؤنث .

الثالث : أن التاء ملحق مع فعل المؤنث نحو حاضت المرأة وطلقت الجارية ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفي فارقـاً لم يفترق الحال بين الصفة والفعل فاعرفه .

فصل . قال صاحب الكتاب (ويستوي المذكر والمؤنث في فعـول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم ، تقول هـذه المرأة قتيل بني فلان ومررت بقتيلتهم ، وقـد يشبه به ما هو بمعنى فاعل ، قال الله تعالى « إن رحمة الله قريب من المحسنين » وقالوا ملحفة جديد .)

قال الشارح : اعلم أن هذه الأمثـلة من الصفات يستوي في سقوط التاء منها المذكرُ والمؤنث ، فيقال رجـل صبور وشكور ، وامرأة صبور وشكور ، وكذلك قالوا امرأة معطـار للتي تُكثِر من استعمال الطيب ، ومِذْكار للتي عادتُها أن تلد الذكـور ، ومئناث للتي عادتُها أن تـلد الإناث ، وقالوا مِنطيقٌ للبليـغ ، ومِعْطـيرٌ بمعنى العطّـار ، وقالوا امرأة جريح وقتيل ، فهذه الأسماء إذا جرت على مـوصوفها لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهـاء خـوف اللبس ، نحو رأيت صبورة ومعطارة وقتيلةَ بـني فلان ، فهذا معنى قـوله (ما

جرى على الاسم) أي ما تقدمها موصوف ، فـأما (فعول ومفعال ومفعيل) فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة ولم تجر على الفعل فجرت مجرى المنسوب نحو دارع ونابل فلم يدخلوا فيها الهاءُ لذلك ،وقد شذ نحو مِعْزَابة إذا كان يعزب بإبله في المرعى فيبعدهـا عن الناس لعزته وقدرته ، ومثله مِطْرابة للكثير الطرب ، ومِجْذَامة للسريع في قطع المودة، وأما (فعيل بمعنى مفعول) فنحو (كَفٌّ خَضِيب، وعَيْنٌ كَحِيل) فإنه أيضا يستوي في حذف التاء منه المذكرُ والمؤنث ، وذلك لأنه معدول عن جهته إذ المعنى كف مخضوبة بالحناء وعين مكحولة بالكحل ، فلما عدلوا عن مفعول إلى فعيل لم يثبتوا التاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو (كريمة وجميلة) وقد شبهوا فعيلا التي بمعنى فاعل بالتي بمعنى مفعول فأسقطوا منها التاء ، فمن ذلك قوله تعالى « إنَّ رحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنين »[1] وهو بمعنى مقترب ، شبهوه بقتيل ونحوه ، وقيل، إنما أسقطت منه التاءُ لأن الرحمة والرحم واحد ، فحملوا الخبر على المعني ، ويؤيده قوله تعـالى « هذا رَحْمَةٌ مِن رَّبِّي »[2] . فأما قولهم (ملحفة جديد) فقال الكوفيون

---

(١) الأعراف ٥٦ والشاهد في الآية الإخبار عن الرحمة بأنها (قريب) فأسقط تاء التأنيث عن الخبر رغم أن (فعيلا) هنا يدل على معنى (فاعل) وليس على معنى (مفعول) ، فالتقدير : إن رحمة الله مقتربة من المحسنين .
(٢) الكهف ٩٨ والشاهد في الآية الإشارة إلى (رحمة) باسم الإشارة المذكر (هذا) ؛ وذلك بتأويلهم على أن الرحمة والرحم واحد .

هي فعيل بمعنى مفعول أي مجدودة وهي المقطوعـــة عن المنوال عند الفراغ من نسجها ، وقال البصريون هي بمعنى (فاعلة) أي جدَّتْ ، يقال : جدّ الشيء يجِـدّ إذا صار جديداً، وهو ضد الخَلَـق[1] ، فسقوط الهاء عندهم شاذ شبه بالمفعول ، ومن ذلك (ريحٌ خَرِيق) أي شديدة الهبوب كأنها تخرق الأرض ، قال الشاعر :[2] .

كان هبوبها خفقانُ ريحٍ خريقٍ بين أعلامٍ طوالِ

ومنه (شاة سَدِيس) أي بلغت السنة السادسة .

فصل ، قال صاحب الكتاب (وتانيث الجمع ليس بحقيقيّ ولذلك اتسع فيما أسند إليه إلحاق العلامة وتركها، تقول فعل الرجال، والمسلمات، والأيام فعلت .)

قال الشارح : قد تقدم القول إن الجمع يكسب الاسم تأنيثا لأنه يصير في معنى الجماعة ، وذلك التأنيث ليس بحقيقي لأنه تأنيث الاسم لا

---

(١) الشيء الخَلَق : البالي ، والمذكر والمؤنث سواء .

(٢) موضع الشاهد (ريح خريق) حيث وصف الريح — وهي مؤنثة ، بقوله (خريق) دون تاء رغم أنها بمعنى (فاعل) وليست بمعنى (مفعول) . والأعلام : الجبال .

تأنيث المعنى ، فهو بمنزلة الدار والنعل ونحوهما ، فلذلك إذا أسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث ، فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة ، والتذكير على إرادة الجمع ولا اعتبار بتأنيث واحدِه أو تذكيره ، ألا تراك تقول : قامت الرجال ، وقام النساء، فتؤنث فعل الرجال مع أن الواحد منه مذكر وهو رجل، وتذكّر فعل النساء مع أن الواحد امرأة ، قال الله تعالى « قالت الأعراب »[1] « وقال نسوة»[2] ولا فرق بين العقلاء وغيرهم ؛ فالرجال والأيام في ذلك سواء ، لأن التأنيث للاسم لا للمسمى .

والكوفيون يزعمون أن التذكير للكثرة والتأنيت للقلة ، ويؤيد عندك أن تأنيث الجمع ليس بحقيقي أنك لو سميت رجلاً كِلابا أو كِعَابا أو فُلُوسا أو عُنُوقَا[3] لصرفته ، ولو كان تأنيثه حقيقيا لكان حكمه حكمَ عقرب – إذا سمي به – وسعاد في الصرف .

والجمع على ضربين؛ مكسر وصحيح ، واعلم أن الجموع تختلف في

---

(١) الحجرات ١٤ والشاهد في الآية تأنيث الفعل (قالت) مع الفاعل المذكر لأنه جمع تكسير ، وجمع التكسير قد يفيد التأنيث باعتبار أنه جماعة .

(٢) يوسف ٣٠ والشاهد تذكير الفعل (قال) مع الفاعل المؤنث (نسوة) لأنه جمع تكسير ، والجمع يمكن أن يكون مذكرا باعتباره يدل على لفظة (جمع) .

(٣) فُلُوس جمع فَلْس وهو مذكر ، وعنُوق جمع عَنَاق وهي الأنثى من المعز .

ذلك ، فما كان من الجمع مكسرا فأنت مخير في تذكير فعله وتأنيثه نحو (قام الرجال) من غير ترجيح ، لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع ، فإن قدّرته بالجمع ذكّرته وإن قدرته بالجماعة أنثته ، قال الشاعر .[1]

أَخذَ العذارَى عقدها فنظمنه

وقال الراجز :[2] .

إذا الرجالُ ولدتْ أولادُها واضطربتْ من كِبَرٍ أعضادُها
وجعلتْ أوصابُها تعتادُها فهْيَ زُرُوعٌ قد دنا حصادُها

وما كان منه مجموعاً جمع السلامة فما كان منه لمؤنث نحو المسلمات والهندات كان الوجه تأنيث الفعل ، وإن كان الجمع للمذكرين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه نحو قام الزيدون ، وإنما كان الوجهُ

---

(١) الشاهد فيه قوله (أخذ العذارى) فلم يؤنث الفعل رغم إسناده إلى ما هو مؤنث ، والذي سوغ ذلك أن الفاعل جمع تكسير ، وجمع التكسير يمكن اعتباره مذكرا على أنه يدل على لفظة (جمع) .

(٢) في البيتين أكثر من شاهد على تأنيث الفعل مع الفاعل إن كان جمع تكسير رغم أن مفرده مذكّر وذلك باعتباره يدل على لفظة (جماعة) . وهذه المواضع هي :

ولدت أولادُها — اضطربت أعضادها — جعلت أوصابها .

فيما كان مؤنثا تأنيث الفعل لرجحان التأنيث فيه على التذكير ، وذلك أن التأنيث فيه من وجهين ؛ من جهة أن الواحد مؤنث وهو باق على صيغته وهو مع ذلك مقدر بالجماعة ، والتذكير من جهة واحدة وهو تقديره بالجمع .

وجمع المذكر بالعكس التذكيرُ فيه من جهتين ؛ من جهة أن الواحد باقٍ وهو مذكر ، والثاني أنه مقدر بالجمع وهو مذكر ، والتأنيث من جهة واحدة وهو تقديره بالجماعة فرجح على التأنيث وقد ذكّر بعضهم الأول وهو قليل ،قرأ حمزء والكسائي وابن عامر « قَبْلَ أنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبّي »[1] بالياء ، وقال الشاعر :[2]

وقام إليّ العاذلاتُ يلمنني   يَقُلْنَ ألا تنفكُّ ترحلُ مَرْحَلا

---

(١) الكهف ١٠٩ ، والقراءة الفاشية (تنفد) . والشاهد في القراءة المروية عن حمزة والكسائي وابن عامر على أنه يجوز تذكير الفعل مع الفاعل إن كان جمع مؤنث سالما باعتباره دالا على لفظة (جمع) .

(٢) الشاهد في البيت قوله : وقامَ إليّ العاذلاتُ . حيث جعل الفعل مذكرا مع الفاعل الذي هو جمع مؤنث سالم ، وذلك على أنه يدل على لفظة (جمع) .

وقد أنث بعضهم الثاني وهو من قبيل الضرورة ،قال الشاعر :[1]

قالت بنو عامر خالو بني أسدٍ يا بؤس للحرب ضرّاراً لأقوام

قال صاحب الكتاب (وأما ضميره فتقول في الإسناد إليه : الرجال فعلت وفعلوا ، والمسلمات فعلت وفعلن ، وكذلك الأيام ، قال :

وإذا العَذارَى بالدُّخان تَقَنَّعتْ واستعجلتْ نَصْبَ القدور فملَّتِ

قال الشارح : قوله (وأما ضميره) يريد ضمير الجمع ، فإذا أسند إلى ضمير الجمع فلا يخلو الجمع من أن يكون مكسرا أو غير مكسر ، فإن كان مكسرا وكان المذكر ممن يعقل نحو الرجال والغلمان كان لك فيه وجهان: أحدهما أن تلحقه تاء التأنيث نحو الرجال قامت فتؤنثه وتفرده لأنه يرجع إلى تقدير الجماعة وهي حقيقة واحدة مؤنثة ، ويجوز أن يرجع إلى اللفظ وهو جمع مذكر عاقل فتظهر علامة ضميره بالواو نحو

---

(١) موضع الشاهد قوله (قالت بنو عامر) فأنث الفعل رغم أن الفاعل ملحق بجمع المذكر السالم ، والمفروض أن جمع المذكر السالم أرجح في دلالته على التذكير منه في دلالته على التأنيث، ولذلك قرر ابن يعيش أن تذكير هذا الفعل إنما هو من قبيل الضرورة .

الرجال قاموا لأن الواو للمذكر ممن يعقل ، فأما قوله : [1]

شربْتُ بها والديكُ يدعو صباَحه
إذا ما بنو نعش َدَنوْا فتَصَوَّبُوا

فإنه كان ينبغي أن يقول : َدَنتْ على تقدير علامة الجماعة أو دنون لأنه جمع لما لا يعقل ، إلا أنه أجراها مُجرى من يعقل إذ كان دورها يجري على تقدير لا يختلف وصار كقصد العاقل لشيء يعلمه فجمعها بالواو والنون فقال بنو نعش ولم يقل بنات نعش ، فإذن عاد الضمير بالواو على حد جمعه إياه ، ومثله قوله تعالى « قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم [2] » لمّا أخبر عنهن بالخطاب الذي يختص بمن يعقل جمعها بالواو المختصة بمن يعقل .

---

(١) بنو نعش أصلها : بنات نعش وهي سبعة كواكب ، المفرد منها ابن نعش لأن الكوكب مذكر . وقال الأزهري : للشاعر إذا اضطر أن يقول : بنو نعش .
وموضع الشاهد قوله : إذا ما بنو نعش َدنَوْا . الفعل (دنا) مسند إلى ضمير عائد على جمع ، وصحيح أنه جمع مذكر سالم ، لكنه لا يدل على عاقل ، ومن ثم كان المفروض أن يقول ، دنت أو دنون لكنه أسند الفعل إلى الواو ، ولعله فعل ذلك لأنه رأي غير العاقل يصدر عنه ما يصدر عن العقلاء .
وشربت بها : الباء حرف جر زائد ، والتقدير : شربتها
(٢) سبقت الإشارة إلى الشاهد في الآية الكريمة .

وإن كان الكسر لغير أولي العقل نحـــو الأيام والحُمُر فلك فيه وجهان :

أحدهما أن تلحق الفعـــل التاء فتقول (الأيام فعلتْ) على تقدير جماعة الأيام ، وإن شئت قلت (فعلْـن) لأن الأيام مما لا يعقـل فجمعه وضمير جمعه كالمؤنث وإن كان مذكراً نحو (ثيابُك مُمزّقْن ، وجِمالُك أقبلْـن) قال الشاعر : [1]

وإنْ تكُـنِ الأيامُ فرّقْنَ بيننا فقد بانَ محمودٌ أخي يومَ ودّعا

والذي يؤيـد عندك أن ما لا يعقل يجري عندهم مجرى المؤنث أنك إذا صغّرت نحو جمال ودراهم فإنك ترده إلى الواحـــد ثم تجمعه بالألف والتاء كالمؤنث فتقول في تصغير جمال ودراهم جُمَيلات ودُرَيْهِمات .

والمؤنث السالم نحو الهندات ، تقول (الهندات قامت) على معنى الجماعة وقمن على اللفظ ، وكذلك مُكَسَّرُهُ نحو الهنود قامت وقمن إن شئت . فأما قول الشاعر : وإذا العذارى ... الخ [2] ـ البيت لسلمى بن

---

(١) موضع الشاهد قول : وإن تكن الأيام فرقن .
فأسند الفعل (فرّق) إلى نون النسوة وهي ضمير عائد على الأيام ، مع أن الأيام مفرده مذكر (يوم) فدل ذلك على أن الجمع غير العاقل في حكم المؤنث وكذلك الضمير الراجع إليه .

(٢) هذا هو البيت الذي أورده الزمخشري : =

ربيعة الضبي والشاهـــد فيه قوله تقنعت وملت حيث كان عائداً إلى العذارى ، والعذارى جمع عـــذراء وهي البكر . يصف إكرام أهله الضيوف وأنه لفرط إكرامهم تباشر الصبيات الأبكار ما يباشره الآباء .

وأما الجمع المذكر السالم فضمره بالواو نحو (الزيدون قاموا) لا غير.

قال صاحب الكتاب (وعن أبي عثمان : العرب تقـــول الأجذاع انكسَرْن لأدنى عدد ، والجذوع انكسرت ، ويقال لخمس خلون ولخمس عشرة خلت ، وما ذاك بضربة لازب) .

قال الشارح : اعلم أن هذا الشيء قـــد استعملته العرب استحسانا للفرق بين القليل والكثير ، فيقولون : الأجذاع انكسرن والجـذوع

= وإذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملّت

والشاهد فيه قوله تقنعت ، واستعجلت ، وملّت .

فألحق بالأفعال تاء التأنيث وجعل الفاعل فيها هو الضمير المستتر (هي) . وهذا دليل على أن جمع المونث السالم أو تكسيره يمكن أن يسند الفعل بعده إلى النون أو إلى الضمير المستتر. فنقول: تقنعن وتقنعت. واستعجلن واستعجلت . وملن وملّت .

وملّت من قولهم : مللت الخبز واللحم إذا جعلتـــه على الملّة وهي الرماد الحار .

انكسرت ، فيؤنثون الكثير بالتاء والقليل بالنون ، ومنه قولهم في التاريخ(لخمس خلون وأربع بقين) و (لخمس عشرة خلت،ولثلاث عشرة بقيَتْ) ، وقد قيل في تعليل ذلك أقوال ، أقربها ما ذهب إليه الجرجاني وهو أن التأنيث فيها لمعنى الجماعة والكثرة أذهب في معنى الجمعية من القلة ، والتاء حرف مختص بالتأنيث فجعلت علامةً فيما كان أذهب في الجمعية ، والنون فيما هو أقل حظاً في الجمعية ، لأن النون لا ترد للتأنيث خصوصا وإنما ترد على ذواتٍ صفتها التأنيث . والذي عندي في ذلك أن بناء القلة قد جرى عليه كثير من أحكام الواحد ، من ذلك جواز تصغيرها على ألفاظها من نحو أجيمال وأُثَيّاب ومنها جواز وصف المفرد من نحو: بُرْمةٌ أكْسَار [1] وثوب أسْمال ، ومنها عود الضمير إليه مفرداً من قوله تعالى « وإنَّ لَكُم في الأَنْعامِ لَعِبْرَةً نَسْقِيكُمْ مِمّا في بُطُونِه » [2] فلما غلبت على القلة أحكام المفرد عبروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع لئلا يتوهم فيها الإفراد ، وقوله (وما ذاك بضربة لازب) يريد بأمر ثابت يلزمك أن تأتي به بل أنت

---

(١) البرمة : القِدْر ، وبرمة أكسار : عظيمة موصّلة لكبرَها أو قدمها ، كأنهم جعلوا كل جزء منها كَسْراً ثم جمعوه .

(٢) النحل ٦٦ والشاهد في الآية الكريمة عود الضمير المفرد المذكر في (بطونه) على (الأنعام) وهو جمع قلة ، فدل على أن جمع القلة يعامل معاملة المفرد .

مخير إن أتيت به فحسن وإن لم تأت به فعربيّ جيد ، وهـــو من قولهم لزب الشيء يلزب لزوبا إذا ثبت ، ولازب أفصح من لازم .

فصل ، قال صاحب الكتاب (ونحو النخل مما بينه وبين واحدِه التاءُ يُذكَّر ويؤنث ، قال الله تعالى « كأنهم أعجاز نخل خاوية » وقال « منقعر » ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتبـــاس الواحد بالجمع ، وقال يونس : فإذا أرادوا ذلك قالوا : هذه شاةٌ ذَكَر وحمامةٌ ذَكَر .)

قال الشارح : قد تقدم أن هذا الضرب من الجمع مما يكون واحده على بنائه من لفظه وتلحقه تاء التأْنيث ليبين الواحد من الجمع ، فإنه يقع الاسم فيه للجنس كما يقع للواحد ، فإذا وصفته جاز في الصفة التذكيرُ على اللفظ لأنه جنس مع الإفراد ، والتأْنيثُ على تأويل معنى الجماعة ، وذلك نحو قوله تعالى « أعْجازُ نخـل خاويةٌ »[1] و « منقعر »[2] ،

---

(١) الحاقة ٧ والشاهد في الآية الكريم وصفه (النخل) بصفة مؤنثه (خاوية) على معني (الجماعة) .

(٢) من قوله تعالى – القمر ٢٠ – «تنزع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر» – والشاهد فيها وصفه (النخل) بصفة مذكـّرة (منقعر) على اعتبار أنه (جنس) .

ويجوز جمع الصفةِ مُكَسَّراً ومُصَحَّحاً نحو قوله تعالى « السحاب الثقال »[1] ، وقال تعالى « والنخل باسقات »[2] ، ويقع على الحيوان كما يقع على غيره نحو حمامة وحَمَام وبطة وبط وشاة وشاء ، ولا يُفصل بين مذكّره ومؤنثه بالتاء ، لأنك لو قلت للمؤنث (حمامة) وللمذكّر (حَمام) لالتبس بالجمع ، فتجنبوه لذلك واكتفوا بالصفة ، فإذا أرادوا الذَّكَر قالوا : حمامةٌ ذَكَرٌ ، وشاةٌ ذَكَرٌ ، وكذلك إذا أرادوا الأنثى قالوا : حمامةٌ أنثى ، وشاة أنثى ، حكى ذلك يونس فاعرفه .

فصل . قال صاحب الكتاب (والأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة على ضربين ، مختصة بها ، ومشتركة . فمن المختصة فُعْلَى وهي تجيء على ضربين ، اسماً وصفة ، فالاسم على ضربين ، غير مصدر كالبهمى والحمى والرؤيا وحزوى ، ومصدر كالبشرى والرجعى ، والصفة نحو حبلى وخنثى وربى .)

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على المؤنث بالتاء انتقل إلى الكلام

(١) الرعد ١٢ والشاهد فيها وصف (السحاب) بصفة مجموعة جمع تكسير .

(٢) ق ١٠ والشاهد فيها وصف (النخل) بصفة مجموعة جمع مؤنث سالماً (باسقات) .

على المؤنث بالألف ، وألفُ التـأنيث على ضربـين : مقصورة وممدودة . ومعنى قولنا (مقصورة) أن تكون مفردة ليس معهـا ألف أخرى فتُمَدّ ، إنما هي ألف واحدة ساكنة في الوصل والوقف فلا يدخلهـا شيء من الإعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ ، كأنها قصرت عن الإعراب كله ، من (القصر) وهو (الحبس) .

والألف تزاد آخراً على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن تكون للتأنيث.

والثاني : أن تكون مُلْحَقة .

والثالث : أن تكون لغير تأنيث ولا إلحاق بـل لتكسير الكلمة وتوفير لفظها .

والفرق بين ألف التأنيث وغيرها أن ألف التأنيث لا تُنون نكرة نحو حُبْلى ودُنيا ، ويمتنع إدخالُ عَلَمِ التأنيث عليهـا ، فلا يقال حبلاة ولا دنياة ، لئلا يُجمَعَ بين علامتي تأنيث .

والضربان الآخران يدخلها التنوين ، ولا يمتنعان من عَلَم التأنيث من نحو أَرْطى ومِعْزى[1] ، فـأَرْطى ملحق بجعفر وسَلْهب ،

---

(١) الأرطي : شجر ينبت بالرمل رائحته طيبة ، والمفرد أرطاة .

ومِعْزَى ملحق بدِرْهَم وهِجْرَع[1] . والذي يدل على ذلك أنك تنونه فتقول أرطىً ومعزىً وتَدْخُلُها تاءُ التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو أرطاة . وأما الثالث فهو إلحاقها لغير تأنيث ولا إلحاق نحو قَبَعْثَرىً وكُمَّثْرىً[2] ، فهذه الألف ليست للتأنيث لأنها منونة ، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي فيلحق قبعثرى به فكان زائداً لتكثير الكلمة .

وأما الألف التي للتأنيث فهي على ضربين ؛ ألف مفردة ، وألف تُلحق قبلها ألفٌ للمد فتنقلب الآخرة منهما همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة .

فأما الألف المفردة فإذا لحقت الاسم لم تَخْلُ من أن تلحق بناء مختصاً بالتأنيث أو بناء مشتركا للتأنيث وغيره . فمن المختص ما كان على فُعْلى ، بضم الأول وسكون الثاني ، نحو دنيا وحبلى ، فهذا البناء لا يكون إلا مؤنثاً ، والمراد بقولنا لا يكون إلا مؤنثاً أن ألفه لا تكون للإلحاق ولا لغيره ، لأنه ليس في الكلام مثل (جُعْفر) بضم الفاء

---

(١) الهِجْرَع : الخفيف ، الطويل المشوق .

(٢) القبعثري : الجمل العظيم الشديد ، والأنثى قبعثراة والكمثري فاكهة تسميها العامة الإجّاص ، وقال صاحب اللسان إنها اسم مؤنث لا ينصرف ، والمفرد كُمّثراة .

فيكون هذا ملحقاً به ، وزيادتها للتكثير قليلة لا يصار إليـــه ما وُجد عنه مندوحة مع أن غالب الأمر في الزيادة لغير الإلحاق أن تكون فيما زاد على الأصول على حدها في قَبَعْثَرَى و كُمَّثْرَى . هــذا رأي سيبويه وأصحابه . فأما على قياس مذهب أبي الحسن فيجوز أن يكون للالحاق بجخدب[1] . وقد أجاز السيرافي الإلحاق بجخدب وإن لم يكن من الأصول لأن حروفه كلها أصول ، ذكر ذلك في باب الجمع فيما كان ملحقاً بالأربعة . وقد حكى سيبويه على سبيل الشذوذ بُهْماة ، وقياس ذلك عند سيبويه أن تكون الألف فيه للتكثير لتعذر أن تكون للتأنيث إذ عَلَمُ التأنيث لا يدخل على مثله . وهذا البناء يجيء على ثلاثة أضرب؛ اسماً ليس بمصدر ،ومصدرا ، وصفة . فـــالأول نحو (البهمَى) وهو نبت ، والحمّــى ، والرؤيا لما يراه في منامـــه الإنسان ، و (حُزْوى) موضع بالدهناء من بلاد تميم ومنه (طُغْيا) اسم للصغير من بقر الوحش، حكاه الأصمعي بضم الأول وحكاه ثعلب بفتحه . والثـــاني هو المصدر كالرُّجعى بمعنى الرجوع ، والبُشْرى بمعنى البشارة ومن ذلك الزُّلفى بمعنى الإزلاف وهي القُربة والمنزلة من قوله تعالى « وما أَموالُكم ولا أَولادُكم بالتي تُقربُكم عِندَنا زُلْفَى »[2] أي إزلافاً . ومن ذلك الشُّورى بمعنى المشورة والسُّوآى بمعنى المساءة والحُسْنى بمعني الحسن

---

(١) الجُخْدَب والجُخْدُب والجُخَادِب : الرجل الضخم الغليظ .

(٢) سبأ ٣٧

والغُمَّى بمعنى الغم ، والثالث وهو الصفة نحو حبلى للحامل وخنثى لمن أشكل أمره بأَن يكون له ما للرجال والنساء جميعاً ، مأْخوذ من التخنثِ وهو الانعطافُ والتكسر ، و (رُبَّى) وهي الشاة التي وضعت حديثاً وجمعها رباب .

قال صاحب الكتاب (ومنها فَعَلى وهي على ضربين ؛ اسم كأَجَلى و دَقَرَى و بَرَدَى ، وصفة كجَمَزَى و بَشَكَى و مَرَطى.)

قال الشارح : يريد من المختص بالمؤنث (فَعَلى) بفتح الفاء والعين ، لأن ألفه لا تكون للإلحاق لأنه ليس في الرباعي مثل (جَعَفَر) بفتح الفاء والعين فكانت للتأْنيث لِما ذكرنا ، فمن ذلك (أَجَلى ، و دَقَرَى ، و بَرَدَى) ، وهي أسماء مواضع . وقالوا في الصفة (جَمَزى ، و بَشَكى ، و مَرَطى) ، فالجَمَزَى من السرعة ، يقال هو يعدو الجَمَزَى أي هذا الضرب من العدو ، وقالوا حمار جَمَزَى أي سريع ، قال الشاعر : [1]

كأَني ورحلي إذا رُعْتُها على جَمَزَى جازىءٍ بالرمال

---

(١) الشاهد في البيت ورود (جَمَزي) صفة بمعنى السريع ويشير تعليق ابن يعيش أنه يستعمل مصدراً أيضا ، فكأن معنى الجمزي الإسراع ، والمصدر يصح الوصف به كما قالوا رجل عَدْل .

وذلك كما يقال : رجل عَدْل وماء غور ، و (البَشَكَى) مثله ، يقال عدا البشكى ، وناقة بشكى أي سريعة ، وكذلك (المَرَطى) ضرب من العدو سريع ، قال الأصمعي : هو فوق التقريب ودون الإهداب .

قال صاحب الكتاب (ومنها فُعَلى كشُعَبَى وأُرَبَى) .

قال الشارح : كذلك هذا البناء يختص بالتأنيث لامتناع أن يكون للإلحاق ، إذ ليس في الأصول ما هو على هذا المثال ، (فشعبى) مكان ، و (أُرَبَى) من أسماء الداهية .

قال صاحب الكتاب (ومن المشتركة فعلى ، فالتي ألفها للتأنيث أربعة أضرب ؛ اسم عين كسلمى ورضوى وعوى، واسم معنى كالدعوى والرعوى والنجوى واللومى ، ووصف مفرد كالظمأى والعطشى والسكرى ، وجمع كالجرحى والأسرى .)

قال الشارح : المراد (بالمشترك) أن يكون البناء مما يشترك فيه المذكر والمؤنث ، وذلك بأن يكون الاسم الذي في آخره ألف زائدة على وزن الأصول نحو (فَعْلَى) فإنه يكون على مثال (جَعْفَر) فيجوز أن يكون ألفه للإلحاق ، ويجوز أن يكون للتأنيث فيحتاج حينئذ إلى نظر واستدلال ؛ فإن كان مما يسوغُ إدخالُ تاءِ التأنيثِ عليه لم تكن

الألف في آخره للتأنيث ، وكذلك إن سُمع فيها التنوين فليست للتأنيث لأن ألف التأنيث لا يدخلها تنوين لأنها تمنع الصرف ، ولا يدخل عليها عَلَمُ التأنيث إذ عَلَمُ التأنيث لا يدخل على مثله ، وإن امتنعت من ذينك فهي للتأنيث .

وإذا كانت للتأنيث فلها أربعة مواضع ، أحدها أن يكون اسم عين ، وهو ما كان شخصاً مرئيا نحو (سَلْمى) وهو اسم رجل و(سَلْمَى) أحد جبلي طيء وكأن العَلَم منقول منه . ومن ذلك (رَضْوَى) وهو اسم جبل بالمدينة ، و(عوّى) من منازل القمر وهي خمسة أنجم يقال لها ورك الأسد .

الثاني أن يكون اسم معنى وهو ما كان مصدراً (كالدّعوى) بمعنى الادعاء و(الرّعوى) أيضاً مصدر الارْعِواء ، يقال ارعوى عن القبيح إذا رجع عنه ، وهو حسن الرّعو والرّعو والرّعْوى ، ومن ذلك (النجوى) بمعنى المناجاة وهي المسارّة ، ومنه قوله تعالى « وإذ هم نجوى »[1] ولذلك وحّد وهم جماعة ، لكونه مصدراً ، جعلوا نفس النجوى مبالغة كما يقال رجل عدل وقوم رضى ، وكذلك (اللَّوْمى) بمعنى اللوم ، أنشد أبو زيد :[2]

---

(١) الإسراء ٤٧ .

(٢) الشاهد في البيت ورود اسم على وزن (فَعْلى) هو (اللّوْمى) بمعنى المصدر أي (اللوم) .

أَمَا تَنْفكّ تركَبُني بِلَوْمَى بَهِجْتَ بها كما بَهِجَ الفصيل

أي تعلوني باللوم إلا أنه أنث فقال بها لأن الألف للتانيث .

الثالث أن يكون صفة وهي على ضربين ؛ تكون مفردا وتكون جمعا ، فالمفرد يكون مؤنث فعلان وهو نظير أفعل فعلاء نحو (أحمر وحمراء) في أن مؤنثه على غير بناء مذكّره ، والجمع أن يكون جمع (فعيل) بمعنى (مفعول) مما هو آفة وداء نحو جريح وَجرْحى ، وأسير وأسْرى ، وكليم وكَلْمَى ، وقد تقدم الكلام عليه في الجمع .

قال صاحب الكتاب (والتي ألفها للإلحاق نحو أرطى وعلقى لقولهم أرطاة وعلقاة .)

قال الشارح : قد تقدم القول أن هذا البناء يكون مذكرا ويكون مؤنثا ، فإذا امتنعت ألفه من التنوين ودخول التاء عليها دَلّ ذلك على أنها للتأنيث ، وإذا سُمع فيها التنوين وسائغ دخولُ التاء عليهـا نحو (أرْطَى وَعلْقى وأرطاة وعلقـاة)[1] . فإن تنوينه يدل على انصرافه ، ولو كان الألف فيه للتانيث لكان غير مصروف كحبلى وسكرى ، وإذا لم تكن للتانيث كانت للإلحـاق وذلك لأنه

---

(١) العلقى : نبات .

على أبنية الأصول ، والإلحاق معنى مقصود ويفيد فائدة ما هو مزيد للتكثير ولم يرد به الإلحاق لأن كل إلحـــاق تكثير وليس كل تكثير إلحاقاً فاعرفه .

قال صاحب الكتاب (ومنها فعلى، فالتي ألفها للتأنيث ضربان، اسم عين كالشيزى والدفلى وذفرى فيمن لم يصرف وجمع كالحجلى والظربى في جمع الحجل والظربان ، ومصدر كالذكرى ، والتي للإلحاق ضربان ، اسم كمعزى وذفرى فيمن صرف، وصفة كقولهم رجل كيصى وهو الذي يأكل وحده ، وعزهى عن ثعلب ، وسيبويه لم يثبته صفته إلا مع التاء نحو عزهاة .)

قال الشارح : قوله (ومنها) يريد ومن المشتركة (فِعْلى) بكسر الفاء وسكون العين ، فهذا البناء يكون أيضاً مؤنثا ومذكرا ؛ فالمؤنث ما كانت ألفه للتانيث،واعتبارُه بامتناعِ الصرف وامتناعِ علامةالتأنيث من الدخول عليه ، وذلك على أربعة أضرب : اسم عين ومصدر وصفة وجمع ، فالأول وهو العين نحو (الشِّيزى)وهو خشب أسود يُتَّخَذُ منه القصاع ، و (الدِّفْلَى) وهو نبت وفيه لغتان الصرفُ وتركُه، فمن صرفه جعل ألفه للإلحاقِ بدِرْهَم ومن لم يصرفه جعله مؤنثا ، وكذلك (ذِفْرى) وهو من القفا ما وراء الأذن وهو أول ما يعرف من البعير، يقال ذفرى أسيلة ، وفيه أيضا لغتان الصرفُ وتركه .

وأما الثاني وهو المصدر فقالوا ذكرته (ذِكْرى بمعنى الذُّكْر ، قال الله تعالى « إن في ذَلِكَ لَذِكْرَى »[1] وقال « تَبْصِرَةً وذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيب »[2] فامتناع تنوينه مع أنه نكرة دليل على أن ألفه للتأنيث .

الثالث وهو الصفة زعم سيبويه أن (فِعْلَى) لم يرد صفة إلا وفيه تاء التأنيث نحو قولهم رجل (عِزْهاة) وهو الذي لا يطرب للهو تكبرا ، و (سعْلاة) وهي أخبث الغول، وحكى أحمد بن يحيي (عِزْهى) بغير تاء ، وقالوا (رجل كيصى) للذي يأكل وحده،وسيبويه منع أن يكون (فِعْلى) صفة إذا كانت ألفه للتأنيث ، فأما ما ذكروه فإن ألفه للالحاق بدليل دخول التاء عليه .[3]

وأما الرابع وهو ما كان جمعا من هذا البناء فلم يأت إلا في حرفين، قالوا (حِجْلى) في جمع (حَجَل) و (ظِرْبى) في جمع ظَرِبان[3] ، وقد تقدم الكلام عليهما في الجمع ، وقالوا (الدِّفْلى) يقع للواحد والجمع وهو بالجنس أشبه منه بالجمع .

قال صاحب الكتاب (والأبنية التي تلحقها ممدودة فعلاء ، وهي على

---

(١) الزمر ٢١

(٢) ق ٨ .

(٣) الظربان دويبة كريهة الرائحة .

ضربين ؛ اسم وصفة، فالاسم على ثلاثة أضرب، اسم عين مفرد كالصحراء والبيداء،وجمع كالقصباء والطرفاء والحلفاء والأشياء ، ومصدر كالسراء والضراء والنعماء والبأساء .)

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على أبنية الألف المقصورة انتقل إلى الكلام على أبنية الممدودة ، وقد تقدم بيان معنى المقصورة والممدودة فمن أبنية الممدودة (فَعْلاء) بفتح الفاء منها ، وهي ضربين اسم وصفة . فالاسم على ثلاثة أضرب :

مفرد واقع على عين كالصَّحراء والبَيداء ، فالصحراء البَرّية وقيل لها ذلك لاتساعها وعدم الحائل فيها ومنه لقيته صَحْرةَ بحرةَ أي من غير حائل ، والبَيْدَاء المفازة ماخوذ من باد يبيد إذا هلك لأنها موحشة مُهْلِكة ، وقيل لها مفازة على طريق التفاؤل بالسلامة كما قيل للمعْوَج أحْنف والحَنَفُ الاستقامة ، وقيل المفازة ماخوذ من قولهم فوّز إذا هلك فيكون إذن كالبيداء والأول أمثل لاحتمال أن يكون فوّز ماخوذا من المفازة كأنه ركب مفازة فهلك ،وقالوا الجَرْباء للسماء كأنهم جعلوا الكواكب كالجرب لها ، فعلى هذا أصلُها الصفةُ ، وإنما غلبت فصارت اسما بالغلبة ، وقالوا الجَمّاء من قولهم الجماء الغفير أي جماعتهم لم يتخلف منهم أحد فهو اسم وليس بمصدر .

وأما الجمع فنحو القَصْبَاء والطَّرْفَاء والحَلْفَاء والأشياء،وهذه

الاسماء مفردة واقعة على الجمع ، فلفظها لفظ الإفراد ومعناها الجمع ، هـذا مذهب سيبويه ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي أنه قال : واحد الطرفاء طرفة ، وواحد القصباء قصبة ، واحد الحلفاء حلفة ، فهذا وحده مكسور العين ، وليس الخلاف في تكسيرها وعدم تكسيرها إنما موضع الخلاف أن هذه الأسماء هل هي بمنزلة القوم والإبل لا واحد لها من لفظهـا أو هي بمنزلة الجامل والباقر في أن لها واحدا من لفظها وهو جمل وبقرة . وأما (أشياء) فإن أصلها شيئاء على زنة (فعلاء) كقصباء وطرفاء إلا أنهم كرهوا تقارب الهمزتين فحولوا الأولى إلى موضع الفاء فقالوا أشياء على زنة لفعاء والأصل فعلاء والذي يدل على أنه مفرد تكسيرهم إياه على أشاوى وفيه خلاف قـد ذكرتـه في شرح الملوكي وقد استقصيت الكلام فيه هناك .

وأما المصدر فنحوا السّراء والضّرّاء ، بمعنى المسرّة والمضّرة ، والنَّعْماء بمعنى النعمة ، قال الله تعالى « ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته »[1] والصواب أنها أسماء للمصادر وليست أنفسها، فالسراء الرخاء والضراء الشدة والنعماء النعمة ، فهي أسماء لهذه المعاني ، فإذا قلنا إنهـا مصادر كانت عبارة عن نفس الفعل الذي هو المعنى وإذا كانت أسماء لها كانت عبارة عن المحصل لهذه المعاني .

---

(١) هود ١٠ .

قال صاحب الكتاب (والصفة على ضربين ، ما هو تأنيث أفعل ، وما ليس كذلك ، فالأول نحو سوداء وبيضاء، والثاني نحو امرأة حسناء، وديمة هطلاء ، وحلة شوكاء ، والعرب العرباء .)

قال الشارح : هذه الأسماء كلها صفات لأنها جارية على الموصوفين نحو هذه امرأة حسناء ، ورأيت امرأة حسناء ، ومررت بامـــرأة حسناء ، وكذلك البقية . والغالب على هذا البناء أن يكون مؤنث (أفْعَل) ، وبابُه الألوانُ والعيوبُ الثابتة بأصل الخلقة نحو أبيض وبيضاء وأسود وسوداء وأزرق وزرقاء، وقالوا في العيوب أعمى وعمياء وأعرج وعرجاء وأعور وعوراء . وقد جـــاء لغير (أفعل) ، قالوا امرأة حسناء أي جميلة ولم يقولوا رجل أحسن حتى يقرنوه بمِنْ فيقولوا رجل أحْسنُ من غيره ، وقالوا ديمةٌ هطلاء ، أي دائمة الهطل ، ولا يكادون يقولون مطر أهطل ، وقالوا صلة شَوْكاء للجديدة ، هكذا قال أبو عبيدة كأنها تشوك لجدتها لأن الجديد يوصف بالخشونة ، وقالوا العرب العرباء أي الخالصة كما يقال العاربة . وقالوا امرأة عجزاء للكبيرة العَجُز ، وإذا أرادوا الرجل قالوا رجل آلى ولم يقولوا أعجز ، وقالوا داهيـة دهياء كأنهم رفضوا أفعل في هذه الصفات لقلة وصف المذكر بها ، فهذا البناء أعني (فعلاء) المفتوح الأول على اختلاف ضروبه لا تكون الهمزة في آخره إلا للتأنيث فلا ينصرف لذلك ، وهي بدل من ألف التأنيث

بخلاف المضموم أوله والمكسور نحو قوباء [1] وعِلباء وذلك أنه ليس في الكلام فَعلال بفتح الفاء فيكون هذا ملحقا به إلا فيما كان مضاعفا نحو الزّلزال والقَلْقال ، وحكى الفراء ناقة بها خَزْعال أي ظلع وروى ثعلب قهقار للحجر الصلب ، وزاد أبو مالك قَسْطال للغبار ، فإن صحت الرواية حمل على أن المراد خَزْعَل وقهقر وقسطل والألف إشباع عن الفتحة قبلها على حد : * تنقاد الصياريف * [2]

قال صاحب الكتاب (ونحو رحضاء ونفساء وسيراء وسابياء وكبرياء وعاشوراء وبركاء وبروكاء وعقرباء وخنفساء وأصدقاء وكرماء وزمكاء) .

قال الشارح : وقد جاءت ألف التأنيث في أبنية مختلفة غير فعلاء فمن ذلك (الرُّحَضاء) وهو عَرق الحمى مأخوذ من رحض الثوب إذا غسله كأن عرق الحمى يغسل المحموم ،وهو بضم التاء وفتح العين وهمزته للتأنيث وليست للإلحاق لأنه ليس في الكلام مثل فُعَلال فيكون ملحقا به ،ومثله (العُرَواء) وهي قَرّة الحمّى ومَسُّها أولَ ما تأخذ ،من عرا

(١) القوباء : مرض يخرج في جلد الإنسان .

(٢) – من بيت للفرزدق هو :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف

والشاهد فيه إشباع كسر (الصيارِف) ياء للضرورة .

يَـعْـرو ، وقالوا (نُفَـسَـاء) للمرأة حين تضع حملها،ومن ذلك(سِيَـراء) بكسر الأول وفتح الثاني وهو من البرود فيه خطوط كالسيور ، وقيل هو الذهب ، قال النابغة : [1]

صفراءُ كالسِّيراءأكْمِـلَ خَلْقُـها   كالغُـصْـن في غُلَـوائه المُتـأَوِّدِ

وقالوا (سابياء) للمشيمة التي تخرج مع الولد ، وإذا كثر نسل الغنم فهي السابياء ، [2] وهو مأخوذ من سَبْيتَ الخمر إذا حملتها من بلد إلى بلد لخروجها من مكان إلى مكان ، ويجوز أن يكون من أسابيّ [3] الدم وهو طرائقه لأن المشيمة لا تنفك من دم ، (والكبرياء) مصدر كالكبر بمعنى العظمة،(وعاشوراء) اليوم العاشر من المحرم خاصة وهو(فاعولاء) من العشرة ،و(بُرَكاء) معناه الثبات في الحرب وهو من البروك يقال : براكِ براكِ وكذلك (بَرُوكاء) [4]،و(العَـقْـرَباء) الأنثى من العقارب،

---

(١) الشاهد في البيت ورود كلمـــة على وزن(فِعَلاء) هي (السِّيَراء) .
والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر .
وغلواء الغصن طوله وارتفاعة ، والمتأود المتثنى .

(٢) السابياء : الماء الكثير الذي يخرح على رأس الولد . وقيل هي المشيمة .
ويطلق اسم السابياء على المواشي الكثيرة وعلى المال الكثير .

(٣) الإسبة والإسباءة الطريقة من الدم والجمع أسابيّ .

(٤) البَرُوكاء ، والبُرَاكاء ، والبَرَاكاءُ : الثبات في الحرب والبَرَاكاء : ساحة القتال . ويقال في الحرب : براكِ براكِ أي ابركوا واثبتوا .

و (الخَنْفسَاء) من حشرات الأرض معروفة، يقال خُنْفَس وخُنْفساء، و (أصدقاء وكُرماء) من الجموع التي وقعت ألف التأنيث في آخرها كما وقعت المقصورة في آخر حبالى وسكارى، وهو كثير في (فعيل) نحو شَقيّ وأشقياء وتَقي وأتقياء، ومثل كريم وكرماء وحنيف وحُنفاء، وقالوا شاهد وشهداء وشاعر وشعراء، وأما زِمِكّاءُ [1] فهو ذنب الطائر والقصر فيها الفاشي.

قال صاحب الكتاب (وأما فِعْلاء وفُعْلاء كعلباء وسيساء وحُوّاء ومُزّاء وقُوباء فألفها للإلحاق.)

قال الشارح: أما ما كان على (فِعْلاء) و (فُعْلاء) بكسر الأول وضمه وسكون الثاني منه فإنه مصروف منون لأن همزته ليست للتأنيث بخلاف الهمزة في نحو صحراء وبيداء، فالمكسور الأول نحو عِلْباء وحِرْباء وسِيساء، والعلباء عصب الناقة يقال منه عَلِب البعير وناقة مُعْلبة إذا داء جانباً عنقها [2]، والحرباء دويبة أكبر من العظاءة

---

(١) الزّمَك: إدخال الشيء بعضه في بعض. والزِّمِكّى والزِّمجّي أصل ذنب الطائر أو هو الذنب كله، وقد ورد مقصورا وممدودا، فيقال: الزّمكّى والزِّمِكّاء.

(٢) العِلْباء: عصب العنق، وهو مذكّر، وتثنيته علباوان أو علباءان وهما عصبان يميناً وشمالا بينهما نبت العنق. وعَلِبَ البعير عَلَباً أي أصابه داء في عصبَيْ العنق فترم منه الرقبة وتنحني.

وداءَ يَداءُ داء (على مثال شاء يشاء) إذا أصابه داء خاصة في جوفه. ويقال: أداء يُدِيء وأدوأ: مرض.

تستقبل الشمس وتدور معها حيث دارت وتتلون ألوانا بحر الشمس قيل هو ذكر أم حُبَيْن[1] ، والسِّيساء الظهر قال أبو عمرو : السيساء من الفرس الحارك[2] ومن الحمار الظهر ، ومنه القِيقاء والزيزاء للأرض الغليظة ، فهذا كله ملحق بسِرْواح ولذلك انصرف كما أن سِرْوَاحاً منصرف والهمزة فيه بدل من ياء والأصل عِلْباي وحِرْباي وسِيساي فوقعت الياء طرفاً من ألف زائدة فقلبت ألفاً ثم قلبت الألف همزة كما قلنا في كساء ورداء بخلاف همزة فَعْلاء نحو صحراء وحمراء فإن الهمزة فيه بدل من ألف التأنيث . فإن قيل ما الدليل على أن الأصل علباي وحرباي بالياء دون أن يكون علباواً وحرباواً بالواو فالجواب أن العرب لما أنثت هذا الضرب وأظهرت هذا الحرف المنقلب لم تظهر إلا ياء وذلك نحو دِرْحاية للضخم القصير ودِعْكاية[3] ، فظهور الياء في المؤنث بالهاء دلالة على أن الهمزة في حرباء وعلباء منقلبة عن ياء لا عن واو .

وكذلك المضموم الأول نحو (اُلحوّاء والُمزّاء والقُوباء) كله

---

(١) أمّ حُبَيْن : دويبة على خلقة الحرباء وقيل هي أنثى الحرباء : عريضة الصدر كبيرة البطن . وقيل : أم حبين دويبة على قدر الخنفساء يلعب بها الصبيان .

(٢) الحارك : أعلى الكاهل

(٣) دعْكاية : كثير اللحم .

مصروف لأنه ملحق بقُرْطاس وقُرْطاط ، فالُحوّاء نبت يشبه لونه لون الذئب ، الواحدة حُوّاءة . والمُزّاء من أسماء الخمر يقال مزة ومزاء للذيذ الطعم وهو من أسمائها وليس صفة . والقوباء داء معروف يتقشر فإذا تفل عليه يبرأ ، وفيه لغتان : قُوَباء بفتح العين وقُوْباء بالإسكان ، فمن فتح العين كان من باب الرُّمَضاء والعُرَواء لا ينصرف لأنه ليس في الأبنية فُعَلال بضم الفاء وفتح العين فيلحق به فكانت همزته للتأنيث فلم ينصرف ، ومن أسكن وقال قُوْباء كان ملحقاً بقُرْطاس فهو منصرف لذلك ومثله الُخشّاء وهو العظم الناتىء وراء الأذن ، قال ابن السكيت : ليس في الكلام فُعْلاء بضم الفاء وسكون العين إلا حرفان الُخشّاء والقوباء فاعرفه .

• • •

- ٤ -
الاندلس

استقرت مناهج النحو في المشرق العربي ؛ في البصرة والكوفة وبغداد ، وتأكد دور النحو في بناء الفكر الإسلامي لأنه كان وسيلة أساسية من وسائل فهم النص القرآني الكريم . وحين دخل الإسلام الأندلس أقبل أهلها على تعلم العربية وتعليمها ، وشأن فروع العلم الأخرى كان المتّجَه دائماً نحو المشرق . غير أن النحو لم يبدأ يأخذ طريقه نحو الشكل العلمي هناك إلا حين استقلت دولة أموية في الأندلس على يد عبد الرحمن الداخل سنة ١٣٨ هـ .

بدأ الأندلسيون يرحلون إلى المشرق طلبا للعلم ،وأقبل عددمنعلماء المشرق إلى الأندلس يحملون علمهم إلى أهلها ، وكان منهم أبو علي القالي الذي ظل في قرطبة حتى توفي بها سنة ٣٥٦ هـ .

ورغم أن النحويين الأندلسيين الأوائل كانوا أكثر إقبالا علىالكوفة بسبب إقبالهم على القراءات فإن كتاب سيبويه احتل عندهم مكان الصدارة من حيث الدرس والحفظ والشرح والتعليق عليه، فشرحه عدد كبير ؛ منهم : أبو بكر الخشني ، وابن الطراوة ، وابن خروف ، وابن الباذش وابن الضائع وغيرهم . ويتوالى علماء الأندلس في الأخذ عن مذاهب البصرة والكوفة وبغداد ، لكنهم لا يخضعون خضوعاً كاملاً للنحو المشرقي، بل يضيفون إليه ما يتوصلون هم إليه . ولعل أهم نحاة الأندلس هم : محمد بن موسى الأفشنيق (ت ٣٠٧هـ)

الذي يغلب على الظن أنه أول من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس ، ومحمد ابن يحيى الرّباحي (ت ٣٥٨ هـ) وأبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) صاحب كتاب « طبقات النحويين واللغويين »، والأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، وابن السيد البطليَوسي (ت ٥٢١هـ) ، وابن الطرّاوة (ت ٥٢٨هـ) ، وابن الباذش (ت ٥٣٨ هـ) ، والسهيلي (ت ٥٨٣ هـ) وابن مضاء الذي نختاز لك من كتابه هنـــا نصا ، وابن خروف (ت ٦١٠ هـ) وابن هشام الخضراوي (ت ٦٤٦ هـ) وغيرهم .

وفي القرنين السابع والثامن ظهر عدد من علماء النحو لم يستقروا جميعاً في الأندلس لما توالى عليها من ويلات ، منهم ابن عصفور (ت٦٦٣) ، وابن مالك (أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله الطائي) وقـــد رحل من الأندلس واستوطن الشام حيث سمع من السخاوي في دمشق ، ومن ابن يعيش شارح المفصل في حلب ثم تصدر للتدريس في حلب ودمشق حيث توفي سنة ٦٧٢هـ، وهو صاحب (الألفية) المشهورة التي ظلت مسيطرة على مناهـــج التدريس النحوي حتى وقتنا الحاضر . وبعد ابن مالك نجد ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) ، وأبا حيان الذي رحل إلى المشرق واستقر به المطاف في القاهرة حيث توفي سنة ٧٤٥ هـ .

ولقد أكثرنا من ذكر أعلام المدرسة الأندلسية لنلفت النظر إلى إقبال أهل الأندلس على النحو تعلما ثم شرحا وتعليقا وتأليفا ، ولنؤكد أن الصفة الغالبة على النحو الأندلسي كانت في نفس مسار النحو المشرقي ، بل إن الألفية — ومؤلفها أندلسي الأصل هي التي سادت تدريس النحو في المشرق كما رأيت . نقول هذا لأنا سوف نتوفر هنا على قراءة نص من كتاب أندلسيّ أحيط بدعاية غير قليلة ، وبذل بعض المحدثين جهودا كبيرة للفت الأنظار إليه والترويج له ، حتى كاد يقر في أذهان بعض الدارسين أن ما احتواه هذا الكتاب إنما يمثل الطابع العام للمدرسة الأندلسية ، ولا بأس الآن من أن ننتقل إلى الحديث عن هذا الكتاب ، وهو :

كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء

وابن مضاء هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) ، تولى القضاء في دولة الموحّدين ، وكان ظاهريّ المذهب . وقد كتب كتابه « الردّ على النحاة » يهدم فيه الأصول التي قام عليها النحو العربي في المشرق ، وليس عجيبا لدى المتتبعين للفكر الإسلامي أن يتصدى ابن مضاء لنقد النحو العربي ، فالحق أنه لم يكن يقصد هدم النحو لذاته ، وإنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقي الذي اشترك هو في الثورة عليه ، وقد لفت إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف محقق الكتاب فقال : « إن من يرجع إلى نصوص (كتاب الرد على النحاة) يلاحظ ملاحظة واضحة ، أن صاحبه ثائر على المشرق ، وهي ثورة تعتبر امتداداً لثورة سيده عليه ، وأيضاً فإنه يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب ، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب ، ومن يعرف ؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين على هذه الثورة ، إن لم يكن المؤلب الأول كما يقضي بذلك منصبه . والغريب أنه لم يعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق ، وإنما عني بالتأليف ضد النحو الشرقي ، فقد صب عنايته كلها على النحو . »[١]

و« كتاب الرد على النحاة » ينبني في أساسه على هدم نظرية (العامل) التي هي أساس النحو العربي ، وقد قدم ابن مضاء لكتابه بمقدمة « ظاهرية » يكشف فيها عن صلة النحو بالدين مؤكدا أنه إنما يعمل بتعاليم الدين في تقديم النصيحة للمسلمين ، ثم يختار مواضع يحاول فيها إثبات خطأ النحاة في تأسيسهم لنظرية العامل ، مشيراً إلى أن ابن جني قد سبقه إلى أن الألفاظ ذاتها ليست هي التي تعمل الإعراب في الكلام .

ولسنا هنا بصدد دراسة هذه القضية ، لأن هذا الكتاب مقصود به تقديم نصوص من مختلف المذاهب النحوية مع التعريف العام بها ، ولكننا نلفت أن

---

(١) ابن مضاء : الرد على النحاة ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ١١ – ١٢

الكتاب وجد ترحيباً كبيراً كما ذكرنا ، وليس عجيباً أن يقدمه الدكتور طه حسين في إحدى جلسات المجمع اللغوي بالقاهرة مشيراً إلى أن الأندلس تقع في (الغرب) وأنه لو أتيح لهذا الغرب أن يستمر في نقده للمناهج الشرقية لأدى ذلك إلى تغيير جوهري في نمط الحياة عند العرب ، ونحن نذكر طريقة تقديم طه حسين للكتاب كي لا يغفل الدارس عن بعض الاتجاهات الحديثة في محاولة نقض النحو العربي أو نقده على أقل تقدير .

وقد اتجه هذا الاتجاهَ بعضُ المحدثين مصورين للناس أنهم يقدمون شيئاً جديداً على النحو العربي ، وذلك حين أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه (إحياء النحو) [١] على أساس هدم نظرية العامل ، وجُلّ ما وضعه الأستاذ في كتابه مأخوذ من كتاب ابن مضاء ، ومرة أخرى لا نجد غرابة في أن يقدم الدكتور طه حسين للكتاب بمقدمة طويلة يدعو الناس فيها إلى النظر فيما يقدمه الأستاذ إبراهيم مصطفى ومتابعته على (إحياء) النحو العربي ،غير أن الكتاب لم يسلم من النقد ، فقد أصدر الأستاذ محمد عرفه كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) [٢] يبين فيه الأخطاء التي وقع فيها صاحب (إحياء النحو) ، شارحا الأسس التي بنى النحويون عليها نظرية العامل . ثم دافع الأستاذ عباس حسن عن (العامل) في كتابه (النحو الوافي) [٣]، ومهما يكن من أمر فإن كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى لم يؤد إلى النتائج التي كان يهدف إليها أصحاب (التجديد) .

والآن ، نستطيع أن ننتقل إلى النص الذي اخترناه من كتاب ابن مضاء، وقد آثرنا أن نثبت مقدمة الكتاب حتى تستطيع أن تتبين دوافع الرجل واتجاهاته في تأليف الكتاب .

* * *

---

(١) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو – القاهرة ١٩٣٧

(٢) طبع بمطبعة السعادة بمصر ١٩٣٧ .

(٣) الجزء الرابع ص ٧٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

[فاتحة الكتاب]

قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدلُ ، العالمُ الناصرُ المحقّقُ الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مَضاء اللخمي ، أدام الله بركته ، ونوّر بنور الإيمان خلده ، وفسح أجَله ، ونفعه بالعلم الذي حمَله :

الحمدُ لله على ما مَنَّ به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذي نزل به القرآن ، والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان ، وعلى آله وَصحْبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهديّ المعلوم ، وعن خليفتيه : سيّدَيْنا أميرَيْ المؤمنين ، الوارِثَيْن مقامه العظيم . وأَصِلُ الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مُبْلِغ مقاصدهم العليّة إلى غاية التكميل والتتميم .

أما بعد ، فإنه حملني على هذا المكتوب قولُ الرسول صلى الله عليه وسلم (الدينُ النصيحةُ) وقوله (مَنْ قال في كتاب الله برأيه فأصاب

فقد أخطأ) ، وقوله (من قال في كتاب الله بغير علم فَلْيَتَبَوَّأْ مقعده من النار) ، وقوله (من رأى منكم منكراً فليغيِّرْه بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه .)

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشان إن كان مِمَّنْ يحتاطُ لدينه ، ويجعل العلمَ مُزلِفاً له من ربه ، أن ينظر ؛ فإن تبيَّن له ما نبيِّنُه رجع إليه،وشكر الله عليه؛ وإن لم يتبين له فليتوقَّف تَوَقُّفَ الورِع عند الإشكال ؛ وإن ظهر له خلافُه فَلْيُبَيِّنْ ما ظهر له بقول أو كتابة .

وإني رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلامِ العرب من اللحن ، وصيانتِه عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغَوْا ؛ إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعَّرَتْ مسالكُها ، ووَهَنَتْ مبانيها ، وانحطَّت عن رُتْبة الإقناع حججُها ، حتى قال شاعر فيها :

تَرْنُو بطرْفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعفَ من حُجَّةِ نحوي

على أنها إذا أُخذت المأخذ المبَّرأ من الفضول ، المجرَّد عن المحاكاة والتخييل ، كانت من أوضح العلوم برهانا،وأرجح المعارف عندالامتحان ميزانا ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون .

ومَثَلُ هذا المكتوبِ وكتب النحويين ، كَمَثَلِ رجال ، ذَوِي أموال ، عندهم الياقوتُ الرائـــق ، والزَّبَرْجَدُ الفائق ، والذهبُ الإبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذي صُفِّي حتى ظُنَّ زبرجدا ، والنحاس الذي عولج حتى حُسِبَ عَسْجدا ، ما هو أبهَى منظرا ، وأعظمُ في مَرْأى العين خطرا ، وأكثرُ عِدّة ، وأجدُّ جِدّة ، حتى صاروا بها ألْهَج ، وظنوا أنهم إليها أحوج ، فأتاح الله لهم رجلا ناصحا ، وناقدا باصرا ، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة المونِقَة ، فقال ، لهم : قال رسول صلى الله عليه وسلم (الدين النصيحـــة) وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب ، هذا الذي اتخذتموه عُدَّة للدهر وظننتموه أمانا من الفقر ، بعضُه مال ، وبعضُه لَمْعُ آل ، والياقوتُ يُخْتبر بالنار ، فيزيد حسنا بالاختبار ، والزجاجُ لا يثبت للنار ولا يصبر عليها ، والزبرجد يُذيب أعْيُن الأفاعي إذا أُدني إليها . وَطفق يأخذ معهم في هذه الأساليب ، ويأتيهم فيها باذلا جهدَه ، ومستنفرا جُنده ، بالغرائب والأعاجيب ، ليوقع لهم اليقين ، بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين ، فبعضهم أثنى وشكر ، وأُتمر لما أمر ، واستبدل بما يَعُرّ ويَضُرّ ، ما ينفع لدَى اللَّزبات ويسر[1] ، وبعضهم تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجَمهم الزمان عَجْمة ، وضَغَمَتْم الحوادث ضَغْمة ، وأصابت مدينتَهم أزمةٌ ، فمَنْ حزم ،

---

(١) اللزبات : الشدائد . مفردها : لزبة .

وعمل منهم بما علم ، تخلص منها تَخَلُّصَ الشهاب من الظلماء،ومن أعرض عنه،وأنِف منه،هلك هلاك العجماء في الفيفاء ، عند عدم الرَّعْي والماء.

وكذلك من أَخذَ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه ، واستعاض من تلك الظنون ـ التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشارع صلى الله عليه وسلم أمارةً للأحكام ، ولا كظنون الطب التي جُرِّبت وهي في الغالب نافعة في الأمراض والآلام ـ العلومَ الدينية ، السَّمعيَّة منها والنظرية ، التي هي الجُنَّة ، والهادية إلى الجنَّة ، فقد نفعه الله بالتعليم وهداه إلى صراط مستقيم. وأما من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ، ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق عِلَلِ النحو ومسلِّيات الأخبار ، فقد أساء الاختيار ، واستحبَّ العمى على الإبصار :

وما انتفاعُ أخي الدنيا بناظره
إذا استوتْ عندهْ الأنوارُ والظُّلَمُ

ولعل قائلا يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراء بالخلاء [1] ،

---

(١) مأخوذ من مثل قديم هو : كل مُجْرٍ في الخلاء يُسرّ . ويضرب لمن لا يعرف ما عند غيره فيتصور نفسه سابقاً للجميع .

المضاهي بنفسه الحَفِيّ ذكاءً وأيّ ذكاء ، أتزاحم بغير عَوْد [1] ، وتكاثر بِرّ ذلك الجَوْد :

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يستطع صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيس [2]

هل أنت إلا كما قال :

كناطحٍ صخرةً يوماً ليَفْلِقَها
فلم يَضِرْها وأوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ

أتُزْري بنحويي العراق ، وفضلُ العراق على الآفاق كفضل الشمس في الإشراق على الهلال في المحاق ؟ وإنك أخْمَلُ من بَقَّةٍ في شَقَّة ، وأخْفَى من تبنة في لَبِنَة :

لو كان يخفى على الرحمن خافيةٌ
من خَلْقِهِ خَفِيَتْ عنه بنو أسدِ

---

(١) مأخوذ من مثل قديم هو : زاحمْ بعودٍ أو دع ، ويضرب في الحث على ممارسة الأمور بالاستعانة بذوي الأسنان والتجربة .

(٢) البيت لجرير ضربه مثلاً لمن أراد مجاراته في الشعر . وابن اللبون هو ولد الناقة إذا كان في العام الثاني . ولُز : شُد . والقرن : الحبل . والبزل القناعيس : الجمال القوية الشديدة .

فيقال له : إن كنتَ أعمى لا تنهض إلا بقائد ، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد ، فليس هذا بعشّك فادرجي[1] :

خلِّ الطريق لمن يبني المنارَ به
وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حيث اضطرك القَدَرُ

وإن كنت من ذوي الاستبراء في محل الاستبراء والاستناد ، حيث يجب الاستناد ، فانظر ، فتستبين لك الرَّغْوَةُ من الصريح ، ويتبين لك السقيمُ من الصحيح .

• • •

(١) يُضرب مثلاً لمن يرفع نفسه فوق قدره .

فصل

[دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل]

قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو مـــا يستغني النحويُّ عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات تُوهِمُ في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثَه (ضَرَبَ) . ألا ترى أن سيبويه ـ رحمه الله ـ قال في صدر كتابه : وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ ، لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لِمَا يُحْدِثُه فيه العاملُ ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين مـــا يُبْنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه ؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بيِّن الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيرُه ، قال أبو الفتح في

خصائصه ، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامـل المعنوية : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا اشيء غـــيره » . فاكد المتكلِّمَ بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تاكيداً بقوله « لا لشيء غيره » ، وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

وأما القول بأن الألفاظ يُحدث بعضها بعضاً فباطلٌ عقلا وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطولُ ذكرُها فـيما المقصِدُ إيجازُه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعرابْ فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا يُنْـصَـب (زيد) بعد (إنّ) في قولنا (إنّ زيداً) إلا بعد عدم (إنّ) .[1]

فإن قيل بِمَ يُرَد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعلَ بإرادةٍ كالحيوان ، وإما أن

---

(١) واضح هنا التأثير الفلسفي في تعليل ابن مضاء ، فهو يعارض نظرية العامل بمثل هذا التعليل ؛ فيرى أنه لو كانت (إنّ) هي التي تعمل النصب في الاسم لكان ذلك محالا ، لأنك إذا قلت : إنّ زيداً قائم ، فإنك تنطق أولاً كلمة (إنّ) ، وما دمت قد نطقتها أولاً فقد انتهت ومضت أيْ دخلت في العدم ، فكيف يعمل المعدوم في الموجود ؟ ..

يفعلَ بالطبعِ كما تحرقُ النارُ ، ويُبَرِّدُ الماءُ ، ولا فاعلَ إلا الله عند أهل الحق ، وفعلُ الإنسانِ وسائرِ الحيوان فعلُ الله تعالى ، كذلك الماء والنارُ وسائرُ ما يفعَلُ ، وقد تبيّن هذا في موضعه. وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادةٍ ولا بطبع .

فإن قيل: إنّ ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالتْ زالَ الإعرابُ المنسوبُ إليها ، وإذا وُجدت وُجد الإعراب ؛ وكذلك العِلَلُ الفاعلةُ عند القائلين بها . قيل : لو لم يَسُقْهُمْ جعلُها عواملَ إلى تغييرِ كلام العرب ، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَةِ العيّ ، وادعاءِ النقصان فيما هو كاملٌ ، وتحريفِ المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك ، وأمّا مع إفضاءِ اعتقاد كونِ الألفاظ عواملَ إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعُهم في ذلك .

[الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة]

واعلم أن المحذوفاتِ في صناعتهم على ثلاثة أقسام : محذوف لا يتمُّ الكلامُ إلا به ، حُذِفَ لعلم المخاطَبِ به ، كقولك لمن رأيته يعطي الناس : (زيدا) أيْ أعط زيدا ، فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهر تَمّ

الكلامُ به ، ومنه قولُ الله تعالى « ماذا أنزل ربُّكم قالوا خيرا . »[1] وقولُه تعالى « ويسألونك ماذا ينفقون قُل العفوَ » [2] على قراءة مَنْ نَصَبَ وكذلك مَنْ رَفَع،وقولُه عز وجل « ناقةَ اللهِ وسُقْياها».[3] والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً ، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام ، وحذفُها أوجزُ وأبلغُ .

والثاني محذوفٌ لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تامٌّ دونه، وإن ظهر كان عيبا ، كقولك (أزيداً ضربتَه ؟) قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره : أضربت زيدا [4] ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا

---

(١) النحل ٣٠ والشاهد في الآية الكريمة : نصب (خيرا) بفعل محذوف ، والتقدير ، أنزل خيرا .

(٢) البقرة ٢١٩ والشاهد في الآية: نصب (العفوَ) بفعل محذوف ، ومن رفع فهي مرفوعة لوقوعها مبتدأ لخبر محذوف ، والتقدير العفوُ مُنْفَقٌ ، أو هي خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ، المنفَقُ العفوُ .

(٣) الشمس ١٣ ، والشاهد نصب (ناقة) بفعل محذوف تقديره : ذروا ناقة الله.

(٤) هذا هو الباب المعروف بباب الاشتغال ،وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو في ملابسه . وهذا في الواقع هو رأى البصريين ، فقد سألوا أنفسهم : ما الذي نصب (زيدا)؟ إنه ليس الفعل المتأخر ، لأن هذا الفعل نصب الضمير العائد على زيد ، ولا يجوز أن ينصب الاسم المتقدم والضمير المتـأخر وإلا صار متعديا لاثنين . فالناصب عندهم فعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور . ونحب أن نلفت أن هذا هو رأي البصريين لأن الكوفيين لم يروا مانعاً من أن يكون الضمير توكيداً للاسم ، ومهما يكن من أمر فإن عدداً من الذين نقدوا النحو العربي يتخذون دائماً من باب الاشتغال نقطة للهجوم عليه.

من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدّر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار ، وهذا بناء على أن كلّ منصوبٍ فلا بد له من ناصب. ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم (أزيدا مررت بغلامه)[2] ؟ وقد يقول القائل منا ولا يتحصّل له ما يضمر ! والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلّف إلا وضع : كلُّ منصوب فلا بد له من ناصب . فهذا القسم الثاني .

وأما القسم الثالث فهو مضمر ، إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا (ياعبدَالله)،وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم (عبدالله) ، و (عبدالله) عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي . وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبرا .[1] وكذلك النصب بالفاء أو الواو : ينصبون الأفعال الواقعة

---

(١) يرى القدماء أن (زيدا) منصوب بفعل محذوف يفيد معنى الفعل المذكور ، والتقدير :جزْتَزيدا مررت بغلامه .

(٢) المنادى عند القدماء منصوب بفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي . فجملة : يا عبدالله تقديرها أدعو عبدالله ويرى ابن مضاء أن هذا التقديرمفسد للمعنى لأنه يغير الجملة ، وذلك لأن جملة النداء جملة إنشائية طلبية ، لأن النداء طلب ، وتقدير فعل لنصب المنادى يحول الجملة إلى خبرية ، وذلك منافض لمفهوم النداء .

بعد هـــذه الحروف (بأَنْ) ، ويقدِّرون (أنْ) مع الفعل بالمصدر ، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف . وإذا فعلوا ذلك كلَّه لم يُرَدْ معنى اللفظ الأول . ألا ترى أنك إذا قلت : (ما تأتينا فتحدثَنا) كان لهـا معنيان : أحدهما (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث ، كما يقال (ما تدرسُ فتحفظَ) أي أن الحفظ إنما سببه الدرس ،فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ. والوجهُ الآخرُ (ما تأتينا مُحَدِّثا) أي أنك تأتي ولا تحدِّث ، وهم يقدرون الوجهين (ما يكون منك إتيان فحديث) ، وهـــذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين .

وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معروفة في اللفظ ، موجودةً معانيها في نفس القائل ، أو تكون معـــدومةً في النفس ، كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومةٌ في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجودٌ في القول ، فما الذي ينصب إذن ؟ وما الذي يُضْمر ؟ ونسبةُ العمل إلى معدوم على الإطلاق محال .

فإن قيل إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل ، وإن الكلام بها يتمْ ، وإنها جزءٌ من الكلامِ القائمِ بالنفس ، المدلولِ عليه بالألفاظ ، إلا أنها حُذفت الألفاظُ الدالةُ عليها إيجازا ، كما حُذفت مما

يجوز إظهارُه إيجازا ، لزم أن يكون الكلامُ ناقصا ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، ولا دَلَّنا عليه دليلٌ إلا ادعاءَ أنّ كلَّ منصوب فلا بد له من ناصب لفظي. وقد فُرِغَ من إبطال هذا الظنِّ بيقين ، وادعاءَ الزيادةِ في كلام المتكلمين من غير دليلٍ يدلُّ عليها خطأٌ بينٌ ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب ، وأما طَرْدُ ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاءُ زيادة معان فيه من غير حجةٍ ولا دليلٍ إلا القولَ بأن كلَّ ما يُنْصَبُ إنما يُنْصَبُ بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى إما منطوقا به ، وإما محذوفا مرادا ، ومعناه قائم بالنفس ، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ) ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نُهيَ عنه فهو حرام ، إلا أن يدلَّ دليل . والرأي ما لم يستند إلى دليل حرام . وقال صلى الله عليه وسلم (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأْ مقعَده من النار) . وهذا وعيد شديد ، وما توعّد رسولُ الله على فعله فهو حرام. ومن بني الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظنٍّ باطلٍ قد تبينَّ بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجّه الوعيد إليه ، ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يُزاد في القرآن لفظ غير المجُمَعِ على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أحرى ، لأن المعاني هي المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها.

[إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة]

فإن قيل : فقد أجمع النحويون ـ على بكرة أبيهم ـ على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل في كذا كذا ، وبعضهم يقول : العامل فيه ليس كذا إنما هو كذا على ما نفسره بعد إن شاء الله . قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذّاقهم ، ومقدَّمٌ في الصناعة من مُقَدَّميهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه :

اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا تخالف المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجةً عليه ، وذلك أنه لم يَرد ممن يطاعُ أمرُه في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جا النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله (أمتي لا تجتمع على ضلالة) وإنما هو علم مُنْتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة ، فكلٌّ مَنْ فُرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجةٍ ، كان خليلَ نفسه وأبا عُمَر فكره ، إلا أنا مع هذا الذي رأيناه ، وسوّغنا مُرتَكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة ـ التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرُها ، وتتالت أواخرَ على أوائل ، وأعجازاً على كلاكل ـ والقومِ الذين لا يُشك في أن الله سبحانه وتقدست أسماؤه ، قد هداهم لهذا العلم

الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في الترحيب له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم ، خادماً لكتابه المنزل ، وكلام نبيّه المرسل،وعَوْناً على فهمهما ، ومعرفة ما أمر به، أو نهيَ عنه الثقلان ـ إلا بعد أن يتفهمه إتقانا ، ويَتَشَبَّته عرفانا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى أول نزوةٍ من نزوات تفكره ، فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناءَ الحال ، أمضي الرأي فيما يريه الله منه غيرَ معازٍّ به ولا غاضٍ من السلف ـ رحمهم الله ـ في شيء منه، فإنه إذا فعل ذلك سُدّد رأيه ، وشُيِّعَ بالتوفيق خاطره ، وكان للصواب مَئِنَّة، ومن التوفيق مَظِنَّة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شيء أضر من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً. وقد قال أبو عثمان المازني : وإذا قال العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا ، وقال الطائي الكبير :

يقول مَنْ تقرعُ أسماعَه كم ترك الأول للآخر ؟

فما جاز خلافَ الإجماع الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) . فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالٍ عن ماضٍ ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردُّ غيرِه إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن من مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع .

قال المؤلف ـ رضي الله عنه ـ هنا قطعت نص كلامه،لأني أوردته وقصدي الإيجاز ، وإنما سقت قوله المتقدم اتباعاً لمن ألف الاتباع ، فمذهب الجماعة في قول العرب (هذا جحرُ ضبٍّ خَربٍ) ما ذكره ، واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضافِ وإقامةِ المضاف إليه مُقامه ، وقال إن في القرآن نيفا على ألف موضع ، وتقديره عنده (هذا جحر ضبٍ خربٍ جحرُه) (فخرِب) نعت (لضب) ، كما يقال: (هذا فرسُ عربيٌّ قارحٍ فرسُه) فقارح نعت لعربي وُصِفَ به ، وإن كان للفرس ، لأنه من سببه ، فحُذِف الجحرُ الذي هو المضاف ، وهو فاعل مرفوع ، وأقيم المضاف إليه مُقَامَه ، وهو الضمير العائد على الضب مقام الجحر ، فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعلا باسم الفاعل،أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل، استكن فيها على مذهبهم،وحَذْفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليه مُقَامَه مُطَّرِدٌ ، واسْتِكْنَانُ الضميرِ في الصفةِ مُطَّرِدٌ . لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضعالتي يسبقُ إلى فهم المخاطَبِ المقصودُ من اللفظ فيها كقوله تعالى«واسْأَل القريةَ التي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فيها »[1].وأمّا في المواضع التي يُحْتَاج في معرفة المحذوفمنها إلى تاملٍ كثير ، وفكر طويل،فلا يجوز حذفه لِمَا فيه من اللَّبْسِ

---

(١) – يوسف ٨٢

على السامعين . وهذا من المواضع البعيدة ، والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحا ؛ لو قالت العرب (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه) قَبُح ، لأنه عيٌّ من القول ، تغني عنه ضمةُ الباء ، ويكون الكلام وجيزا فصيحا، فلما كان أصله هكذا،ثم تُكُلِّفَ فيه ما تُكُلِّفَ من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بَعُدَ . ثم إنه لو كان المضاف إليه ظاهرا لكان أبين ، ولكنه حُذِف المضاف ، واستكنَّ المضاف إليه ، فعزب عن الفهم، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع، واستجاز أبو الفتح الردَّ على كل من تقدم بَظنٍّ ليس بالقويّ ، فكيف بنا ونحن نردّ عليهم الظنون الضعيفةَ بالأدلة الواضحة التي لا افتراء فيها لمنصف .

فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في (أزيداً أكرمته) وما أشبهت إن (أكرمت) الذي انتصب به زيد مرادٌ للمتكلم ، ولا أن الكلام ناقص دونه ، وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه ، يُتَوَصَّلُ به إلى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصنوعة ـ هي في الحقيقة أجسام ـ مواضع الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها ولا أعماق ، ونقطاً ـ هي أيضاً أجسام ـ مواضعَ النقط التي هي نهايات ، والتي هي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق ،وقدروا في الفلك دوائر ونقطاً ، وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن

يبرهنوا عليه ، ولم يُخِلَّ إيقاع هذه مواضعَ تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصنعة ، مع معرفتهم بوضع هـذه موضعَ هذه . قيل : النحويون ليسوا بهؤلاء ، لأنهم قالوا : إن كل منصوب فلا بد لهمن ناصب لفظي ، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة . والكلام تامٌّ دونها ، فقد أبطلوا ما ادَّعوْه من أن كلَّ منصوبٍ فلا بد له من ناصب ، وأيضاً فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريبٌ وعونٌ للمتعلم ، ووضع هذه العوامل لا شيء فيه من ذلك ، بل تقدير وتخييل .

[الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات]

ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ، ما يدّعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلات أو صفات أو أحوال ، مثل (زيدٌ في الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى زيدٌ في الدار الهلالَ في السماء) فيزعم النحويون أن قولنا (في الدار) متعلق بمحذوفٍ تقديره (زيدٌ مستقرٌّ في الدار) ، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروفُ الجرِّ الداخلةُ عليها زائدةَ فلا بُدَّ لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهراً كقولنا (زيد قائمٌ في الدار) كان مضمراً كقولنا (زيد في

الدار) . ولا شك أن هذا كلّه كلامٌ تامٌّ مركّب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجلٍ من قريش) تقديره (كائن من قريش) وكذلك (رأيت في الدارِ الهلالَ في السماء) تقديره (كائناً في السماء) . وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامعُ له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) وإذا بطل العاملُ والعملُ فلا شبهةَ تبقى لمن يدعي هذا الإضمار .

[الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات]

ومما يجري هذا المجرى ما يدّعونه من أنّ في أسماء الفاعلين والمفعولين والأسماء المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبهة بها ، وما يجري مجراها ضمائرَ مرتفعةً بها ، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفة أسماءٌ ظاهرة مثل (ضارب ومضروب وضرّاب وحَسَن) وما جرى مجراها ، وقالوا : إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا (زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرا) فإذا رفعت الظاهر ، فالمضمر أوْلى أن ترفعه ، وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر ، وإذن كان (ضارب) موضوعاً لمعنيين : ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب ، غير مصرّح به ، فإذا قلنا (زيدٌ

ضارب عمراً) فضارب يدل على الفاعل غير مصرّح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد ، ولو ظهر لكان فضلا ؟ فإن قيل الدليلُ عليه ظهورُه في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه في قولنا (زيد ضاربٌ هو وبكرٌ عمراً) وكذلك سمع من العرب (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون) فلولا أن في (عَرَبٍ) ضميراً مرفوعاً لما جاز رفع (أجمعين) . قيل : النحويون يقولون : إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلا (بضارب) ، ففاعل (ضارب) مضمر ، وهذا المنطوق به توكيد له ، و (بكر) معطوف على الضمير المقدر لا على البارز .

ولو سَلِم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد ، لم يدلّ عليه بلفظ ، وأن (بكرا) معطوف على ذلك المراد ؛ قيل : إن هذا الضمير إنما يُضمر في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثمَّ ضمير ،ومن أين قِستَ حال غير العطف على العطف، وجعلت حال العطف مع قلتها أصلا لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه، وإذا لم يعطفِ عليه لم يَنْوِه ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظنّ ، وكيف يُثبِت الظن شيئا مُسْتَغْنىً عنه لا فائدة للسامع فيه ولا داعيَ للمتكلم إلى إثباته ، وإثباته عيٌّ لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذي الصفة غير مصرّح به، والضميرُ المدَّعَى هو ذلك ؛ لأن صاحب الصفة غير مصرح به ! . ويُسْقِط ظنَّ قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية

والجمع كما ظهر في الفعل فيقابل هذا الظنّ في الإسقاط ذلـــك الظن في الإثبات ، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليـــل عليه قطعيّ ولا ظنيّ ، وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعيّ لا يجوز ، فكيف بكتاب الله تعالى وادّعاء زائدٍ فيه بظن ، والظن ليس بعلم . على أن الظن قد قابله ظن آخر ، وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك . وكذلك ما استدلوا به من قولهم (مررت بقوم عرب أجمعون، ومررت بقاع عرفجٍ كلّه) (١) فمعلوم أن (عربا) اسم موضوع لمعنى يتميز به عن العجم ، وإذا قلت (مررت بقوم عرب) فقد تم الكلام إذ قد أتيت بصفة وموصوف ، وإذا أضمرت فيه ضميرا لم يفد معنى زائدا ، وأما قولهم (أجمعون) فشاذ ، فإن سلمنا أنه توكيد لمضمر ، فمن أين يُحْكم بأن هـــذا المضمر مرادٌ مع التوكيد ، ومع عدم التوكيد ، وإذا لم يكن توكيد فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظنٌّ ، لا يثبت به مثل هذا ، لا سيّما في كتاب الله تعالى . فإن قيل :فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن، قيل له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعيّ ، وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قُبِلت وإن كانت مظنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

---

(١) العرفج نبات ، والمفرد عرفجة .

[الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال]

فإن قيل : فما تقول في مثل (زيد قام) إذ قالوا : إن في (قام) ضميرا فاعلا ؟ وليس داعٍ يـــدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم ، ولا بد للفعل من فاعل . وقولُهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعا به أو مظنونا ، فإن كان مظنونا فأمره أمر الضمير المدّعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعا به صح الإضمار .

ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قُصِد تبيينه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان،ودلالة لزوم كدلالةِ السقف على الحائط،ودلالةِ الفعلِ المتعدّي على المفعول به وعلى المكان . ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على المفعول به ، فإذا قيل (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يُحْتَاج إلى أن يضمر شيء، لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل، إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دالٌّ على ثلاثة ، وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع .

وهنا احتمالان : أحدهما أن في نفس المتكلم ضميرا كما في قولنا (زيداً

ضربته) لكنه لم يُدَلّ عليه بلفظ ، لعلم المخاطَب به ، والدليل على ذلك قولهم في التثنية (قاما ويقومان) وفي الجمع (قاموا ويقومون) فهذه ضمائر دُلّ عليها بألفاظ . والثاني أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنيه والجمع ، كما قيل (أكلوني البراغيث) جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل ، إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي ، ولم تلزم مع التقديم ، ولم تحذف مع تأخير الفعـــل إلا في الشعر ، كقول القائـــل :

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقلَ إبقالهـــا

فإن قيل : فما تصنع بقولهم (أنت قمت وأنا قمت) لم يُغْنِهِم تقديم الفاعل عن إعادته أخيرا ؟ قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطَب والمتكلم ليس بقطعي ، ولعله يُكْتَفي في الغائب بالظـــاهر المتقدم ولا يكتفي به في غيره .

فإن قيل : فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل ؟ قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية . ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم، ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون ، ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطَب أو غائبة ، ووقع الاشتراك هنا ، كما وقع في (يعلم) وما أشبهه ، بين الحال والمستقبل . وتعرف من لفظ (عَلِمَ) أن الفاعل غائب مذكّر . وعلى هذا فلا ضميرَ لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا

حاجة بنا إلى إضمار . وأما على الرأي الآخر ، فالأظهر أنه لا إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحـــذف ، ويقولون (أعنى حذاقهم) إن الفاعل يضمر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لا بد منه ، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره . والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه ، ولا يتم الكلام إلا به ، وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب ، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويعنون ، بالمحذوف الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنـــا (الذي ضَرَبْتُ زيد) إن المفعول محذوف تقديره ضربته . فإن فُرّق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده ، وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده ، فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقا لهذا الفرق .

والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفي بما تقدم، والأظهر أن يكتفي بما تقدم. هذا إذا كان في كلام الناس ، وأما في كلام الباري سبحانه، فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعيّ ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات والإبطال فيه .

- ٥ -

مصر

دخلت مصر ميدان الدرس النحوي منذ فترة مبكرة حين وفد إليها عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي الذي ظل بها حتى توفي في الاسكندرية سنة ١١٧ هـ وحين ازدهرت القراءات القرآنية على يد ورش (ت ١٩٧ هـ) ، غير أننا لا نجد تأليفا في النحو بمعناه الحقيقي إلا في القرن الثالث حيث نلتقي بولاد بن محمد التميمي (ت ٢٦٣ هـ) ، وأحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩ هـ) ، ومحمد بن ولاد (ت ٢٩٨ هـ) .

وفي القرن الرابع نلتقي بالنحوي المصري الكبير أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) الذي جعل المنهج المصري يتجه اتجاه المدرسة البغدادية في الأخذ عن البصرة والكوفة معا . وفي هذا الاتجاه درج نحاة مصر الخالفون : أبو بكر الإدفوي (ت ٣٨٨ هـ) وعليّ بن إبراهيم الحَوْفي (ت ٤٣٠ هـ) وابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، وابن بَرِّي (ت ٥٨٢ هـ) ، وسليمان بن بنين الدقيقي (ت ٦١٤ هـ) ، وعلي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) .

ويزدهر الدرس النحوي في مصر في عصر المماليك ازدهاراً كبيراً ، ويفد إليها عدد كبير من علماء الأقطار الإسلامية منهم بهاء الدين بن النحاس الحلبي الأصل الذي بقي في مصر حتى صار إمام علمائها في العربية وتوفي بها سنة ٦٩٨هـ،

وقد تلمذ له أبو حيان عند نزوله مصر، ثم يظهر النحوي الكبير ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) صاحب الكافية والشافية في النحو والصرف، ثم نلتقي بابن هشام (ت ٧٦١ هـ) الذي نختار لك من أحد كتبه نصا .

وكأنما نفخ ابن هشام في النحو من روحه فنشطت دراسته نشاطاً واضحاً، وظهر عدد كبير من العلماء، وتوفر عدد منهم على تقديم الشروح والحواشي، وبخاصة على كتب ابن هشام وعلى ألفية ابن مالك، فنلتقي بابن عقيل شارح الألفية (ت ٧٦٩ هـ)، وابن الصائغ (ت ٧٧٦ هـ)، والدماميني الإسكندري (ت ٨٣٧ هـ) والكافِيَجِي (ت ٨٧٩ هـ) والشيخ خالد الأزهري صاحب (شرح التصريح على التوضيح) (ت ٩٠٥ هـ)، وقد كان يعاصره العالم الكبير جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) الذي أسهم في معظم حقول التأليف العربي على وجه العموم فكتب في التفسير والحديث والفقه والتراجم واللغة والنحو، وأخرج (المزهر في علوم اللغة) و (الاقتراح في أصول النحو) و(الأشباه النظائر) و(جمع الجوامع) وشرحه همع الهوامع) و (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) .. الخ .

ثم نلتقي بواحد من أكبر نحاة مصر هو الأشموني (ت ٩٢٩هـ) والذي نختار لك من شرحه على الألفية نصا آخر . ومن بعده ظهر عدد من علماء النحو ظلوا يقدمون الشروح والحواشي وبخاصة في رحاب الأزهر الشريف ويحفظون المناهج التي أسسها الأسلاف من أن تنالها يد الطمس والتبديل، وظلوا كذلك حتى رأيت في الفصل السابق عالما منهم يخرج كتابا يبين فيها الأخطاء التي وقع فيها الأستاذ إبراهيم مصطفى حين أصدر كتابه (إحياء النحو) في نقد المنهج القديم .

ولعلنا الآن نكتفي بهذه التقدمة لننتقل إلى التعريف بكتابين من أهم الكتب النحوية بعامة ومن أهم ما صدر عن المدرسة المصرية على وجه الخصوص، وهذان الكتابان هما :

أ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام .

ب– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

مغني اللبيب عن كتب الاعاريب

وابن هشام هو جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨ هـ وتوفي بها سنة ٧٦١ هـ ، لزم عبد اللطيف بن المرحل ، وحضر دروس التاج الإبريزي ، وسمع ديوان زهير على أبي حيان . كان إماما في النحو حتى إن ابن خلدون قال عنه «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

وقد قدم ابن هشام عددا كبيرا من المؤلفات منها. شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه ، وقطر الندى وبل الصدى وشرحه ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وشرح التسهيل لابن مالك ، والإعراب عن قواعد الإعراب ، ومغني اللبيب عن كتاب الأعاريب .. الخ .

وكتابه المغني الذي نقدمه لك الآن يمثل منهجاً متميزا من الدرس النحوي ، لم يكن فيه مبتكرا كل الابتكار ، لأن بعض ما ورد فيه كان قد سبقه إليه ابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة . غير أن أهمية الكتاب تنبع من أنه آخر ما ألف ابن هشام ، وأنه كان قد قدم عدداً كبيرا من المؤلفات النحوية على ما ذكرنا ، فأفاد من تجاربه السابقة في تقديم مادة وافرة عن النحاة السابقين ، فضلاً عن التقسيم الجديد .

وهو لم يتبع المنهج القديم في تقسيم النحو إلى أبواب كالمبتدأ والخبر والفعل

والفاعل وغير ذلك كما هو واضح في الألفية وشروحها، ولم يقسمه حسب الحالة الإعرابية كما فعل في شذور الذهب حين تحدث عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لكنه قسمه قسمين كبيرين ، جعل الأول للمفردات، يفرد حديثا خاصاً لكل كلمة متتبعا استعمالاتها المختلفة من حيث المعنى والتركيب والوظائف النحوية والبلاغية وغيرها ، وجعل القسم الثاني للجمل وأشباه الجمل وما يتصل بها من أحكام .

ونحب أن نلفت إلى أن المادة التي يحتويها الكتاب ليست كلها من مجال النحو ، بل فيها شيء غير قليل من الدرس الأدبي والبلاغي، وذلك مفهوم من الغرض من تأليف الكتاب ، لأنه لم يقدمه إلى المبتدئين في درس النحو شأن شذور الذهب، وإنما قدمه للذين عرفوا أصول العربية واستمسكوا منها — كما يقول — بأوثق الأسباب .

والنص الذي اخترناه لك يقع في القسم الأول من الكتاب، نقصد باب المفردات ، بل هو أو حرف فيه ، وهو حرف الهمزة، وسوف تلحظ أنه يعالج الهمزة من نواحيها المختلفة؛ باعتبارها حرفا ، وباعتبارها فعلا، وفي دلالتها على الاستفهام ومقارنتها بكلمات الاستفهام الأخرى ، ثم دلالتها على أغراض بلاغية غير الاستفهام .

* * *

حرف الألف [1]

الألف المفردة – تاتي على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً ينادي به القريب كقوله : [2]

* أفاطمَ مهلاً بعض هذا التدلل *

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط ، وأن الذي للقريب « يا » وهذا خرق لإجماعهم .

---

(١) يقصد هنا الهمزة ، لأن الألف لا تطلق – بالمعنى العلمي الصحيح – إلا على الألف اللينة التي هي حرف مدّ ، أو التي يسميها علماء الأصوات صوت صائت طويل .

(٢) صدر بيت من معلقه امرىء القيس ، وعجزه : وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي .

والشاهد فيه قوله : أفاطمَ ، حيث استعمل الهمزة للنداء ، وهو هنا للنداء القريب ، لأنه ينادي حبيبته . وعلى هذا نعلم أن هناك حروفاً لنداء القريب وأخرى لنداء البعيد ، والقرب والبعد هنا ليس شرطاً أن يكون من الناحية المكانية ، بل الأغلب أن يكون من الناحية المعنوية ، فنداء الابن أو الحبيب أو الصديق يستعمل فيه حرف نداء القريب وإن كان المنادي نفسه في مكان بعيد .

والثاني : أن تكون للاستفهام وحقيقته : طلب الفهم ، نحو « أزيد قائم » ؟ وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين(أَمَنْ هو قانتٌ آناء الليل)[1] وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير « يا » ويقربه سلامته من دعوى المجاز ، إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف[2] إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمن هو قانت خير أم هذا الكافر

---

(١) الزمر : ٩

(٢) في هذه الآية رأيان :

الأول : أن الهمزة فيه للنداء ، وهو رأي الفراء ، ويكون التقدير : يا مَنْ هو قانتٌ آناءَ الليل.

الثاني : أن الهمزة للاستفهام .

الرأي الأول قويٌ لكن الضعف يتسرب إليه بسبب واحد ، هو أنه لم يستعمل في القرآن الكريم في (النداء) غير الحرف (يا) .

الرأي الثاني ضعيف لسببين :

١ - أن الاستفهام لا ينبغي أن يكون صادرا عن الله على حقيقته ، وإذن فهو استفهام مجازي ، وهذه مسألة لا أهمية لها في الدرس النحوي.

٢ - أن الاستفهام يؤدي إلى تقدير أكثر من محذوف ، إذ التقدير : أمَّنْ هو قانت خيرٌ أمْ هذا الكافر ؟ فاسم الموصول (من) مبتدأ ، وخبره محذوف وهو (خير) ، ثم حذف معادل الهمزة (أم) .

أي المخاطب بقوله تعالى : (قل تمتع بكفرك قليلاً) [1] فحذف شيئان: معادل الهمزة ، والخبر . ونظيره في حذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي : [2]

دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها ؟

تفسيره : أم غيّ . ونظيره في مجيء الخبر كلمة « خير » واقعة قبل أم (أفمن يُلقى في النار خيرٌ أم من ياتي آمناً يوم القيامة [3])

ولك أن تقول : لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة قولك: ما أدري هل طلابها رشد ، وامتناع أن يؤتى لها بمعادل ، وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل ، لصحة تقدير الخبر بقولك : كمن ليس كذلك .

---

(١) في الآية التي قبلها ونصها : « وإذا مسّ الإنسانَ ضُرٌ دَعَا ربّه منيبا إليهِ ثم إذا خوّلَه نِعْمَةً منه نَسِيَ ما كان يدعو إليه من قبلُ وجعلَ لله أندادا ليُضلّ عن سبيله قلْ تمتعْ بكفركقليلا إنكمنأصحاب النار».

(٢) الشاهد في البيت قوله أرشدٌ طِلاُبها ، حيث حذف معادل الهمزة وهو (أم) ، والتقدير : أرشدٌ طلاُبها أم غيّ . هذا إذا كانت الهمزة لطلب التصور ، أما إن كانت لطلب التصديق مثل (هل) فإنها لا تحتاج إلى تقدير معادل ، فكأنك قلت : هل رشدٌ طلابها ؟

(٣) فصلت ٤٠ والشاهد في الآية وجود الخبر قبل المعادل الذي هو (أم) ، وذلك أن اسم الموصول (من) وقع مبتدأ ، وخبره هو كلمة (خير) .

وقد قالوا في قوله تعالى (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت [1]) إن التقدير : كمن ليس كذلك ، أو لم يوحدوه . ويكون (وجعلوا لله شركاء) معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني . وقالوا : التقدير في قوله تعالى : (أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة) [2] أي كمن ينعم في الجنة ، وفي قوله تعالى : (أفمن زُيِّن له سوءُ عمله فرآه حسناً) [3] أي كمن هداه الله ، بدليل (فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء) أو التقدير : ذهبت نفسك عليهم حسرة ، بدليل قوله تعالى (فلا تذهب نفسك عليهم حسراتٍ) وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس

---

(١) الرعد ، والشاهد فيها على رأي حذف الخبر ، والتقدير : أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت كمن ليس كذلك ، أو كمن لم يوحدوه ، وعلى هذا التقدير فإن الجملة التالية في الآية وهي « وجعلوا لله شركاء » تكون معطوفة على الخبر المحذوف .

(٢) الزمر ٢٤ وقد استشهد بالآية على حذف الخبر .

(٣) فاطر ٨ ، ونصها : « أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون . » واستشهد بها على حذف الخبر ، والتقدير :
أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله .

أو : أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرة .
والتقديران كما نرى مأخوذان من الآية .

مما نحن فيه،وهو قوله تعالى: (كمن هو خالد في النار وسقوا ماءً حميماً [1])
أي أمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار .
وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: (أوَ من كان ميْتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها) [2] ، (أفمن كان على بينة من ربه كمن زُيّن له سوء عمله) . [3]

والألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام : أحدها :

---

(١) محمد ١٥ ونصها : « مثل الجنة التي وُعد المتقون ، فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهارٌ من لبن لم يتغير طعمه وأنهارٌ من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفّى ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم . كمن هو خالد في النار وسُقُوا ماء حميا فقطّع أمعاءهم » .

موضع الشاهد : (كمن هو خالد) وقد استشهد به ابن هشام على جواز حذف المبتدأ ، إذ يبدأ الشاهد بشبه جملة هو (كَمَنْ) ، فبأيّ شيء يتعلق؟–يقول ابن هشام إنه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف،والتقدير : أمن هو خالدٌ في الجنة ، كمن هو خالد في النار. وبذلك بين جواز حذف الخبر أو المبتدأ في الجملة التي تتصدرها همزة الاستفهام .

(٢) الأنعام ١٢٢ والشاهد فيها وجود المبتدأ والخبر في الجملة المبدوءة بهمزة استفهام ، فالمبتدأ هو الاسم الموصول (مَنْ) ، والخبر هو الذي يتعلق به شبه الجملة (كَمَنْ) .

(٣) محمد ١٤ والشاهد فيها كالآية السابقة .

جواز حذفها ، سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة [١] :

بدا لي منها معصم حين جمّرت وكفٌ خضيب زُيّنت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبعٍ رمين الجمر أم بثمان ؟

أراد أبسبع . أم لم تتقدمها كقول الكميت [٢] :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب ؟

أراد أوَ ذو الشيب يلعب؟ واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة : [٣] .

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً عدد الرمل والحصى والتراب

فقيل : أراد أتحبها ؟ وقيل : إنه خبر ، أي أنت تحبها ، ومعنى

---

(١) موضع الشاهد : بسبع رمين الجمر أم بثمان ؟ استشهد به على جواز حذف همزة الاستفهام ، والتقدير : أبسبع رمين الجمر أم بثمان ؟

(٢) موضع الشاهد : وَذو الشيب يلعب ؟ حيث حذفت همزة الاستفهام والتقدير : أوَ ذو الشيب يلعب ؟

(٣) موضع الشاهد : ثم قالوا : تحبها . ويمكن فهم هذه الجملة على وجهين ، إما أن تكون جملة خبرية ، أي أنهم يعرفون أنه يحبها ، وإما أن تكون جملة استفهامية إنشائية ، وعلى ذلك تكون شاهداً على جواز حذف الهمزة ، ويكون التقدير : ثم قالوا : أتحبها ؟ .

« قلت بهراً : قلت أحبها حباً بهرني بهراً، أي غلبني غلبة، وقيل: معناه: عجباً . وقال المتنبي :[1]

أحيا ، وأيسر ما قاسيت ما قتلا   والبين جار على ضعفي وما عدلا؟

أحيا : فعل مضارع والأصل أأحيا ؟ فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى التعجب من حياته . يقول كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري؟ والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى(وتلك نعمة تمنها عليّ [2])وقوله تعالى : (هذا ربي) [3] في المواضع الثلاثة ، والمحققون على أنه خبر وأن

---

(١) موضع الشاهد قوله : أحيا ، إذ يمكن أن يكون التقدير : أأحيا ، فحذف همزة الاستفهام .

(٢) الشعراء ٢٢ ، استشهد بها على أن الأخفش يجيز تقدير الجملة استفهامية على حذف الهمزة ، والأصل عنده : أوَ تلك نعمة تمنها عليّ ؟.

(٣) الأنعام ٧٥ – ٧٨ ، والمواضع الثلاثة هي التي وردت في القرآن على لسان سيدنا إبراهيم وهو يقلب وجهه في السماء مفكراً في الخالق . ونص الآيات :

« وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال : هذا ربي ، فلما أفل قال لا أحب الآفلين . فلما رأى القمر بازغا قال :هذا ربي، فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين . فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربي=

مثل ذلك يقوله من ينصف خصمهُ مع علمه بانه مبطل ، فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة . وقرأ ابن محيصن (سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم[1]) .

وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام : «وإن زني وإن سرق ؟ »[2] فقال : « وإن زنى وإن سرق » .

الثاني : أنها ترد لطلب التصور نحو « أزيد قائم أم عمرو » ولطلب التصديق نحو « أزيد قائم؟ » . وهل مختصة بطلب التصديق نحو « هل قام زيد » ، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو :«من جاءك ؟ ومـــا صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟ »

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم وعلى النفي نحو (ألم نشرح لك صدرك)[3] (أو لما أصابتكم مصيبة)[4] .

=هذا أكبر ، فلما أفلت قال يا قوم إني بريء مما تشركون » .
وعلى الاستفهام يكون التقدير : أهذا ربي ؟ .
وابن هشام يقول إن المحققين يرون أن الجملة خبرية ، أي أنه حين رأى الكوكب قال : هذا ربي .

(١) البقرة ٦ ، استشهد بها على جواز حذف همزة الاستفهام في هذه القراءة، وذلك كالقراءة الفاشية : أأنذرتهم .
(٢) التقدير : أوَ إن زني ، أوَ إن سرق ؟
(٣) الشرح : ١
(٤) آل عمران : ١٦٥ وفي الاستشهاد بهذه الآية نظر لأنها مثبتة .

وقوله[1]

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد   إذن ألاقي الذي لاقاه أمثالي ؟

ذكره بعضهم ، وهو منتقَض بأم فإنها تشاركها في ذلك ، تقول : أقام زيد أم لم يقم ؟

الرابع : تمام التصدير بدليلين: أحدهما : أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول أقام زيد أم أقعد ، وتقول : أم هل قعد ؟

والثاني : أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير ، نحو (أوَلم ينظروا)[2] (أفلم يسيروا)[3] (أثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به)[4] ،

---

(١) موضع الشاهد : ألا اصطبار لسلمى ، استشهد به على دخول همزة الاستفهام على النفي .

(٢) الأعراف ١٨٥

(٣) يوسف ١٠٩

(٤) يونس ٥١

والشاهد في الآيات الثلاث هو وجود حرف العطف بعد همزة الاستفهام والمفروض أن همزة الاستفهام قد صارت جزءا من الجملة المعطوفة ، فكيف يفصلها حرف العطف عن جملتها ، فالآية الأولى (أوَ لم يسيروا) كان يمكننا أن نتصور التركيب الطبيعي لها : وَ ألم يسيروا ، أي بوجود حرف العطف قبل الجملة كلها بما فيها الهمزة ، فلما تقدمت الهمزة دل ذلك على أن لها الصدارة .

وأخواتها تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ، نحو (وكيف تكفرون) [1] (فأين تذهبون) [2] (فأنّى تؤفكون) [3] (فهل يُهلَك إلا القوم الفاسقون) [4] (فأي الفريقين) [5] (فما لكم في المنافقين فئتين) [6] . هـــذا مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري ، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي ، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العـــاطف ، فيقولون التقدير في (أفلم يسيروا) ، (أفنضرب عنكم الذكر صفحاً) (أفإن مات أو قتل انقلبتم) (أفما نحن بميتين) : أمكثوا فلم يسيروا في الأرض . أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً . أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم . أنحن مخلّدون فما نحن بميتين [7] . ويضعف

---

(١) آل عمران ١٠١

(٢) التكوير ٢٦

(٣) الأنعام ٩٥

(٤) الأحقاف ٣٥

(٥) الأنعام ٨١

(٦) النساء ٨٨

(٧) رأيت أن ابن هشام يبرهن على أصالتها في التصدير بتأخير حرف العطف عنها ، وهو هنا يقدم الرأي الآخر الذي يراه الزمخشري ، إذ يذهب إلى أن حرف العطف في موضعه وأن الجملة المعطوف عليها محـــذوفة وهي تقع بعد همزة الاستفهام ، فالآية الأولى مثلاً : (أفلم يسيروا) يقدرها : (أمكثوا فلم يسيروا) .

قولهم ما فيه من التكلف ، وأنه غير مطرد في جميع المواضع .

أما الأول فلدعوى حذف الجملة ، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال : إنه أسهل منه ، لأن المتجوَّز فيه على قولهم أقل لفظاً ، مع أن في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء ، أي أصالة الهمزة في التصدير . وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة ، منها قوله في (أفأمن أهل القرى) [(١)] إنه عطف على (فأخذناهم بغتة) وقوله في (إننا لمبعوثون أوَ آباؤنا) [(٢)] فيمن قرأ بفتح الواو إن (آباؤنا) عطف على الضمير في (مبعوثون) وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام ، وجوَّز الوجهين في موضع ، فقال في قوله تعالى (أفغير دين الله يبغون) [(٣)] : دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ، ثم توسطت الهمزة بينهما . ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره : أيتولون ، فغيرَ دين الله يبغون .

---

(١) الأعراف ٩٧ ، والآيتان ، والمعطوفة والمعطوف عليها كما يراها الزمخشري ، نصهما كما يلي :

« ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مسّ آباءنا الضراء والسّراءُ فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون . ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذّبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون . أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون . »

(٢) الواقعة ٤٨ .

(٣) آل عمران ٨٣ .

فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معانٍ:

أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد « ما أبالي » و « مـــا أدري » و « ليت شعري » ونحوهن . والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) [١] ونحو « ما أبالي أقمت أم قعـدت » ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه ، وما أبالي بقيامك وعدمه .

والثاني : الإنكار الإبطـالي وهذه تقتضي أن مـا بعدها غير واقع ، وأن مدعيه كاذب نحو (أفأصفاكم ربــــكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا) [٢] (فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون) [٣] (أفسحر هذا) [٤]

---

(١) المنافقون ٦ والشاهد في الآية دلالة الهمزة على التسوية ، وهي التي تشكل مع الفعل الذي بعدها مصدراً، فالتقدير: سواء عليهم الاستغفار وعدمه .

(٢) الإسراء ٤٠ .

(٣) الصافات ١٤٩

(٤) الطور ١٥ .

(أشهدوا خلقهم)[1] (أيحب أحدكم أن يـأكل لحم أخيه ميتاً)[2] (أفعيينا بالخلق الأول)[3] . ومن جهـة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً ، لأن نفي النفي إثبات ، ومنه (أليس الله بكاف عبده)[4] أي الله كاف عبده ، ولهذا عطف (ووضعنا) على (ألم نشرح لك صدرك)[5] لما كان معناه شرحنا ، ومثله (ألم يجدك يتيماً فآوى ووجدك ضالاً فهدى)[6] (ألم يجعـل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم طيراً أبابيـل)[7] ولهذا أيضاً كان قـول جرير في عبد الملك[8] :

ألستم خير من ركب المطـايا   وأندى العالمين بطون راح

مدحاً ، بل قيل إنه أمدح بيت قالته العرب . ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة .

---

(١) الزخرف ١٩
(٢) الحجرات ١٢
(٣) ق ١٥
(٤) الزمر ٣٦
(٥) الشرح ١ — ٢
(٦) الضحى ٦ — ٧
(٧) الفيل ٢ — ٣
(٨) موضع الشاهد: ألستم خير من ركب المطايا، حيث لم تفد الهمزة الاستفهام الحقيقي ، وإنما أفادت نفي ما بعدها ، ولما كان ما بعدها منفياً ، فإن الجملة تصير مثبتة ، وكأنه قال : أنتم خير من ركب المطايا .

والثالث : الإنكار التوبيخي ، فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو (أتعبُدون ما تنحتون) [(١)] (أغير الله تدعون) [(٢)] (أئفكاً آلهةً دون الله تريدون) [(٣)] (أتأتون الذكران) [(٤)] (أتأخذونه بهتاناً) [(٥)] وقول العجاج : [(٦)]

أطرباً وأنت قِنسريٌ والدهر بالإنسان دوّاريٌ

أي أتطرب وأنت شيخ كبير ؟

والرابع : التقرير ، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به . تقول في التقرير بالفعل : أضربتَ زيداً ؟

وبالفاعل أأنت ضربت زيداً ؟ وبالمفعول : أزيداً ضربتَ ضربت ؟

---

(١) الصافات ٩٥
(٢) الأنعام ٤٠
(٣) الصافات ٨٦
(٤) الشعراء ١٦٥
(٥) النساء ١٩
(٦) موضع الشاهد : أطربا وأنت قنسري ، استشهد به على أن الهمزة لا تفيد الاستفهام ، وإنما تفيد الإنكار التوبيخي ، فهو يلومه على الطرب الواقع منه رغم كونه شيخاً كبيراً .

كما يجب ذلك في المستفهم عنه . وقوله تعالى (أأنت فعلت هذا)[1] محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به ، لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله (بل فعله كبيرهم هذا)[2] .

فإن قلت : ما وجه حمل الزمخشري في قوله تعالى : (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير)[3] على التقرير ؟

قلت : قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي ، لا التقرير بالنفي ، والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي ،أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ .

والخامس : التهكم ،نحو (أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبدآباونا)[4]

---

(١) ٦٢ ، والشاهد في الآية جواز دلالة الهمزة على الاستفهام ، كأنهم لا يعرفون من حطم أصنامهم فسألوا سيدنا إبراهيم عليه السلام (أأنت فعلت هذا ؟) ، وجواز دلالة الهمزة على التقرير – وليس على الاستفهام – كأنهم يعرفون أنه هو الذي حطمها فقالوا له (أأنت فعلت هذا) . أي أنت فعلته .

(٢) الأنبياء ٦٣

(٣) البقرة ١٠٦

(٤) هود ٨٧

والسادس : الأمر ، نحو (أأسلمتم)[1] أي أسلموا.

والسابع : التعجب ، نحو (ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل)[2]

والثامن : الاستبطاء ، نحو (ألم يأن للذين آمنو)[3] وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها .[4]

تنبيه

قـــد تقع الهمزة فعلاً ، وذلك أنهم يقولون «وأي» بمعنى وعد ، ومضارعه يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، كما تقول وفي يفي ، وونى يني ، والأمر منه إه بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف . وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله :[5]

---

(١) آل عمران ٢٠

(٢) الفرقان ٤٥

(٣) الحديد ١٦

(٤) نلفت الطالب إلى أن هذه المعاني التي ذكرها ابن هشام من دلالات الهمزة لا تدخل في الدرس النحوي ، وإنما هي من مجال علم البلاغة ، والذي يهم النحوي أن الهمزة تدل على الاستفهام ، وهو يهتم بطرائق تركيبها في الجملة ، أما كون الهمزة تخرج عن الاستفهام إلى معان أخرى فذلك موضوع خارج عن دائرة دراسته .

(٥) الشاهد في البيت استعماله الهمزة فعلا،وذلك في قوله : إنّ هندُ ، أي=

إنّ هندُ المليحةُ الحسناءَ وَأْيَ مَنْ أضمرتْ لخلٍ وفاءَ

فإنه يقال : كيف رفع اسم إن وصفتـــه الأولى ؟ والجواب أن الهمزة فعل أمر ، والنون للتوكيد والأصل إين بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ، ونون مشددة للتوكيد ، ثم حذفت اليـــاء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله :[1]

لتقرَعِنّ عَلَيَّ السِّن من ندم إذا تذكَّرْتِ يوماً بعض أخلاقي

وهند: منادى مثل (يوسفُ أعرض عن هذا)[2]. والمليحة : نعتٌ

=عِدِي يا هندُ ، وذلك أن الفعل هو وَأى بمعنى وعد، والأمر منه مع إسناده إلى ياء المخاطبة هو : إي ؛ فإذا أكدته بالنون الثقيلة قلت : إينّ ، فيلتقي ساكنان ؛ ياء المخاطبة والنون الأولى من النون الثقيلة ، فتحذف ياء المخاطبة لدلالة الكسرة السابقة عليها ، فيصبح الفعل : إنّ : أي عِدِنّ ، وهندُ منادى مبني على الضم في محل نصب، والمليحة نعت له على اللفظ ، والحسناء نعت له على المحل ، ووأيَ : مفعول مطلق منصوب بالفتحة ، فكأنه قال : عدي وَعْدَ التي تضمر الوفاء لخليلها .

(١) موضع الشاهد : لتقرَعِنّ ، وذلك أن الفعل المضارع هو : تقرعين ، فإذا أردنا تأكيده بالنون الثقيلة قلنا : تقرعينَنّ ،اجتمعت ثلاث نونات. فنحذف نونَ الفعل ليصير : تقرعينّ ، فالتقي ساكنان ، ياء المخاطبة والنون الأولى من نون التوكيد ، فتحذف ياء المخـــاطبة لدلالة الكسرة عليها ليصير الفعل : تقرعنّ .

(٢) يوسف ٢٩ استشهد بها على حذف حرف النداء ، والتقدير : يا يوسفُ .

لها على اللفظ كقوله :[1]

يا حكمُ الوارثُ عن عبد الملك

والحسناءَ : إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه :[2]

يعود الفضل منك على قريش	وتفرجُ عنهم الكربَ الشدادا
فما كعب بن مامة وابن سُعدى	بأجودَ منك يا عمرُ الجوادا

وإما بتقدير أمدح ، وإما نعت لمفعول به محذوف ،أي عدي يا هند الخلةَ الحسناء ، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي ، من غير أن يعين لها الموعود . وقوله «وأي» مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر ، والأصل : وأياً مثل وأي مَنْ ، ومثله (فاخذناهم أخذعزيز مقتدر)[3] وقوله «أضمرت» بتاء التانيث محمول على معنى مَنْ مثل مَنْ كانت أمّك ؟

---

(١) موضع الشاهد : يا حكمُ الوارثُ ، حيث ورد النعتُ تابعاً لمنعوته على اللفظ ، لأن المنادي هنا مبني على الضم في محل نصب .

(٢) موضع الشاهد : يا عمرو الجوادَ ، حيث ورد النعت تابعاً لمنعوته على المحل ، فعمر منادى مبني على الضم في محل نصب، والجواد نعت منصوب بالفتحة الظاهرة .

(٣) القمر ٤٢

شرح الأشموني

أو : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك

والأشموني هو أبرز النحاة المصريين في القرن العاشر (ت ٩٢٩ هـ)، وهو أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني ، أخذ عن الجلال المحلي والكافيجي . وفد إلى القاهرة من الصعيد طلباً للعلم فأكب عليه ضارباً المثل في التقشف في كل شيء حتى إنه لم يكن له هم إلا التعبد والعلم .

ويعتبر شرحه على ألفية ابن مالك من أهم شروح الألفية ومن أغزر الكتب النحوية مادة ، فالرجل وجد بين يديه ثروة هائلة من الكتب السابقة عليه سواء الشروح وغيرها فأفاد منها إفادة كبيرة ، وقدم لنا صورة لآراء كثير من النحاة القدماء ممن لا نجد كتباً تضم آثارهم .

ويتميز الكتاب بما يعرف بالتنبيهات التي كان يزيدها على ما تتضمنه أبيات الألفية ، كما يتميز أحياناً بما يضعه في آخر بعض الأبواب من الخواتيم .

وقد أقبل عدد من العلماء على وضع حواش على شرح الأشموني ، نذكر منها حاشية المدابغي ، وحاشية الأسقاطي ، وحاشية الحفني .

غير أن الحاشية التي اشتهرت أكثر من غيرها هي حاشية الصبان (محمد

بن علي المتوفي ١٢٠٦ هـ) ، وقد طبع الكتاب مع هـــذه الحاشية أكثر من مرة ، ثم طبع الشرح وحده الشيخ محمد محيى الدين ، مرة بتعليقات موجزة ، ثم طبعة أخيرة بتعليقات وافية .

والباب الذي اخترناه لك من شرح الأشموني هو : باب إعراب الفعـــل المضارع .

* * *

إعراب الفعل

نواصب المضارع

ارفع مُضارعاً إذا يُجرّد مِنْ ناصبٍ وجازمٍ كتَسْعَدُ

يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذ ، والرافع له التجرد المذكور ، كما ذهب حذاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما يُنسب للكسائي [1] . واختار المصنف الأول ، قال في شرح الكافية :

---

(١) هذا عرض لخلاف النحاة حول علة رفع الفعل المضارع ؛ فالمعروف أن البصريين يذهبون إلى أنه يرفع لوقوعه موقع الاسم ، فأنت حين تقول : زيد يقوم . فكأنك قلت : زيد قائم . أما الكوفيون فيرون أن علة رفع المضارع هي تجرده من النواصب والجوازم ، وذلك عامل معنوي كما ذكرنا من قبل . ثم يضيف الأشموني هنا تفصيلات أخرى لإمامين من أئمة الكوفيين ؛ الأول لثعلب الذي يرى علة رفع المضارع في معنى المضارعة ذاتها ، وهذا القول فيه شيء من الغموض ، لأن القدماء أطلقوا اصطلاح (الفعل المضارع) بمعنى الفعل (المشابه) لاسم الفاعل ، فهل كان ثعلب يعني بالمضارعة المشابهة ومن ثم ينتهي به الأمر إلى البصريين ، أم أنه يريد بها دلالة الفعل على زمن معين ؟ والرأي الثاني للكسائي الذي يرى أن حروف المضارعة علة رفع الفعل ، وهذا الرأي قد يلتهي أيضاً إلى معنى المضارعة بمعناها الثاني .

لسلامته من النقض بخلاف الثاني ينتقض بنحو هلاّ تفعل، وجعلت أفعل، ومالـــك لا تفعل ، ورأيت الذي تفعل [1] . فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرّد .

ورُدّ الأول بأن التجرد عدمي والرفع وجودي ، والعدمي لايكون علة للوجودي .

وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدميّ ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلَصاً عن لفظ يقتضي تغييره ، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي .

(تنبيه) : إنما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره نون توكيد ولانون

---

(١) في هذه الجمل أفعال مضارعة واقعة في مواقع لا يقعها الاسم ، وبذلك ينهدم رأي البصريين الذين يرون أن علة رفع المضارع وقوعه موقـــع الاسم ؛ فحرف التحضيض (هلا) مختص بالأفعال ، وأفعال الشروع لا يكون خبرها اسماً مفردا إلا شذوذا (جعلت أفعل) ، وأما (مالك لا تفعل) فلم يسمع بعد (مالَكَ) اسم ، وأما (رأيت الذي تفعل) فلأن جملة الصلة لا تكون اسماً مفردا .

إناث اكتفاءً بتقدم ذلك في باب الإعراب .[1]

(و بلَـن انصبه وكي) أي : الأدوات التي تنصب المضارع أربع وهي: لن ، وكي ، وأن ، وإذن ، وسيأتي الكلام على الأخيرتين . فأما « لن » فحرف نفي تختص بالمضارع ، وتخلصه للاستقبال ، وتنصبه كما تنصب « لا » الاسم ، نحو «لن أضرب» ولن أقوم » فتنفي ما تثبت بحرف التنفيس ، ولا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري ، الأول في أنموذجه والثاني في كشافه ، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء ، ولا «لاأن» فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي .[2]

تنبيهات : الأول : الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيداً لن أضرب» وبه استدل سيبويه على بساطتها ، ومنع ذلك الأخفش الصغير . الثاني : تأتي لن للدعاء كما أتت «لا» كذلك ، وفاقاً

---

(١) أنت تعلم أن الفعل المضارع يبني في حالتين عند اتصاله بنون التوكيد المباشرة سواء أكانت خفيفه أم ثقيلة ، وعند اتصاله بنون النسوة ، فنقول :
لتكتبنْ أو لتكتبنّ ، والنسوة يكتبنَ .

(٢) الرأي الذي يقدمه الأشموني هنا هو الرأي الصحيح ، وهو أن (لـَنْ) حرف قائم بذاته ، وليس أصله (لا) ثم قلبت الألف نونا ، كما أنه ليس أصله (لا أنْ) ثم حذفت الهمزة والألف .

لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، من ذلك قوله: [١]

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

وأما «فلن أكون ظهيرا للمجرمين» [٢] فقيل : ليس منه ؛ لأن فعل الدعاء لا يسند للمتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويرده قوله «ثم لا زلت لكم» .

الثالث : زعم بعضهم . أنها قد تجزم كقوله : [٣]

---

(١) المفروض أن (لَنْ) تفيد النفي ، لكنها قد ترد للدلالة على الدعاء ، وموضع الشاهد في البيت : لنْ تزالوا كذلكم ، فلن هنا - في رأيه - دالة على الدعاء وذلك بدليل عطف جملة دعائية عليها وهي : لا زلت لكم خالدا ، غير أنه لا يلزم أن يتحد العطف والمعطوف عليه خبراً أو إنشاء .

(٢) القصص ١٧ ونصها « قال ربِّ بما أنعمت عليَّ فلن أكون ظهيرا للمجرمين» استشهد بها على أن (لن أكون) ليست للدعاء لأنها مسندة إلى ضمير المتكلم ، ثم ردّ هذا القول بأن الدعاء يمكن أن يكون مسندا إلى ضمير المتكلم على ما ورد في البيت السابق من قوله (لا زلتُ) . والحق أن المعني الأقرب في الآية هو أن (لن) تدل على النفي ، فهو عهد لله ألا يظاهر مجرما شكراً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه والله أعلم .

(٣) البيت لكثير عزة ، وموضع الشاهد فيه: فلَنْ يحْلَ منظر ، والمفروض أن يكون : فلن يحلا ، باعتبار أن لن ناصبة ، لكنه أورده على زعم من قال إن (لَنْ) تجزم الفعل المضارع ، والفعل هنـــا هو : حَلِيَ يحلَى ، ولذلك قال إن الفتحة قد تكون دالة على الألف ، ويكون الفعل منصوبا . وأيادي سبأ : مشتت الشمل .

أيادي سبا يا عزَّ ما كنت بعدكم
فلن يحْلَ للعينين بعدك منظرُ

وقوله :[1]

لن تخبِ الآن من رجائك مَنْ
حرك من دون بـابك الحلقهْ

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة .

فأما « كي » فعلى ثلاثة أوجه :

١ ـ أن تكون اسماً مختصراً من «كيف» كقوله :[2]

كي تجنحون إلى سلم ومـا ثُئِرَتْ
قتلاكمُ ولظى الهيجـاءِ تضطرم

والثاني : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً ، وهي الداخلة على

---

١) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي رضوان الله عليه ،وموضع الشاهد : لن يخب ، استشهد به على لهجة من استعمل (لن) جازمة .
٢) موضع الشاهد قوله : كي تجنحون . وهـذه ليست كَيْ التي نحن بصددها ، ولكنها اسم استفهام أصله كيف ، ثم حذف الحرف الأخير منه ، وقد كان ذلك شائعاً في بعض لهجات العرب ، وقد ورد في المغني قول بعض العرب : (سَوْ أفعل) يريد : سوف أفعل .

«ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلّة : كيمه ؟ بمعنى لِمَه ، وعلى « ما » المصدرية كما في قوله :[1]

إذا أنت لم تنفع فضرّ، فإنّما يرجى الفتى كيما يضرُّ وينفع

وقيل : ما كافّة ، وعلى « أن » المصدرية مضمرة نحو « جئت كي تكرمني»[2] إذا قدرت النصب بأن . ولا يجوز إظهار « أنْ » بعدها.

---

(١) موضع الشاهد كيما يضرُّ وينفعُ. استعمل (كي) هنا استعمال لام التعليل معني وعملا ، أي أن (كيْ) حرف جر وهو حرف يدل على التعليل ، فهي إذن ليست مصدرية ، ولذلك تجد الفعلين المضارعين بعدها مرفوعين ، فكأنه قال : للضر والنفع، وتعرب الشاهد على النحوالتالي :
كي : حرف تعليل وجر . ما حرف مصدري ، يضر فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والمصدر المؤول من ما والفعل في محل جر بكي ، وشبه الجملة متعلق بالفعل يرجي . وقيل إن (ما) هنا ليست حرفا مصدريا ، وإنما هي حرف كافّ زائد كف (كيْ) عن العمل،أي أن (كي) حرف مصدري ولكنه لا ينصب الفعل المضارع بسبب (ما) وإذن فهي تكون مع الفعل مصدرا ، ويكون هذا المصدر – هنا – في محل جر بحرف محذوف ، والتقدير : لكيما تضر وتنفع . أي للضر والنفع .

(٢) هذا هو الموضع الثاني الذي تستعمل فيه (كي) بمعني لام التعليل معني وعملا ، وهو رأي البصريين الذين يرون أن الناصب هو (أنْ) المضمرة وجوبا ، وكي حرف تعليل وجر ، وتقول في إعراب هذا المثال :
جئت : فعل وفاعل . كي : حرف تعليل وجر . تكرمني : فعل=

وأما قوله :[1]

فقالت: أكلَّ الناسِ أصبحت مانحاً لسانك كيـما أن تُغرَّ وتخدعا

فضرورة .

الثالثأن تكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاوهو مراد الناظم، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها (أنْ) كما في نحو « لكيْلا تأسَوْا »[2] . ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر

=مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا،والنون للوقاية ، والياء مفعول به. والمصدر المؤول في محل جر بكي ، وشبه الجملة متعلق بجئت .
وهم يذهبون إلى أنّ (أنْ) لا تظهر بعد كي إلا في ضرورة الشعر ، كما سنرى في الشاهد التالي .

(١) البيت لجميل بن معمر ، وموضع الشاهد : كيما أن تغرّ وتخدعا، استشهد به على ظهور (أنْ) المصدرية بعد (كيْ) التي هي حرف تعليل وجر وذلك لا يكون إلا في الضرورة ،ويكون الإعراب :
كي : حرف تعليل وجر . وما : حرف زائد . أن : حرف مصدري ونصب . تغر : فعل مضارع منصوب بأن . وتخدع : معطوف عليه ، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل جر بكي ، وشبه الجملة متعلق بقوله : ما نحا .

(٢) هذا هو الموضع الذي لا بد أن يكون فيه (كيْ) حرفا مصدريا يعمل النصب في الفعل المضارع ، وذلك إذا سبقتها لام التعليل ؛ فاللام حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، ولذلك يكون إعراب:=

عليها ، فإن وقع بعدها «أن» كقوله :[1]

أردتَ لكيما أن تطيرَ بِقِرْبَتي ‌‌ ‌ ‌ فتتركَها شَنّاً ببيـــداء بلقعِ

احتمل أن تكون المصدريةَ مؤكَّدةً بأنْ ، وأن تكون تعليليةً مؤكِّدة للاّم ، ويترجح هذا الثاني بامور ؛ الأول : أنّ أنْ أمُّ الباب ، فلو جُعلت مؤكِّدة لكي لكانت كي هي الناصبةَ ؛ فيلزم تقديمُ الفرع على الأصل ، الثاني : أن ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكَّداً لغيره ،الثالث: أنّ أنْ لاصقت الفعل فترجّح أن تكون هي العاملة . ويجوز الأمران

=الآية : اللام حرف تعليل وجر ، وكي حرف مصدري ونصب ، ولا : حرف نفي ، وتأسوا : فعل مضارع منصوب بحذف النون والواو فاعل ، والمصدر المؤول من كي والفعل في محل جر باللام .

(١) موضع الشاهد : لِكَيْما أن تطيرَ . إذ نجد هنا لام التعليل وهي حرف جر ، ثم أنْ . فما هو الموقف بالنسبة لكي ، أهي حرف تعليل أم حرف مصدري ونصب ؟ .

يجوز فيها الوجهان :

أ ـ أن تكون حرف جر وبذلك تكون توكيداً للام التي قبلهـــا ، وتكون أنْ هي الناصبة .

ب ـ أن تكون حرفا مصدريا ناصبا ، وبذلك تكون أنْ توكيدا لكي وقد رأيت الأشموني يرجح الرأي الأول لما قدم من أسباب .

في نحو : جئت كي تفعل ،[1] و« كي لا يكون دولة »[2] فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدره قبلها .

[تنبيهات] : الاول : ما سبق من أن « كي » تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً وتأولوا « كَيْمَهْ » على تقدير كي تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، ومما يرد قولهم قوله :[3]

---

(١) هذا هو الموضع الذي تحتمل فيه (كيْ) الوجهين ؛ أن تكون تعليلية ، أو أن تكون مصدرية ناصبة ، وذلك إذا لم تسبقها اللام ، وإذا لم تلحقها أنْ والجملة التي بين أيدينا هي : جئت كيْ تفعل . إذا اعتبرنا (كي) حرف تعليل وجر كان الفعل منصوباً بأن مضمرة ، ونقول إنه مع أن المضمرة في تأويل مصدر في محل جر بكي ، وشبه الجملة متعلق بجئت . وإذا اعتبرنا (كي) مصدرية ناصبة قلنا إنها مع الفعل المنصوب بها في تأويل مصدر في محل جر بحرف جر محذوف .

(٢) الحشر ٧ وقد استشهد بالآية على جواز اعتبار (كَيْ) حرف جر والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة ، أو اعتبارها مصدرية ناصبة وقبلها حرف جر محذوف .

(٣) موضع الشاهد : كي ليُبْصَرَ ضوؤها ، وذلك في معرض الرد على =

فأوقدت ناري كي ليُبْصَرَ ضوؤُها
وأخرجت كلبي وهْو في البيت داخلُه

وقوله : [1]

كي لِتَقْتضِيني رُقيَّةُ ما وَعدَتْنِي غيْرَ مُخْتَلَسِ

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم إلى أنها حرف دائماً ، ونُقل عن الأخفش .

الثاني : أجاز الكسائي تقدِيم معمول معمولها عليها ، نحو « جئت النحو كي أتعلم » ومنعه الجمهور .

الثالث : إذا فصل بين « كي » والفعل لم يبطل عملها،خلافاً للكسائي نحو « جئت كي فيك أرغبَ » والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب ، قيل:

=من قال بأن (كي) دائماً مصدرية ناصبة ، لأنها لو كانت ناصبة لما صح أن يفصل بينها وبين الفعل بحرف الجر ، أما ناصب الفعل فهو (أنْ) المضمرة جوازاً بعد لام التعليل . واللام مؤكدة لكيْ .

(١) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات ، وموضع الشاهد فيه : (كيْ) لتقضيني وهو شاهد على أن (كيْ) هنا حرف تعليل وجر وليست مصدرية ناصبة ، لأنها لو كانت ناصبة لما فصل بينها وبين الفعل بحرف الجر . واللام مؤكدة لها ، والفعل منصوب بأن مضمرة . ولم تظهر الفتحة على الياء في تقضيني للضرورة .

والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار .

الرابع زعم الفارسي أن أصل « كما » في قوله :[1]

وطرفك إمّا جئتنا فاحبسنّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

« كيما » فحذفت الياء ونصب بها ، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفّت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله:[2]

لا تشتم الناس كما لا تشتمُ

الخامس : إذا قيل « جئت لتكرمني » فالنصب بأن مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضمر كي، والأول أولى ؛ لأن أن أمكنُ في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

* * *

---

(١) موضع الشاهد : كما يحسبوا ، ما هو سبب نصب الفعل هنا ؟ — قيل أصلها : كيما ، حذفت ياء (كي) تخفيفاً ، واتصلت بها (ما) الزائدة ، ونصبت المضارع لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة ، وقيل إن (الكاف) للتشبيه ، ثم كفتها (ما) ، وصار معناها التعليل فنصبت.

(٢) موضع الشاهد : كما لا تشتم ، وهو دليل على أن كاف التشبيه المتصلة بها (ما) لا تتضمن معنى التعليل ومن ثم لا تنصب المضارع .

و(كذا بأن) أي من نواصب المضارع « أن » المصدرية، نحو « وأن تصوموا »[1] « والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي »[2] (لا بعد علمٍ)أي ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه ، لأنها حينئذٍ المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، نحو « علم أنْ سيكونُ »[3] « أفلا يرون أن لا يرجعُ »[4] أي أنه سيكون ، وأنه لا يرجع . وأما قراءة بعضهم « أن لا يرجعَ » بالنصب وقوله :[5]

---

(١) البقرة ١٨٤

(٢) الشعراء ٨٢

(٣) المزمل ٢٠

(٤) طه ٨٩

والشاهد في الآيتين الأخيرتين هو وقوع أنْ المخففة من الثقيلة بعد فعل من أفعال اليقين ، وأنت تعلم أن (أنْ) المخففة من الثقيلة تدل على ما تدل عليه (أنّ) من حيث التوكيد وتعمل عملها من حيث النصب ، ولكن اسمها لا بد أن يكون ضمير شأن مستتراً وأن يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية بشروط . فالآية الأولى : علم أنْ سيكون ، تقديرها : علم أنه سيكون ، والآية الثانية تقديرها : أفلا يرون أنه لا يرجع .

(٥) موضع الشاهد : علموا أنْ لا يدانيَنا بشر . وقعت (أنْ) بعد فعل من أفعال اليقين وهو (علم) فكان حقها أن تكون مخففة من الثقيلة فلا تعمل النصب فى الفعل ، لكنها نصبته هنا ، وعلل النحاة ذلك بأنه شاذ غير مطرد .

نرضى عن الله أنّ الناس قد علموا   أنْ لا يدانيَنا من خلقه بشر

فمما شذ ، نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبه بعده ، ولذلك أجاز سيبويه « ما علمت إلاّ أن تقومَ » بالنصب ، قال : لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك «أشير عليك أن تقوم» قيل يجوز بلا تأويل ، ذهب إليه الفراء وابن الأنباري، والجمهور على المنع.

(والتي من بعد ظنّ)، ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع إن شئت ، بناء على أنها الناصبة له ، (والرفع صححّ واعتقد) حنيئذٍ (تخفيفها من أنّ) الثقيلة (فهو مطرّد) ، وقد قرىء بالوجهين « وحسبوا أنْ لا تكونُ فتنة»[1] قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع «تكون» والباقي بنصبه ، نعم النصب أرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل . ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى « أحسب الناس أنْ يتركوا »[2] .

---

(١) المائدة ٧١

(٢) العنكبوت ٢

الواقع أن الأساس في اعتبار (أنْ) مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال اليقين أو الشك هو المعنى ، فإذا كان فعل (علم) دالا على اليقين كانت (أنْ) مخففة من الثقيلة ولم تعمل النصب في المضارع ، وإن كان فعل (علم) دالاً على الشك كانت (أنْ) مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا استعمل فعل (ظن) بمعنى اليقين كانت (أنْ) مخففة من الثقيلة ، أو إن دل على الشك كانت أن مصدرية .

[تنبيهات]: الأول : أجرى سيبويه والأخفش « أنْ » بعد الخوف مجراها بعد العلم ، لتيقن المخوف ، نحو «خفت أن لا تفعلُ » ، «خشيت أن تقومُ » ومنه قوله : [1]

فلا تدفنـنّي في الفلاة فإنّني أخاف إذا ما متُّ أنْ لا أذوقُها

ومنع ذلك الفراء .

الثاني: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهداً بقوله: [2]

ربيّـته حتى إذا تمعددا كان جزائي بالعصا أن أجْـلدا

قال في التسهيل : ، ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر .

---

(١) موضع الشاهد : أخاف أنْ لا أذوقُها ، حيث أجرى فعل الخوف مجرى أفعال اليقين ، فجعل أنْ بعدها مخففة من الثقيلة ولذلك ارتفع الفعل المضارع بعدها لأنه يقع في جملة الخبر عن اسم أنْ .

(٢) موضع الشاهد : كان جزائي بالعصا أن أجلد ، استشهد به على جواز تقديم معمول معمول أنْ عليها ، وذلك أنّ (أنْ) هنا نصبت الفعل (أجلد) ، وشبه الجملة (بالعصا) متعلق بالفعل ، فهو معمول له ، وقد تقدم على أنْ ، والذين منعوا ذلك رأوا تأويل البيت بأن شبه الجملة متعلق بعامل مقدر : كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد . وواضح ما فيه من التعسف .

وتمعدد : قويت معدته .

الثالث : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه [1] اختياراً ، « أريد أنْ عندك أقعدَ » . وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراراً كقوله : [2]

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً   أدعَ القتال وأشهدَ الهيجاء

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد .

الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله اللّحياني عن بعض بني صباح من ضبة ، وأنشدوا : [3]

---

(١) شبه الظرف هو الجار والمجرور .

(٢) هذا من الأبيات التي تدخل في عداد الألغاز النحوية ، إذ ينبغي أن نسأل : أين جواب لما ؟ وبما انتصب الفعل (أدع) ؟ وهم يقولون إن (لما) هنا تتكون من كلمتين : لنْ + ما . ولنْ هي التي نصبت الفعل (أدع) أي: لن أدع،وما ظرفية مصدرية، أي لن أدع القتال مدةرؤيتي أبا يزيد مقاتلا ثم أدغمت نون لن في ميم ما و كتبتا كلمة واحد للإلغاز .
والبيت شاهد على جواز الفصل بين لن الناصبة والفعل المنصوب بها.
أما الفعل (أشهد) فليس معطوفاً على الفعل (أدع) لأن المعنى ينتقض ، إذ يستحيل أن يكون: لن أدع القتال ولن أشهد الهيجاء. بل هومنصوب بأن مضمرة أي : لن أدع القتال وأن أشهد الهيجاء .

(٣) موضع الشاهد أن يأتينا . استشهد به على لهجة عربية كانت تجزم بأن . وقد روي البيت برواية أخرى هي : إلى أن يأتي الصيد ، ولا شاهد فيه حينئذ .

إذا ما غدونا قال ولدانُ أهلنا تعالوْا أنْ يأْتِنا الصيدُ نحطبِ

وقوله :[1]

أحاذر أنْ تعلمْ بها فتردّهـا فتتركَها ثقلاً عليّ كما هيا

وفي هـذا نظر ، لأن عطف المنصوب ـ وهو « فتتركها » عليه يدل على أنه سكن للضرورة ، لا مجزوم .

الخامس : تأتي أنْ مفسرة ، وزائدة ، فلا تنصب المضارع .

فالمفسّرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك »[2] ، « وانطلق الملأ منهم أن امشوا »[3] .

والزائدة هي التالية لمّا ، نحو « فلمّا أن جاء البشير »[4] والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :[5]

---

(١) موضع الشاهد : أن تعلم يجزم الفعل كالبيت السابق ، وقد روي :
أخاف إذا أنبأتها أن تضيعها ، ولا شاهد فيه . ومن الأفضل الآن طرح هـذه اللهجة .

(٢) المؤمنون ٢٧

(٣) ص ٦

(٤) يوسف ٩٦

(٥) ورد هذا البيت بروايات كثيرة في موضع الشاهد ، والذي يهمنا هنا رواية الجر في : كأنْ ظبيةٍ ، وذلك للدلالة على جواز أن تكون (أن) زائدة بين الكاف والمجرور ، فكأنه قال كظبيةٍ .

ويوماً توافينـا بوجـهٍ مقسّمٍ   كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السلّم

في رواية الجر ، وبين القسم « ولو » قوله : [1]

فأقسم أن لو التقينـــا وأنتمُ   لكان لكم يوم من الشرْ مظـــلم

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى « وما لنا ألاّ نقاتلَ » [2] وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك ؛ لأنها في الآية مصدرية ، فقيل : دخلت بعد « ما لنا » لتـأوله بما منعنا ، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول ، ولأن الأصل أن لا تكون (لا) زائدة، والصواب قول بعضهم : إن الأصل وما لنا في أن لا نقاتـــل . والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باقٍ مع الزيادة، بخلافها ؛ فإنها قد وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني .

---

(١) موضع الشاهد : فأقسم أن لو التقينا . استشهد به على زيادة أن لوقوعها بين فعل القسم ولو .

(٢) البقرة ٢٤٦ ، ويعتبر الأخفش (أن) في هذه الآية زائدة ومع ذلك تعمل النصب ، وهو يرى أنهـــا زائدة لأن (ما لك) لا يقع بعدها المصدر المؤول ، والتقدير عنده : ما لنا لا نقاتل .
ثم هو يري أن الزائدة تعمل قياسا على حروف الجر الزائدة التي تعمل الجر في الأسماء التي بعدها .
وبعضهم يري أن (ما لنا) معناها :ما منعنا كي يجعل الجملة مفعولاً ثانيا.
والوجه الذي يراه الأشموني أن (أنْ) هنا مصدرية عاملة وان المصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف .

و (بعضهم) أي بعض العرب (أهمل أنْ حملاً على ما أختها) أي المصدرية (حيث استحقت عملا) أي واجبا ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو طلب ، كقراءة ابن محيصن « لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة »[1] وقوله :[2]

أن تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما مني السلامَ وأن لا تُشعرا أحدا .

---

(١) البقرة ٢٣٣ والشاهد في الآية الكريمة أن الفعل المضارع ارتفع بعد (أن) رغم استيفائها شروط العمل ، وقد كانت هذه لهجة عربية قديمة . وقد خرج بعض النحاة قراءة ابن محيصن هذه على أن أصلها : لمن أراد أن يتموا الرضاعة ، فالفعل منصوب بحذف النون ، والجمع بالنظر إلى معنى (مَنْ) ، وقد حذفت واو الجمع للتخلصْ من التقاء الساكنين ، وواضح أن ذلك كله تكلف .

(٢) البيت غير معروف القائل ، وموضع الشاهد فيه : أن تقرآن ، حيث ورد الفعل مرفوعاً بثبوت النون رغم تقديم (أن) عليه ، وذلك دليل على أن لهجة عربية قديمة كانت تهمل (أن) مع استيفائها شروط العمل ، وذلك تشبيها لها بما المصدرية .
ولكن البيت نفسه وردت فيه (أن) عاملة في قوله : أن لا تشعرا، مما يشكك في صحة البيت من ناحية ، أو لعل الشاعر استعمل اللهجة الأولى ثم استعمل اللغة الفاشية .
غير أن الكوفيين أنكروا أن تكون (أن) الأولى مصدرية مهملة وإنما جعلوها مخففة من الثقيلة ، وإن كان ذلك يوقعهم في شذوذ آخر وهو أن خبر (أن) المخففة من الثقيلة إذا كان جملة فعلية لا بد أن يفصله عن (أن) فاصل معين ومهما يكن من أمر فإن إهمال (أن) يجب تركه الآن .

هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة .

(تنبيه) : ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس .

* * *

(ونصبوا بإذَنِ المستقبلا إن صُدِّرت والفعل بعدُ ، مُوصَلا ، أو قبله اليمينُ) .

أي شروط النصب بإذن ثلاثة :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلاً ؛ فيجب الرفع في : « إذن تصدقُ » جواباً لمن قال : أنا أحبُّك .[1]

---

(١) هناك خلافات كثيرة حول (إذن). أما معناها فالأغلب أنها حرف جواب دائما ، وحرف جزاء غالبا، وهي تدل على الجواب والجزاء معاً في الأكثر من الكلام . لكنها قد تدل على الجواب وحده أحيانا . والمراد من دلالتها على الجواب : وقوعها في كلام يكون مترتبا على كلام قبله ، كما يترتب الجواب على السؤال ، سواء أكان الكلام السابق مشتملا على استفهام مذكور ، أم غير مشتمل عليه ولكنه ملحوظ .
ومن ذلك الجملة التي بين أيدينا . أنت تقول لصديقك مثلا : أنا أحبك فيقول لك: إذن أظنك صادقاً لأن الصدق لا يصلح جزاء مناسبا للمحبة.
ولما كان الجزاء لا يكون إلا مستقبلا ، فالفعل هنا مضارع يدل على الحال فقط ، ولذلك لم ينتصب بإذن .

الثاني : أن تكون مصدّرة ، فإن تأخرت نحو « أكرمك إذن » أهملت ، وكذا إن وقعت حشواً كقوله :[1]

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها

فأما قوله :[2]

لا تتركنّي فيهمُ شَطيراً إني إذن أهلِكَ أو أطيرا

فضرورة ، أو الخبر محذوف ، إلى أي لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف إذن أهلك ، فإذا كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي .

---

(١) البيت لكثير عزة ، وموضع الشاهد فيه : إذن لا أقيلها ، حيث أهملت إذن فلم تعمل النصب في الفعل المضارع وذلك لأنها فقدت شرط التصدر حين وقعت حشوا بين الشرط والجزاء .

(٢) موضع الشاهد : إني إذن أهلك . حيث أعمل (إذن) في الفعل المضارع (أهلك) فنصبه رغم أن إذن فقدت الصدارة بوقوعها حشوا بين إن واسمها من ناحية خبرها من ناحية أخرى .
وأنت ترى أنهم خرجوا البيت على الضرورة الشعرية . وخرجه آخرون بأن (إذن) لم تفقد الصدارة ، لأن خبر إن محذوف قبلها وهي واقعة في أول جملة مستأنفة ، وتقدير الكلام :
إني لا أستطيع ذلك ، إذن أهلك .

الثالث : أن لا يُفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ؛ فيجب الرفع في نحو « إذن أنا أكرُمك » ويغتفر الفصل بالقسم كقوله : [1]

إذن والله نرميَهم بحربٍ يُشيب الطفلَ من قبل المشيب

وأجاز بابشاذ الفصل بالدعاء والنداء ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، والصحيح المنع ، إذ لم يسمع شيء من ذلك ، وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع .

(وانصب وارفعا * إذا إذن من بعد عطف) بالواو والفاء (وقعا) وقد قرىء شاذاً « وإذن لا يلبثوا خلافك » [2] « فإذن لا يؤتوا الناس نقيرا » [3] على الإعمال ، نعم الغالب الرفع على الإهمال ، وبه قرأ السبعة .

---

(١) موضع الشاهد : إذن والله نرميَهم . حيث نصب الفعل المضارع نرمي بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ، لكن ذلك الفاصل القسم وهو مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول .

(٢) الإسراء ٧٦

(٣) النساء ٥٣

والشاهد في القراءتين نصب الفعل المضارع بإذن رغم أنها فقدت صدارتها بوقوعها بعد حرف عطف الواو والفاء على أن الواو والفاء ليسا حرفي عطف وإنما هما حرفا استئناف ، وعلى ذلك تكون إذن في أول الجملة فتعمل .

(تنبيهات) : الأول : أطلق العطف ، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ماله محلٌ ألغيت ، فإذا قيل « إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك » فإن قدرت العطف على الجواب جزمتَ وأهملت إذن لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب . وقيل : يتعين النصب ، لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أول ، ومثل ذلك « زيد يقوم وإذن أحسن إليه » إن عطفت على الفعلية رفعت ، أو على الاسمية فالمذهبان.

الثاني : الصحيح الذي عليه الجمهور أن « إذن » حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، والأصل في « إذن أكرمك » إذا جئتني أكرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أنْ ، وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من « إذ » و « أن » ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة ، لا أنْ مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه .[1]

الثالث : معناها عند سيبويه الجواب والجزاء ، فقال الشلوبين : في كل موضع ، وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب ، بدليل أنه يقال « أحبك » فتقول « إذن أظنك صادقاً » إذ لا مجازاة هنا .

---

(١) هذه الخلافات حول بنية إذن خلافات خيالية والحق أنها كلمة واحدة بسيطة .

الرابـع : اختلف في لفظها عند الوقف عليهـا ، والصحيح أن نونَها تبدل ألفاً ،تشبيهاً لها بتنوين المنصوب . وقيل : يوقف بالنون ، لأنها كنون لن ، وأن ، روى ذلك عن المـــازني والمبرّد ، وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها ، والجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ، والمـــازني والمبرّد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف .

الخامس : حـكى سيبويه وعيسى بن عمر أنَّ من العرب من يلغيهـا مع استيفاء الشروط ، وهي لغة نادرة ، ولكنها القياس ، لأنهـــا غير مختصة [1] ، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على ظنّ ، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها ، كما حملت « ما » على ليس ، لأنها مثلها في نفي الحال .

* * *

وبين لا ولام جر التزم * إظهار أن ناصبة) نحو « لئلا يكون

---

(١) أنت تعلم أن الكلمة العاملة ينبغي أن تكون مختصة ، أي مختصة بالأسماء أو بالأفعال ، أمـا إذن فقالوا إنها عامل ضعيف لأنها غير مختصة ، فهي تدخل على الفعل كما في الأمثلة التي مرت بك أو تدخل على الجملة الاسمية في في مثل : إذن يزيد يكرمك .

للناس عليكم حجة » [1] « لئلا يعلم أهـل الكتـاب » [2] لا في الآية الأولى نافية ، وفي الثانية مؤكدة زائدة (وإن عُدِم لا فأَنَ اعْمِلْ مظهراً أو مضمَرا) لا : في موضع الرفع بعُدِم [3] ، وأن : في مـــوضع النصب باعمل، ومظهراً ومضمرا : نصب على الحال ، إما من أنْ إنْ كانا اسمي مفعول ، أو من فاعل أعمِـل المستتر إن كانا اسمي فاعل .

أي يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض بنفي ولم يقترن الفعل بلا ، فالإضمار نحو « وأُمِـــرْنا لِنُسْلِمَ لربِّ العالمين » [4] والإظهـــار نحو « وأُمِرْتُ لِأَنْ أكون أولَ المسلمين » [5] فإن سبقها كونٌ ناقص مـاض منفي وجب إضمار أن بعدها ، وهذا أشار إليه بقوله : (وبعد نفي كان حتما أضمرا) أي نحو « وما كان الله لِيَـظلِمَـهم » [6] « لم يكن الله ليغفِـرَ لهم » [7] وتسمى

---

(١) البقرة ١٥٠

(٢) الحديد ٢٩

والشاهد في الآيتين الكريمتين وجوب إظهـــار أن لأنها وقعت بين اللام ولا سواء كانت (لا) نافية أم زائدة.

(٣) يقصد أن (لا) وقعت نائبا عن الفاعل .

(٤) الأنعام ٧١

(٥) الزمر ١٢

(٦) العنكبوت ٤٠

(٧) النساء ١٣٧

هذه اللام لام الجحود [١] وسماها النحّاس لام النفي ، وهو الصوابُ ،

---

(١) هذه اللام تسمى لام الجحد أو لام الجحود أو لام النفي وهي التي تلي كَوْناً منفياً ، والمقصود بالكون هو (كان) أو (يكون) الناقصان بشرط أن يكونا مسبوقين بحرف نفي مثل : ما كان ، أو لم يكن ، ويذكر اسمها بعدها ظاهراً ثم الفعل المضارع المنصوب المسبوق بلام مكسورة .

هذه اللام ليست للتعليل ، وإنما تسمى لام الجحود لأنها تؤدي إلى أن ينصبَّ النفي على ما قبلها وعلى ما بعدها معاً ، فأنت حين تقول : ما كان زيد ليكذب فإنك تنفي نفياً باتاً كونه مهيأ لإرادة الكذب .

وقد اختلف في ناصب الفعل المضارع بعد هذه اللام :

ا - البصريون يقولون إنه منصوب بأنْ مضمرة ، وعلى هذا يكون المصدر المؤول في محل جر باللام،ويكون شبه الجملة متعلقاً بخبر محذوف.

ب - الكوفيون يرون أن هذه اللام زائدة ، وأنها هي التي تنصب المضارع بنفسها،وأن الفعل وفاعله يكونان جملة تقع خبراً للفعل الناقص.

فمثلاً الآية الأولى : « وما كان الله ليظلمهم » نعربها على الوجه الآتي :

ا - على المذهب البصري :

ما : حرف نفي . كان : فعل ماضٍ ناقص . لفظ الجلالة اسمها. اللام : لام الجحود حرف جر . يظلم : فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة ، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل جر باللام ، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان في محل نصب، والتقدير : ما كان الله مريداً لظلمهم.

ب - على المذهب الكوفي :

ما : حرف نفي . كان : فعل ماض ناقص . لفظ الجلالة اسمها. اللام: زائدة يظلم : فعل مضارع منصوب باللام. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان .

والتي قبلها لام كي ؛ لأنها السبب كما أنّ كي السبب . وحاصل كلامه أنّ لِأنْ بعد لام الجر ثلاثةَ أحوال : وجوب إظهارها مع المقرون بلا ، ووجوب إضمارها بعد نفي كان ، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك ، ولا يجب الإضمار بعد كان التامة ، لأن اللام بعدها ليست لام الجحود ، وإنما لم يقيّد كلامه بالناقصة اكتفاء بانها المفهومة عند إطلاق « كان» لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو . ودخل في قوله « نفي كان » نحو « لم يكن » أي المضارع المنفي بلم كما رأيت ، لأن لم تنفي المضارع .

وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان ، خلافاً لمن أجازه في أخواتها قياساً ولمن أجازه في ظننت .

(تنبيهات) : الأول : ما ذكره من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر ، والنصب بان مضمرة ـ هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أنْ ، والخلاف في اللامين أعني لام الجحود ، ولام كي .

الثاني : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر « كان » واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه « ما كان زيد مريداً ليفعل » وإنما ذهبوا لذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر ، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر ، إلا أن الناصب

عنده أن مضمرة ؛ فهو قول ثالث ، قال الشيخ أبو حيان : ليس بقولٍ بصري ولا كوفي ، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة ، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هامّاً أو مستعداً لأن يفعل .

الثالث : قد تحذف « كان » قبل لام الجحود كقوله : (١)

فما جمعٌ لِيغْلِبَ جمعَ قومي مقاومــة ولا فردٌ لفردِ

أي فما كان جمعٌ ، ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر « ما أنا لأدعهما » (٢) .

الرابع : أطلق النافي ، ومراده ما ينفي الماضي ، وذلك ما ولم دون « لن » لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك « لا » لأن نفي غير المستقبل بها قليل، وأما لمّا فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن تدل على

---

(١) موضع الشاهد : فما جمع ليغلب ، استشهد به على جواز حذف كان قبل لام الجحود ، والتقدير : فما كان جمع ليغلب .
(٢) الشاهد فيه جواز حذف كان ، والتقدير ، ما كنت لأدعها، فلما حذفت كان انفصل الضمير .

اتصال نفيه بالحال . وأما إنْ فهي بمعنى « ما » وإطلاقه يشملها. وزعم كثير من الناس في قوله تعالى « وإن كان مكرهم لِتزول منه الجبال »[1] . في قراءة غير الكسائي أنها لام الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق والذي يظهر أنها لام كي وأنَّ إن شرطية ، أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال ، كما يقال أنا أشجع من فلان ، وإن كان مُعَدّاً للنوازل .

الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلاً بقوله تعالى « وما كان هذا القرآنُ أنْ يُفتَرى »[2] والصحيح المنع ، ولا حجة فى الآية ، لأن « أن يفترى » في تأويل مصدر هو الخبر .

* * *

كذلك بعدَ أو إذا يَصْلُحُ في موضعها حتى أو الاّ أنْ خَفِي

(أن) مبتدأ (خفي) خبره ، و (كذلك بعدَ) متعلقان بخفي، و (حتى) فاعل يصلح وإلاّ عطف عليه

---

(١) إبراهيم : ٤٦

(٢) يونس : ٣٧ .

أي كذا يجب إضمار أن بعـــد أو إذا صلح في موضعها حتى نحو « لألزمنك أو تقضيَـني حقي » وقوله : [1]

لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى فما انقـــادت الآمالُ إلا لصابر

أو إلاّ كقوله : (لأقتلنَّ الكافر أو ليسلم) وقوله : [2]

وكنتُ إذا غمزتُ قنـــاةَ قومٍ كسرتُ كعوبَهـــا أوْ تستقيما

ويحتمل الوجهين قوله : [3]

---

(١) موضع الشاهد : أوْ أدركَ ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد (أو) لأنها هنا بمعنى حتى ، إذ التقدير : لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى .

(٢) موضع الشاهد : أو تستقيما ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد (أو) لأنها بمعنى (إلاّ) إذ التقدير : كسرت كعوبهـــا إلا أن تستقيما . ومن الواضح أن (أو) لا تدل هنا على معنى (حتى) لأن المعنى لا يستقيم ، إذ لا يصح أن يقال : كسرت كعوبها حتى تستقيم وقد وضع النحاة ضابطاً للفرق بين (أو) التي بمعنى (حتى) وتلك التي بمعنى (إلاّ) فقالوا : إذا كان ما قبل (أو) ينقضي شيئاً فشيئاً كانت بمعنى (حتى) ، وإن كان ما قبلها ينقضي دفعة واحدة كانت (أو) بمعنى إلاّ .

(٣) موضع الشاهد : أو تموتَ ؛ إذ يحتمل أن تكون (أو) بمعنى (إلا) فينتصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا ، ويكون التقدير : إنما تحاول ملكا إلا أن تموت ، ويحتمل أن تكون (أو) حرف عطف فيرتفع الفعل .

فقلت له لا تبك عيْنك ، إنمـــا تحـاول ملكاً ، أو تمـوتَ فتعـذرا

واحترز بقوله « إذا يصلح في موضعهـا حتى أو إلاّ » من الـتي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ؛ فـإن المضارع إذا ورد بعدهـا منصوباً جاز إظهار أن كقوله :[1]

ولولا رجالٌ من رِزام أعزةٌ وآل سُبَيْـعٍ أو أسوءك علقما

(تنبيهات) الأول : قال في شرح الكافية : وتقـدير إلاّ وحتى في موضع « أو » تقدير لُحظ فيـــه المعنى دون الإعراب[2] . والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل « أو » مصدر ، وبعدها « أن» ناصبة للفعل ، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المصدر قبلهـــا ، فتقدير « لأنتظرنه أو يقدم » لَيَكُونَنَّ انتظار أو قـــدوم ، وتقدير « لأقتلن الكافر أو يسلم » ليكونن قتـــله أو إسلامه ، وكذا العمل في غيرها .

الثاني : ذهب الكسائي إلى ان « أو » المذكورة ناصبـــة بنفسها ،

---

(١) موضع الشاهد : أو أسوءك ، حيث إن (أو) هنا ليست بمعنى (حق) ولا (إلا) ، ومن ثم فإن (أنْ) لا تضمر بعدها وجوبا بل جوازا.

(٢) أي أنّ (أو) إذا كانت بمعنى (حق) أو (إلاّ) فإنها لا تعرب حرف غاية وجر ولا حرف استثناء تبعاً لمعناها ، وإنما تعرب حسب أصلها حرف عطف .

وذهب الفراء ومن رافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة[1] ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها ؛ لأن « أو » حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها .

الثالث : قوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا » أحسن من قوله في التسهيل : بعد أو الواقعة موقع إلى أنْ أو إلاّ أنْ ؛ لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا ؛ الأول : الغاية مثل إلى ، والثاني : التعليل مثل كي ، فيشمل كلامه هنا نحو « لأرضين الله أو يغفرَ لي » بخلاف كلام التسهيل؛ لأن المعنى حتى يغفر لي ، بمعنى كي يغفر لي ، وقد بان لك أن قول الشارح « يريد حتى بمعنى إلى ، لا التي بمعنى كي » لا وجه له ، وكلتا العبارتين خير من قول الشارح « بعد أو بمعنى إلى أو إلا » فإنه يوهم أن « أو » ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي أو العاطفة كما مرّ .

(وبعد حتى هكذا إضمار أن حتْمٌ) أي واجب ، والغالب في حتى

---

(١) المخالفة أو « الخلاف » مصطلح كوفي معروف ، وهو من العوامل المعنوية في الإعراب ، وهو عندهم علة الإعراب في مواضع أشهرها : المفعول فيه ، والظرف الواقع خبراً ، والفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب ، وبعد أو . والخلاف معناه عدم المماثلة ، أي أن الثاني مخالف للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ، أو كما يقول الفراء : « لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله » .

حينئذ أن تكون للغاية [١] ، نحو « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى » [٢] وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل (كجدٌ حتى تَسُرَّ ذا حزن) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي ، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله : [٣]

---

(١) (حتى) لها استعمالات ثلاثة :
ا – أن تكون حرف عطف وهي تفيد بلوغ الغاية ، ومن أحكامها أنها لا تدخل على الحروف ، ولا تعطف المصادر المؤولة ، ولا الأفعال ، ولا الجمل ، وإنما تعطف الاسم الظاهر الصريح فقط .
ب – أن تكون حرف ابتداء ، وهي لا تدخل إلا على جملة جديدة ، مستقلة عن الجملة التي قبلها في الإعراب ؛ ويشترط في الجملة التي تدخل عليها أن تكون اسمية أو فعلية فعلها ماض أو مضارع مرفوع لأنه لا يدل إلا على الزمن الحالي .
حـ – أن تكون حرف جر ، وهي نوعان : إما أن تجر الاسم الظاهر مثل : قرأت الكتاب حتى آخره ، وإما أن تجر المصدر المؤول من أنْ والفعل المضارع ، وهو ما نحن بصدده هنا ، و (حتى) هذه يكون لها ثلاثة معان : الدلالة على الغاية ، أو الدلالة على التعليل ، أو الدلالة على الاستثناء .

(٢) طه ٩١ والشاهد في الآية الكريمة دلالة حتى على الغاية ، والإعراب : حتى : حرف غاية وجر . يرجع : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والمصدر المؤول في محل جر بحتى .

(٣) موضع الشاهد : حتى تجود ، حيث استعمل (حتى) بمعنى (إلاّ) إذ التقدير : ليس العطاء سماحة إلاّ أنْ تجود وليس لديك إلا القليل .

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجودَ وما لديك قليلُ

وهذا المعنى على غرابتـــه ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم « والله لا أفعل إلا أن تفعـل » : المعنى حتى أن تفعـل . وصرح به ابن هشام الخضراوي ، ونقل أبو البقاء عن بعضهم « وما يُعَلِّمان من أحد حتى يقولا »[1] والظاهر في هذه الآية خلافه ، وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر في قوله :[2]

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبيـــرَ مالكا وكاهـــلا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا سبباً عنه .

(تنبيه) : ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار أن بعدها توكيداً . كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود .

(وتلو حتى حالاً أو مؤولاً به) أي بالحـــال (ارْفَعَنّ) حتما (وانصب المستقبلا) أي لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله حقيقياً ـ بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم ـ فالنصب واجب ، نحو « لأسيرَنَّ حتَّى أدْخلَ المدينة » وكالآية السابقـة ، وإن كان غير حقيقي ـ بأن كان بالنسبة إلى مـــا قبلها خاصة ـ فالنصب

---

(١) البقرة ١٠٢

(٢) موضع الشاهد (حتى أبير) حيث استعمل (حتى) بمنى (إلاّ) .

جائزٌ ، لا واجب ، نحو « وزلزلوا حتى يقولَ الرسول »[1] فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قصِّ ذلك علينا ، فالرفع ـ وبه قرأ نافع ـ على تاويله بالحال ، والنصب ـ وبه قرأ غيره ـ على تاويله بالمستقبل ؛ فالأول يقدر اتصاف المخبر عنه ـ وهو الرسول والذين آمنوا معه ـ بالدخول في القول ، فهو حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال ، والثاني يقدِّرُ اتصافه بالعزم عليه ، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثه شروط :

الأول : أن يكون حالاً ، إما حقيقية نحو « سرت حتى أدخلها » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تاويلا نحو « حتى يقول الرسول » في قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز كما مر .

الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها ؛ فيمتنع الرفع في نحو «لأسيرَن حتّى تطلعَ الشمس ، وما سرت حتى أدخلَها ، وأسِرْتَ حتىّ تدخلها ؟ » لانتفاء السببية ؛ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع في « أيُّهُمْ سار حتى

---

(١) البقرة ٢١٤

يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها ؟ » لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان .

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي ، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفي مُسَلَّطاً على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك .

الثالث : أن يكون فضلة ، فيجب النصب في نحو « سَيْري حتّى أدخلَها »[1] إن قدرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .ا هـ .

(تنبيهات) : الأول : تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب : جارة ، وعاطفة وقد مرّتا وابتدائية ، أي حرف تُبْتدأ بعده الجملُ ، أي تستأنف ، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله :[2]

فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءها ... بدجلة حتى ماءُ دجلة أَشْكَلُ

---

(١) لا يجوز الرفع هنا لأن المصدر المؤول في محل جر بحتى ، وشبه الجملة في محل رفع خبر .

(٢) موضع الشاهد : حتى ماء دجلة أشكل ، حيث استعملت (حتى) ابتدائية بمعنى أن الجملة التي بعدها مستقلة عن التي قبلها في الإعراب ، وتعرب جملة ابتدائية أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله :[1]

يُغشَونَ حتى ما تهرُّ كلابُهم لا يسألون عن السواد المُقبِلِ

وقراءة نافع « حتى يقولُ الرسول » وعلى الفعلية التي فعلها ماض ، نحو « حتى عفوا وقالوا »[2] وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ، ونوزع في ذلك .

الثاني : إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلا أو مؤولاً به فهي الجارة وأنْ مضمرة بعدها كما تقدم .

الثالث : علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ، ويجب حينئذ أن يكون بعدها فضلة مسبباً عما قبلها ، انتهى .

* * *

(وبعد فاجوابِ نفيٍ أو طلبْ
محضَينِ (أنْ) وسترُها حتمٌ ، نَصَبْ)

---

(١) موضع الشاهد : حتى ما تهرُّ كلابُهم . (حتى) هنا ابتدائية والجملة التي بعدها فعلها مضارع لكنه دال على الحال .
(٢) الأعراف ٩٥

أنْ : مبتدأ ، ونَصَب : خبرها ، وسترُها حتمٌ : مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب ، وبعدَ متعلق بنَصَب يعني أنَّ (أنْ) تنصب الفعل مضمرة بعد فـاء جواب نفي ، نحو « لا يقضى عليهم فيموتوا »[1] أو جواب طلب ، وهو إما أمر أو نهي أو دعـاء أو استفهام أو عرض أو تخصص أو تمنٍّ ؛ فالأمر نحو قوله :[2]

يا ناقُ سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحـا

والنهي نحو « لا تفـتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب »[3] وقوله :[4]

لا يخدعنك مأثور وإن قدمت تِرَاتُه فيحقّ الحزن والندمُ

والدعاء نحو « ربنا اطمس على أمـوالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم »[5] كقوله[6] :

---

(١) فاطر ٣٦

(٢) موضع الشاهـد : فنستريحا ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء وذلك في جواب أمر .

(٣) طه ٦١

(٤) موضع الشاهد : فيحق ، حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد الفاء وذلك في جواب النهي .

(٥) يونس ٨٨

(٦) موضع الشاهـد : فلا أعدل ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعذ الفاء في جواب الدعاء .

ربٌّ وفِّقْني فلا أعْدِلَ عنْ سَنَنِ السَّاعينَ في خيرِ سَنَنِ

وقوله : [1]

فيا ربٌّ عجِّل ما أؤملُ منهمُ فيدفأَ مَقْرورٌ ، ويشبعَ مُرْمِلُ

والاستفهام نحو « فهـل لنا من شُفَعَاء فيشفعوا لنـا » ؟[2]
وقوله : [3]

هـل تعرفون لُباناتي فأَرْجُوَ أن
تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بعضُ الروحِ للجسدِ

والعرض نحو قوله : [4]

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما قد حدَّثوك فما راءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والتخصيص نحو « لولا أخرتني إلى أجل قريب فأَصدَّقَ وأكنْ من

---

(١) موضع الشاهد : فيدفأ ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء في جواب الدعاء .

(٢) الأعراف ٥٣

(٣) موضع الشاهد : فأرجو ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب الاستفهام .

(٤) موضع الشاهد : فتبصر ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب العرض .

الصالحين »[1] وقوله :[2]

لولا تعوجين يا سَلمى على دَنِفٍ . فَتُخمِدِي نارَ وَجدٍ كادَ يُفنيه

والتمني نحو « يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً »[3] وقوله :[4]

يا ليتَ أمَّ خُلَيدٍ وَاعدَتْ فوَفَتْ
ودامَ لي ولها عمرٌ فَنَصطَحِبَا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو « ما تاتينا فتحدثنا » بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا ، فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما، وبمعنى ما تأتينا فأنتَ تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ؛ فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً ، فيكون المقصود نفي اجتماعهما ، أو على ما تأتينا

---

(١) المنافقون ١٠

(٢) موضع الشاهد: فتخمدي ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب التحضيض .

(٣) النساء ٧٣

(٤) موضع الشاهد : فنصطحبَ ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب التمني .

فكيف تحدثنا ، فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول [1] .

---

(١) هذه الفاء التي ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً هي التي نسميها فاء السببية . لأنهـا تتوسط أمرين ، الأول منهما سبب أو علة للآخر .
وهي أيضاً تدل على (الجواب) بمعنى أن ما بعدها يترتب على ما قبلها كما يترتب الجواب على السؤال ولذلـك سماها ابن مالك والأشموني هنا فاء الجواب ، وكان بعض القدماء يسميها(فاء السببية الجوابية)غير أن المعمول به الاكتفاء بتسميتها فاء السببية .
والمثال الذي أمامنا الآن هو : ما تأتينا فتحدثنا وللنحاة في هذا المثال توجيهات نوجزها على النحو التالي :
١ – يرفع المضارع بعد الفاء وذلك على وجهين :
أ – أن تكون الفاء لمجرد العطف ، فيكون النفي منصباً على ما قبل الفاء وما بعدها ، ويكون التقدير : أنت لا تأتينا ولا تحدثنا .
ب – أن تكون الفاء للاستئناف ، ويكون النفي منصباً على ما قبلها فقط فيكون التقدير :
أنت لا تأتينا (في المستقبل) وأنت تحدثنا (الآن) .
٢ – ينصب المضارع بعد الفاء وذلك على وجهين :
أ – أن تكون الفاء سببية ، فيكون ما قبلها سببا لما بعدها. فينصب المضارع بعدهـا بأن مضمرة وجوباً ، وهذه الفاء تؤدي في الوقت نفسه معنى العطف ، فتعطف المصدر المؤول المنفي بعدهـا على المصدر المؤول المنفي قبلها ، فيكون التقدير : لا يكون منك إتيان فلا يكون منك تحديث .
ب – أن تكون الفاء للسببية وتدل على العطف ، ولكن على أن يكون النفي منصباً على ما قبلهـا فقط ، فيكون التقدير : أنت لا تأتينا مُحدِّثاً بل تأتينا غير محدِّث .

واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض ، وهو المنتقض بإلاّ والمتلو بنفي ، نحو « ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا » ونحو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » . ومن الطلب الذي ليس بمحض ، وهو الطلب باسم الفعل أو المصدر أو بما لفظه خبر نحو « صه فأكرمك » و « حسبك الحديث فينامُ الناس » ونحو « سكوتاً فينامُ الناس » ونحو « رزقني الله مالاً فانفقه في الخير » فلا يكون لشيءٍ من ذلك جواب منصوب ، وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك .

(تنبيهات) : الأول : مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض « ما قام فيأكل إلا طعامه » . قال : ومنه قول الشاعر : [1]

وما قام منا قائم في نَدِيِّنَا فينطقَ إلا بالتي هي أعرف

---

(١) ذكرنا أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء بشرط أن يكون قبلها نفي محض ، والمقصود به النفي غير المنتقض ، فإن انتقض بإلاّ مثلا لم ينصب الفعل ، مثل: لا أقضي العطلة إلا على البحر فأستحم . فالفعل هنا مرفوع لأن النفي قد انتقض بالاّ فصار معناها مثبتاً لأن التقدير أقضي العطلة على البحر فأستحم . هذا إذا كانت إلا قبل الفاء . أما إذا كانت بعد الفاء جاز رفع المضارع ونصبه ، والشاهد الذي بين أيدينا دليل على النصب ، وموضع الشاهد هو : فينطق إلا بالتي هي أعرف . حيث نصب المضارع رغم انتقاض النفي بإلا والذي سوغه وقوع إلا بعد الفاء .

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك، واعترضها المرادي ، وقال : إن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه ، وعلى النصب أنشد :

* فينطقَ إلاّ بالتي هي أعرف *

الثاني : قد تضمر « أن » بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط ، أو بعدهما ، أو بعد حصر بإنما اختياراً ، نحو « إن تأتني فتحسنَ إليّ أكافِئْكَ » ونحو « متى زرتني أحسنْ إليك فاكرِمَك » ونحو « إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونَ » [1] في قراءة من نصب ، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطراراً ، نحو « ما أنت إلا تأتينا فتحدثَنا » ، ونحو قوله : [2]

ساترك منزلي لبني تميم وألحقَ بالحجاز فاستريحا

الثالث : يلحق بالنفي التشبيهُ الواقع موقعه ، نحو « كأنك والٍ علينا فتشتمَنا »، أي ما أنت والٍ علينا ، ذكره في التسهيل ، وقال في شرح الكافية : إن غيراً قد تفيد نفياً فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح ، فيقال « غير قائمٍ الزيدان فتكرمَهما » أشار إلى ذلك ابن

---

(١) آل عمران ٤٧

(٢) موضع الشاهد : فأستريحا ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء رغم أن قبلها جملة ضرورية مثبتة ، وذلك للضرورة .

السراج . ثم قال : ولا يجوز هذا عندي ، قلت : وهو عندي جائز ،والله أعلم . هذا كلامه بحروفه .

الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة ، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو ، والصحيح مذهب البصريين ، لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها ، لكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهَّم ، والتقدير في نحو « ما تأتينا فتحدثنا » ما يكون منك إتيان فحَديث ، وكذا يقدر في جميع المواضع .

الخامس : شَرَطَ في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو « لِمَ ضربت زيداً فيجازيك » لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبكُ مصدرٍ مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كيسان « أين ذهب زيدٌ فنَتْبعَهُ ؟ » بالنصب ، مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع ،وإذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها ، فالتقدير : ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منّا .

* * *

(والواو كالفا) في جميع ما تقدم (إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ » أي يقصد بها المصاحبة(كلا تكن جَلداً وتُظْهِرَ الجزعْ) أي لا تجمع بين هذين،وقد سمع النصب في الواو في خمسة مما سمع مع الفاء .

الأول : النفي ، نحو « ولمّـا يَعْـلَمِ اللهُ الذين جـاهدوا منكم ويَعْـلَمَ الصابرين »[1] .

الثاني : الأمر ، نحو قوله :[2]

فقلت ادعي وأدعوَ ،إن أندى لصوتٍ أن ينادي َ داعيانِ

الثالث : النهي ، نحو قوله :[3]

لا تنهَ عن خلقٍ وتاتيَ مثلَه عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

الرابع : الاستفهام ، نحو قوله :[4]

أتبيت ريانَ الجفونِ من الكرى وأبيتَ منك بليلة الملسوع

وقوله :[5]

---

(١) آل عمران ١٤٢

(٢) موضع الشاهد: وأدعو ، حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر (ادعي) .

(٣) موضع الشاهد : وتأتي ، حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب النهي (لاتنه) .

(٤) موضع الشاهد: وأبيت، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام .

(٥) موضع الشاهد : ويكون ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام .

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني وبينَكُمُ المودّةُ والإخاءُ

الخامس : التمني ، نحو « يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذّبَ بآياتِ ربنا ونكونَ من المؤمنين »[1] .

في قراءة حمزة وحفص ، وقيسَ والباقي .

قال ابن السراج : الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم تُردْ الاشتراك بين الفعل والفعل ،وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط .

ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية ألا يكون الفعل بعد الواو مبنياً على مبتدأ محذوف ، لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو « لا تأكلِ السمك وتَشربُ اللبن » ثلاثة أوجهٍ : الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي ، والنصب على النهي عن الجمع ، والرفع على ذلك المعنى ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن.

(تنبيه) الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء ، وقد تقدم .

(وبعد غير النفي جزماً اعتَمِدْ) جزماً : مفعول به مقدم ، أي اعتمد الجزم (إن تَسْقط الفاءُ والجزاءُ قد قُصِدْ) أي انفردت

---

(١) الأنعام ٢٧

الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها ، بشرط أن يقصد الجزاء وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله : [1] .

قفانبكِ من ذكري حبيبٍ ومنزل بسقط اللوي بين الدخول فحومل

وكذا بقية الأمثلة ، أما النفي فلا يجزم جوابه ، لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال « وبعد غير النفي » واحترز بقوله « والجزاء قد قصد » عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم بل يرفع : إما مقصوداً به الوصف نحو « ليت لي مالاً أنفقُ منه» أو الحال أو الاستئناف ، ويحتملهما قوله تعالى « فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخـــافُ دركا » [2]
وقوله : [3]

---

(١) موضع الشاهد : قفانبك ، حيث نجد أمرا هو (قفا) ثم فعلا مضارعاهو (نبك) ليست فيه (الفاء)لكن السببية مقصودة لأن التقدير: قفا فنبكي أي من أجل البكاء ، فلما سقطت الفاء ولم تكن الجملة الأولى منفية بلهي طلبية فقط وجب جزم الفعل . والخلاف بين النحاة في إعراب (نبك) ، فهناكمن يقول إنه مجزوم في جواب الأمر ، وآخرون يقولون إنه مجزوم لأنه في جواب شرط مقدر .

(٢) طه ٧٧

(٣) موضع الشاهـــد : تعمرونها ، حيث سبقه فعل أمر هو كرّوا ، ولم تقصد السببية ، وجملة (تعمرونها) إما حال من (حرتيكم) وإما جملة استئنافية ولذلك وجب رفع الفعل .

كرّوا إلى حَرّتيكم تعمرونها كما تكر إلى أوطانهـا البقر

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : الجزم عند التعري من الفاء جائز بإجماع .

الثاني : اختلف في جازم الفعل حينئذ ، فقيل : إن لفظ الطلب ضُمّن معني حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المصنف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل : إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط أي حذفت جملة الشرط وأُنيبَتْ في العمل منابها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور ، وقيل : الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب وإليه ذهب أكثر المتاخرين ، وقيل : الجزم بلام مقدرة ، فإذا قيل « ألا تنزل تُصِبْ خيراً » فمعناه لتُصِبْ خيرا ، وهو ضعيف ، ولا يطّرد إلا بتجوز وتكلف ، والمختار القول الثالث ، لا ما ذهب إليه المصنف ؛ لأن الشرط لا بد له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب نفسه ، ولا مضمّنا له مع معنى حرف الشرط ، لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدّراً بعده ، لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه ، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة ، وذلك لا يوجـد له نظير ، انتهي .

* * *

(وشرط جزم بعد نهيٍ) فيما مرّ أن يصح (أن تضع إن

الشرطية (قبلَ لا) النافية (دون تخالف) في المعنى (يقع) ومن ثم جاز « لا تدنُ من الأسد تسلمْ » وامتنع « لا تدن من الأسد يا كلك » بالجزم ، خلافاً للكسائي [1] .

أما قول الصحابي « يا رسول الله لا تشرف يصبك سهمٌ » [2] وقوله عليه الصلاة والسلام : « من أكل من هذه الشجرة فـــلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم » [3] فجزمه على الإبدال من فعل النهي ،لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني « يؤذينا » بثبوت الياء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادي : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

---

(١) لأن المثـال الأول يصح أن تضع فيه (إنْ) قبل (لا) ، فتقول : إن لا تـدنُ من الأسد تسلمْ . أما المثال الثاني فلا يستقيم المعنى إذا أدخلت (إنْ) قبـل (لا) ، إذ لا يصح أن تقول: إن لا تدن من الأسد يأكلك.

(٢) المفروض أن فعل (يصيبك) لا ينبغي أن يكون مجزوما في جواب النهي لأنه لا يصح وضع (إن) قبل (لا) إذ لا يصح أن يقال : إن لا تشرف يصبك سهم وذلك قال الأشموني إن الفعل هنا مجزوم لأنه بدل من الفعل الواقع بعد لا الناهية .

(٣) الفعل (يؤذنا) ورد مجزوما رغم أنه لا يصح وضع (إنْ) قبل لا الناهية إذ لا يستقيم المعنى مع التقدير : إن يقربنّ مسجدنا يؤذنا ، ولذلك يخرج الجزم على أنه بدل من الفعل الذيقبله وهو مجزوم بحرف النهي . ثم إن هناك رواية أخرى وردت برفع الفعل على القياس .

الثاني : شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع (إن تفعلْ) ، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع (إن لا تفعلْ) فيمتنع الجزم في نحو « أحْسِنْ إليّ لا أحسن إليك » فإنه لا يجوز « إن تحسن إليّ لا أحسن إليك» لكونه غير مناسب ، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه ، انتهى .

(والأمر إن كان بغير افعل) بأن كان بلفظ الخبر ، أو باسم فعل، أو باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم(وَجزْمَه اقْبَلا) عند حذفها ، قال في شرح الكافية : بإجماع ، وذلك نحو قوله تعالى « تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ، يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم [1] ». وقوله : اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثبْ عليه [2] ، وقوله : [3]

---

(١) الصف ١٢ ، والشاهد فيها جزم الفعل (يغفر) في جواب الأمر، والأمر هنا ليس بفعل الأمر المباشر (افعل) ، ولكنه بجملة خبرية تدل على الأمر ، فقوله تعالى « تؤمنون بالله ورسوله » تقديرها : آمنوا بالله ورسوله .

(٢) الشاهد فيه جزم الفعل (يُثَبْ) بعد جملة خبرية معناها الأمر ، لأن التقدير : ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً يثبْ عليه .

(٣) موضع الشاهد : مكانكِ تحمدي ، حيث جزم الفعل (تحمدي) في جواب الأمر ، والأمر هنا باسم فعل هو (مكانك) ومعناه : اثبتي .

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانكِ تُحْمَدِي أو تستريحي

وقولهم ، حسبك الحديث ينم الناس ؛ فإن المعنى وليتق واثبتي واكفف.

(تنبيهان) : الأول : أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك ، وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد بجواز ذلك ولكن أجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق ، وحكاه ابن هشام عن ابن جني ، فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك .

الثاني : أجاز الكسائي أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ، نحو غفر الله لزيدٍ فيدخلَه الجنة .

* * *

(والفعل بعد الفاءِ في الرجا نُصِبْ
كَنَصْبِ ما إلى التَّمنيِّ ينْتَسِبْ)

وفاقاً للفراء ، لثبوت ذلك سماعاً كقراءة حفص عن عاصم « لعلي أبلغ الأسبابَ أسبابَ السموات ِ فاطَّلِعَ » [1] وكذلك «لعله يَزَكَّى أو

---

(١) غافر ٣٧

يَذَّكَّرُ فَتَنْفعَه الذكرى [1] » ، وقول الراجز أنشده الفراء : [2]

علّ صروف الدّهر أو دولاتها   تُدِلْنَنَا اللّمة من لمّاتها

فتستريحَ النفسُ من زفْراتها

ومذهب البصرين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد ، وقول أبي موسى : وقد أشربها معنى ليت مَنْ قرأ (فاطِّلعَ) نصباً يقتضي تفصيلاً .

(تنبيه) القياس جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجى وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء ، ا هـ.

* * *

(وإنْ عَلَى اسمٍ خالصٍ فِعْلٌ عطِفْ
ينصبه أنْ ثابتاً أوْ مُنْحَذِفْ)

فعل : رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده ، وتنصبه : جواب الشرط ، وأن بالفتح : فاعل تنصبه ، وثابتاً : حال من أن ، ومنحذف : عطف عليه ، وقف عليه بالسكون للضرورة .

---

(١) عبس ٤

(٢) موضع الشاهد . فتستريح ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء في جواب الترجي .

أي ينصب الفعل بأنْ مضمرة جوازاً في مواضع ، وهي خمسة ، كما ينصب بها مضمرة وجوباً في خمسة مواضع وقـــد مرت ، فالأول من مواضع الجواز : بعـــد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي ولم يقترن الفعل بلا ، وقد سبق في قوله « وإن عدم لا فان اعمل مظهراً أوْ مضمراً » والأربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هـــذه الحروف الأربعة : الواو ، وأو ، وثم ، نحو قوله :[1]

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوف

ونحو « أو يرسلَ رسولاً »[2] في قراءة غير نافع بالنصب عطفاً على « وحياً » ، ونحو قوله :[3]

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيَهُ ما كُنْتُ أُوثِرُ إترابا على تَرِبِ

---

(١) موضع الشاهد : وتقرّ ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص .

(٢) الشورى ٥١ ونصها « وما كان لبشرٍ أن يكلمه الله إلا وَحْياً أو من وراء حجاب أو يُرسِلَ رسولاً فيوحِيَ بإذنه مـــا يشاء إنه عليٌّ حكيمٌ » .
والشاهد فيها نصب (يرسِلَ) بأن مضمرة جوازاً بعد أو العاطفة التي تقدمها اسم خالص هو (وحيا) .

(٣) موضع الشاهد : فأرْضِيَه ، حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم خالص هو (توقّع).

وتقول : [1]

إني وقتلي سليكا ثم أعـقِلَـهُ كالثّـور ِ يُضـْرَبُ لما عافتِ البقرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو « الطائر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ » فيغضب : واجب الرفع ، لأن الطائر في تأويل الذي يطير ، ومن العطف على المصدر المتوهم ، فإنه يجب فيـــه إضمار أن كما مرّ .

تنبيهات : الأول : إنما قال (على اسم) ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر ، فإن ذلك لا يختص به ، فتقول « لولا زيدٌ ويُحْسِنَ إلي هلكت » .

الثاني : تجوّز في قوله (فعل عطف) فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر .

الثالث : أطلق العاطف ، ومراده الأحرف الأربعة ، إذ لم يُسمع في غيرها .

(وشذّ حذفُ أنْ ونصبٌ في سوَى
ما مرّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عدلٌ روَى)

أي حذف« أنْ » مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذّ ، لا يُقبل منه إلاّ ما نقله العدول ، كقولهم : خُذِ اللص قبْلَ يأْخُذَك ،

---

(١) موضع الشاهد : ثم أعقِلَه ، حيث نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة جوازاً بعد ثم العاطفة التي تقدمها اسم خالص هو (قتلي).

ومُرْهُ يَحْفِرَها، وقول بعضهم: تسمَعَ بالمعُيديّ خيرٌ من أنْ تراه.[1] وقراءة بعضهم «بلْ نقذف بالحقّ على الباطل فيدمَغَه»[2] وقراءة الحسن «قُلْ أفغَيرَ الله تأمرُوني أعبدَ»[3].

ومنه قوله:[4]

فلم أر مِثلها خُباسَةَ واحدٍ ونهنهتُ نفسي بعد ماكدتُ أفعَلَه

تنبيهات: الأول: أفهم كلامُه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه، وبه صرّح في شرح الكافية، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف.

الثاني: أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم.

الثالث: كلامه يُشعر بانّ حذف أنْ مع رفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل؛ فإنه جعل منه قوله تعالى: «ومِنْ

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب، ويروى برفع (يسمع) وبنصبه، وقد أورده هنا على رواية النصب، فيكون الفعل منصوباً بأنْ المصدرية محذوفة في غير المواضع العشرة السابق بيانها في وجوب الإضمار وجوازه، والذي سهل حذفها وجود (أنْ) أخرى في المثل نفسه: من أنْ تراه.

(٢) الأنبياء ١٨

(٣) الزمر ٦٤

(٤) البيت لعامر بن جوين الطائي، وموضع الشاهد فيه: ما كدت أفعله، حيث نصب الفعل المضارع (أفعله) بأنْ محذوفة في غير المواضع العشرة، والتقدير: ماكدت أنْ أفعله.

آياته يُريكم البرق خوفاً وطمعاً »[1] قال : فيريكم صلة لأنْ حذفت وبقي (يُريكم) مرفوعاً .

وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، هذا كلامه وهذا الذي قاله مذهبُ أبي الحسن ، أجاز حذف أنْ ورفع الفعل دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : « قل أفغير الله تامرونّي أعبدُ »وذهب قوم إلي أن حذفأنْ مقصور علىالسماع مطلقاً، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ماسمع،وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل وهو الصحيح .

الرابع : ما ذكره من أن حذف أنْ والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم « والفعل من بعد الجزا إن يقترن » الخ . اهـ .

عوامـــل الجزم

(بِلاَ ولامٍ طالباً ضَعْ جَزْمَـا * في الفعل) طالباً:حال من فاعل ضع المستتر ، وجزماً : مفعول به .

أي تجزم لا واللامُ الطلبيتان الفعل المضارع ، أما « لا » فتكون للنهي نحو : « لا تُشْرِكْ بالله » وللدعاء نحو « لا تؤاخذْنا » . أما اللام

---

(١) الروم ٢٤

فتكون للأمر نحو « لِيُنْفِق » وللدعاء نحو « لِيَقْضِ علينا ربُّك » وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهيُ والدعاءُ ، والاحتراز به من غير الطلبيتين ، مثل لا النافية والزائدة ، واللام ينتصب بعدها المضارع ، وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلي المتكلم ، وهو كذلك في لا ، وندر قوله : [1]

لا أعْرِفَنْ ربرباً حوراً مدامعها مُرَدَّفَاتٍ على أعقاب أكوار

وقوله : [2]

إذا ما خرجنا من دمشقَ فلا نَعُدْ لها أبداً ما دام فيها الجُراضمُ

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو « لا أُخْرَجْ » و« لا يُخْرَجْ »

---

(١) البيت للنابغة الذبياني ، وموضع الشاهد فيه : لا أعرِفَنْ ، حيث دخلت لا الناهية على فعل مضارع مبني للمعلوم مسند إلى المتكلم وذلك استعمال نادر في العربية . ونقول في إعرابه :
لا : حرف نهي . أعرفنْ . فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم ، والنون للتوكيد .

(٢) موضع الشاهد. فلا نَعُدْ ، حيث جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلم بلا الناهية وهو في الوقت نفسه مبني المعلوم وذلك نادر . والجُرَاضم الواسع البطن الكثير الأكل .

لأن المنهي غير المتكلم ،[1] وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جائز في السعَة،لكنه قليل،ومنه،« قوموا فلأصلِّ لكم»« ولْنَحْمِلْ خطاياكم»وأقلّ منه جزمُها فعلَ الفاعل المخاطب كقراءة أُبَيٍّ وأنَس. « فبذلك فَلْتَفْرَحُوا » ، وقوله عليه السلام:« لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكم» والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر .

[تنبيهات] : الأول : زعم بعضهم أن أصلَ « لا » الطلّبية لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت ، وزعم بعضهم أنها النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحُذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ، وهما ضعيفان .

الثاني : لا يُفْصَلُ بين لا ومجزومها ، وأما قوله : [2]

---

(١) لأن الأصل: لا يُخرِجني أحد ، ولا يخرجنا أحد ، فالفعل الذي دخلت عليه لا الناهية ليس مسنداً للمتكلم في الأساس ، لكنه لما بنى للمجهول حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه من حيث الإسناد والرفع .

(٢) موضع الشاهد : ولا - ذا حقٍّ قومك - تظلم ، حيث فُصل بين لا الناهية والفعل المجزوم بها ، وهذا ضرورة ، والتقدير : لا تظلم ذا حقٍّ قومِك .

ويقول العيني : (ذا حقٍّ) مفعولان فُصل بهما بين لا والمضارع ،أي=

وقالوا أخانا لا تخشّع لظـــالمٍ
عزيزٍ ،ولا ـذا حقّ قومِك ـ تَظْـلِمِ

فضرورة ، وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو « لا اليومَ تضربْ » .

الثالث : حركة اللامِ الطلبية الكسرُ ، وفتحها لغـــة ، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم ، وتكسينها بعـــد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، وليس بضعيف بعد ثُم ، ولا قليل ، ولا ضرورة ، خلافاً لمن زعم ذلك .

الرابع : تحذف لام الأمر ويبقى عملها ، وذلك على ثلاثة أضربٍ : كثير مطّرد وهو حذفها بعـــد أمرٍ بقول ، نحو « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة »[1] وقليل جائز في الاختيار ، وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله[2] .

قلتُ لبوابٍ لَـدَيْـهِ دارُها تِـئْذَنْ فإني حَمْـوها وجَارُهـــا

=لا تظلمْ هـذا حقّ قومِك،فاسم الإشارة مفعول أول ، وحقّ مفعول ثانٍ ، وقوم :مضاف إليه. وعلق عليه الصبان بقوله : «وفي كون (حق) مفعولا ثانياً خفَـاءٌ ولعله منصوب بنزع الخافض ، أي : ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك .»

(١) إبراهيم ٣١ ، وموضع الشاهد فيها : يقيموا ، والتقدير :ليقيموا ، حيث حذفت لام الأمر وذلك كثيراً لسبقها بفعل (قُلْ) .

(٢) موضع الشاهد تِئْذن، فجزم الفعل بلام أمر محذوفة، والتقدير :لِتأذَنْ وذلك قليل لكنه جائز لأنه سبقه فعل من مشتقات القول لكن في غير صيغة الأمر. وتِئْذنْ بكسر التاء لهجة كانت تكسر حروف المضارعة.

قال المصنف : وليس مضطراً ؛ لتمكنه من أن يقول ائْذَن، قال : وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع ، فسكن اضطراراً ؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء ، فكان يقول « تَأْذَن إنّي » ، وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه، كقوله[1] :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ
إذا ما خِفتَ مِن أمرٍ تَبَالا

وقوله : [2]

فلا تَسْتَطِلْ مني بقائي ومدّتي ولكنْ يَكُنْ للخيرِ منك نصِيبُ

انتهى .

* * *

و (هكذا بلَمْ ولمّا) أي لَمْ ولمّا يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو « لم يلدْ ولم يُولدْ » ونحو « ولمّا يعلمِ الله الذين جاهدوا

---

(١) موضع الشاهد : تفدِ ، حيث جزم الفعل المضارع بلام أمر محذوفة والتقدير لتفد ، وذلك قليل خاص بالضرورة ، لأنه لم يسبقه فعل من أفعال القول سواء كان في صيغة الأمر أو غيرها .

(٢) موضع الشاهد : يكنْ ، حيث جزم الفعل المضارع بلام أمر محذوفة ، وذلك ضرورة كالبيت السابق .

منكم »[1] « ولمّا يأتكمَ مثلُ الذين خلوا من قبلكم »[2]. ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع ، والنفي ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضي ، وتنفرد (لمْ) بمصاحبة الشرط نحو « وإن لم تفعل فما بلّغْتَ رسالته »[3] وجواز انقطاع نفي منفيّها عن الحال ، بخلاف (لمّا) فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ، كقوله :[4]

فإنْ كنتُ ماكولاً فكُنْ خيرَ آكلٍ
وإلا فأَدْركْني ولمّا أمزّقِ

ومن ثم جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع « لمّا يكن ثم كان » والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا ، كقوله :[5]

فذاكَ ولَمْ - إذا نحن امترَيْنا -
تكُنْ في الناس يُدْرِكْك المِراءُ

---

(١) آل عمران ١٤٢

(٢) البقرة ٢١٤

(٣) المائدة ٦٧

(٤) موضع الشاهد : ولما أمزق ، وذلك للدلالة على أن النفي بلما يمتد من الزمن الماضي إلى الزمن الحالي ليشملها معاً ، فكأنه قال : ولم أمزق في الزمن الماضي ولا في الزمن الحالي .

(٥) موضع الشاهد : ولم - إذا نحن امترينا - تكنْ ، حيث فصل الفعل بين (لم) والفعل المضارع المجزوم بها ، والتقدير: ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا . (وامترينا: تجادلنا) .

وقوله :[1]

فاضحت مغانيهـا قفاراً رسومُها

كأن لم ـسوى أهلٍ من الوحش ـتؤهل

وأنها قد تلغي فلا يجزم بها ، قال في التسهيل : حملا على لا ، وفي شرح الكافية : حملا على ما ، وهو أحسن ، لأن (ما) تنفى الماضي كثيراً، بخلاف لا ، وأنشد الأخفش على إهمالها قوله :[2]

لولا فوارسُ من ذُهْلٍ وأَسْرتِهمْ

يوم الصُّليفاء لَمْ يوفون بالجار

وصرح في أول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم . وتنفرد لمّا بجواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله :[3]

فجئتُ قبورَهم بَدْءاً ولمّا ... فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنهْ

---

(١) موضع الشاهد : لم سوى أهل من الوحش تُؤْهل ، حيث فصل بين (لم) والفعل المضارع المجزوم بها

(٢) موضع الشاهد لم يوفون ، حيث أهملت (لَمْ) فلم تجزم الفعل المضارع، وتلك لهجة . والصليفاء : موقعة من مواقع العرب .

(٣) موضع الشاهد : ولمّا ... حين حذف المضارع بعدها وجاز الوقوف عليها . وبدءا سيداً، فالتقدير إذن : فجئت قبورهم سيدا ولمّا أكن سيدا قبل ذلك . والبيت لشاعر يتحسر على من مات من قومه ، وأن موت سادتهم قد أخلى له الطريق ، كي يكون سيدا بعد موتهم.

أي ولما أكن بدءا قبل ذلك أي سيدا، وتقول : قاربت المدينة ولمَّا، أي ولما أدخلْها ، وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ « وإنَّ كلا لمَّا »[1] ولا يجوز ذلك في لَمْ وأمّا قوله :[2]

احفظْ وديعتك التي استْودعتها ... يوم الأعازب إن وَصلتَ وإن لم

فضرورة ، وبكونِ منفيها يكون قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي « لم »، تقول : لم يكن زيد في العـــام الماضي مقيما ، ولا يجوز « لمّا يكن » . قال المصنف : كون منفي لمّا يكون قريباً من الحال غالب لا لازم . وبكونْنِ منفيّها يُتوقع ثُبوتُه بخلاف منفي لَم ألا ترى أن معنى « بل لمّا يذوقوا عذاب »[3] أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع .

---

(١) هود ١١١ ، ونصها «وإنّ كلاً لمّا ليوفينهم ربُّكَ أعمالهم إنه بما يعملون خبير .»وقال ابن الحاجب: لمّا هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والأشقياء ومجازاتهم . وقال ابن هشام : الأولى أن يقدر : لما يوفوا أعمالهم أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ، ووجه رجحانه أمران : أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنها ستقع ، والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت، والإهمال غير متوقع الثبوت .(صبان) .

(٢) موضع الشاهد : وإنْ لم ، حيث حذف الفعل المضارع المجزوم بلمْ وذلك غير جائز إلا في الضرورة، والتقرير . إنْ وصلت وإنْ لم تصل . ويوم الأعازب معهود من أيام العرب .

(٣) ص ٨

قال الزمخشري « ولما يدخلِ الإيمانُ في قلوبكم »[1] : ما في لمّا من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل،فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه . مثال التوقع « مالي قمتُ ولم تقم » أو « ولمّا تقم ». ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم ، أو لمّا يقم .

(تنبيهات) . الأول : قال في التسهيل : ومنها لمْ ، ولمّا أختها ، يعني من الجوازم،فقيد لمّا بقوله (أختها) احترازاً من (لمّا) بمعنى (إلاّ) ، ومن (لمّا) التي هي حرف وجود لوجود. وكذلك فعل الشارح ، فقال: احترزت بقولي أختها من (لمّا) الحينية ، ومن (لمّا) بمعنى (إلاّ) ، هذا كلامه . وإنما لم يقيدها هنا بذلك ، وكذلك فعل في الكافية ، لأن هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأنّ التي بمعنى (إلاّ) لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو « إنْ كل نفس لمّا عليها حافظ »[2] في قراءة من شدد الميم ، أو على الماضي لفظاً لا معنى نحو : « أنشُدُك الله لمّا فعلت » أي إلاّ فعلت ، والمعنى : ما أسألك إلا فعلك ، والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها إلى ماضٍ لفظاً،ومعنى،نحو «ولما جاءَ أمرنا نجّيْنَا هوداً»[3]

---

(١) الحجرات ١٤

(٢) الطارق ٤

(٣) هود ٥٨

وأما قوله :[1]

أقول لعبد الله : لمّا سقاؤنا ونحن بوادي عبدِ شمسٍ وَهَا شِمْ

فقد تقدم الكلام عليه في باب الإضافة ، وتسمية الشارح (لمّا) هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جني ، وتبعهم جماعة ، أي أنها ظرف بمعنى حين .

وقال المصنف : بمعنى إذ ، وهو أحسن ؛ لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

الثاني : حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب (بلَمْ) ، وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس أنّ النصب (بلمْ) لغة ؛ اغتراراً بقراءة بعض السلف « ألم نَشْرَحَ لك صدرك » بفتح الحاء ، وبقول الراجز :[2]

---

(١) موضع الشاهد : لمّا سقاؤنا ، حيث وردت لمّا ظرفية بمعنى حين أو بمعنى إذ . سقاؤنا فاعل مرفوع بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل الموجود في آخر البيت ، فكلمة (وهاشم) ليست مكونة من واو العطف واسم (هاشم) ، ولكنها مكونة من فعلين: وها : بمعنى سقط ، و (شِمْ) فعل أمر من (شام) البرق إذا نظر إليه ، والتقدير : أقول لعبدالله حين سقط سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس : انظر إلى البرق هل سيسقط المطر .

(٢) موضع الشاهد لم يقدرَ ، حيث نصب الفعل المضارع بعد لَمْ على لهجة بعض العرب . وقيل إن الفعل ليس منصوباً ولكنه مبني على الفتح لأنه مؤكد بالنون الخفيفة المحذوفة ، والتقدير : لم يقدرَن .

في أيّ يومَيّ من الموت أفرْ   أيومَ لم يَقْدِرَ أم يومَ قُدِر

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففُتح لها ما قبلها ، ثم حُذفت ونويت ، هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد المنفي بلم،وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

الثالث : الجمهور على أنّ لمّا مركبة من لَمْ ومَا ، وقيل : بسيطة .

الرابع تدخل همزة الاستفهام على لمْ ولمّا فيصيران أَلَمْ وألمّا باقيتين على عملها ، نحو « ألم نشرحْ » ، « ألم يجدْك يتيماً » ونحو قوله :[1]

على حين عاتبت المشيب على الصبا   وقلت: ألمّا أصحُ والشيبُ وازع؟

* * *

ولما فرغ مما يجزم فعلاً واحداً انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال :
(واجزم بإنْ ومَنْ وما ومهما * أيٍّ متى أيانَ أين إذْ ما، وحيثما أنّي).

فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين ، نحو « وإنْ تُبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبْكم به الله »[2] ، «وإما ينزغنّك من الشيطان

---

(١) موضع الشاهد : ألمّا أصحُ ، حيث دخلت همزة الاستفهام على (لما) وبقي عملها فجزم بها الفعل المضارع (أصحُ) .

(٢) البقرة ٢٨٤

نزغ فاستعذ بالله »[1] ونحو « من يعمل سوءاً يُجْزَ به »[2] ونحو « وما تفعلوا من خير يعلمْه الله »[3] . وقوله[4] :

أرى العمر كنزاً ناقصا كل ليلة
وما تَنْقُصِ الأيامُ والدهرُ يَنْفدِ

ونحو «وقالوا مهما تأتِنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين»[5]

وقوله :[6]

ومهما يكنْ عند امرىءٍ من خليقة
وإنْ خالها تخفى على الناس تُعْلَمِ

ونحو « أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ،[7] ، وقوله :[8]

لمّا تمكّن دنياهم أطاعهم في أيِّ نحوٍ يُميلُوا دِينَه يَمِلِ

---

(١) الأعراف ٢٠٠

(٢) النساء ١٢٣

(٣) البقرة ١٩٧

(٤) موضع الشاهد : ما تنقص .... ينفدْ ، حيث جزمت (ما) فعلين .

(٥) الأعراف ١٣٢

(٦) الشاهد جزم فعلين بمها : مها يكن ... تُعلمْ .

(٧) الإسراء ١١٠

(٨) الشاهد جزم فعلين بأيّ : أيِّ نحو يميلوا ... يَمِلْ .

وقولهُ : [1]

متى تأتِه تعشو إلى ضوءِ نارِه　　تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدِ

وقوله : [2]

متى ما تَلْقَني فرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوَانِقُ أَلْيَتَيْك وتُسْتَطَارا

ونحو قوله : [3]

أيّان نؤمْنك تأمنْ غيرَنا، وإذا　　لم تدركِ الأمنَ منا لم تزل حذرا

وقوله : [4]

إذا النعجةُ الأدماءُ كانت بقفرة　　فأيّانَ ما تعدلْ به الريحُ تَنْزِلِ

ونحو قوله : [5]

---

(١) الشاهد جزم فعلين بمتى : تأته .. تجد
(٢) الشاهد جزم فعلين بمتى : متى ما تلقني .. ترجفْ .
(٣) الشاهد جزم فعلين بأيّان : أيّان تؤمنك تأمنْ .
(٤) الشاهد جزم فعلين بأيّان : أيّان ما تعدْل ... تنزِلْ .
(٥) الشاهد جزم فعلين بأين : أين تصرفْ .. تجِدْنا

أينَ تَصرِفْ بنا العداةُ تجدْنا   نَصْرِفُ العيسَ نحوَها للتّلاقي

ونحو قوله تعالى: «أينما تكونوا يُدْرِكْكُم الموتُ»[1] وقوله[2]:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ   أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

ونحو قوله[3]:

وإنَّكَ إذْ مَا تاتِ ما أنتَ آمرٌ   به تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تأْمُرُ آتيا

ونحو قوله[4]:

حيثما تستقمْ يُقَدِّرْ لكَ اللهُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ

ونحو قوله[5]:

خليليَّ أنَّى تأْتياني تأتيا   أخاً غيرَ ما يُرضيكما لا يحاولُ

(وحرفٌ إذْ مَا) أي إذْ ما حرفٌ (كَإِنْ) معنى وفاقاً لسيبويه، لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب إليه المبرد في أحد قوليه ،

---

(١) النساء ٧٨

(٢) الشاهد جزم فعلين بأينما : أينما تميلْها .. تملْ .

(٣) الشاهد جزم فعلين بإذما : إذما تأتِ .. تُلْفِ .

(٤) الشاهد جزم فعلين بحيثما : حيثما تستقمْ يُقدِّرْ .

(٥) الشاهد جزم فعلين بأنّى : أنى تأتياني تأتيا

وابن السراج والفارسي (وباقي الأدوات أسما) ، أما مَنْ وما ومتى وأيّ وأيان وأين وأنّى وحيثما فباتفاق ، وأما مهما فعلى الأصح .

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف ؛ فغير الظرف مَنْ وما ومهما ،(فَمنْ) لتعميم أولي العلم ، و(ما) لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة ، وكلتاهما مبهمة في أزمان الربط ، ومهما بمعنى (ما) ولا تخرج عن الاسمية ، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً ، ولا عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً ، ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر ، بخلاف مَنْ وما ، وذكر في الكافية والتسهيل أنّ ما ومهما قد يردان ظرفي زمان . وقال في شرح الكافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب وأنشد أبياتاً،منها في (ما) قول الفرزدق[1] .

وما تَحْيَ لا أَرْهَبْ وإنْ كُنْتُ جارماً
ولو عدّ أعدائي عليّ لهم ذَحْلا

وقول ابن الزبير :[2]

---

(١) موضع الشاهد : ما تَحْيَ لا أرهب، حيث استعمل (ما) ظرفا،والتقدير أي وقت تحي لا أرهب .

(٢) الشاهد استعمال (ما) ظرفا ، والتقدير : أي وقت تحي لانامْ .

فما تحيَ لا تَسْأمْ حياة ، وإن تمت
فلا خير في الدنيا ولا العيشِ أجمعا

وفي (مهما) قول حاتم :[1]

وإنك مهما تُعْطِ بطنَك سُؤْلَهُ وفَرْجكَ نالا مُنْتهى الذَّمِّ أجمعا

وقول طفيل الغنوي :[2]

نُبِّئْتُ أنّ أبا شُتَيْمٍ يَدَّعي مهما يَعِشْ يسمعْ بما لم يُسْمَع

قال ابنه : ولا أرى في هذه الأبيات حجة ، لأنه يصح تقديرها بالمصدر ، ا هـ .

وأصل مهما « ما ما » الأولى شرطية والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما فابدلت ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها « مه » بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه . وقيل : إنها بسيطة .

---

(١) الشاهد استعمال (مهما) ظرفا .
(٢) الشاهد استعمال (مهما) ظرفا .
ويرى ابن الناظم أن (ما) و(مهما) يصح تقديرهما بالمصدر ، فيكون التقدير في الأبيات السابقة : أيّ حياة تحي ، وأيّ عطاءٍ تمط ، وأي عيش تمش ، ويكون إعرابها جميعاً مفعولا مطلقاً .

وأما أيّ فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم ، وهي بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرها فهي غير ظرف .

وأما الظرف فينقسم إلى زماني ومكاني ، فالزماني : متى ، وأيان وهما لتعميم الأزمنة ، وكسر همزة إيان لغة سُلَيْم وقرىء بها شاذاً ، والمكان : أين وأنّى ، وحيثما ، وهي لتعميم الأمكنة .

(تنبيهات) : الأول : هذه الأدوات في لحاق « ما » على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجزم إلا مقترناً بها ، وهو حيث وإذ ، كما اقتضاه صنيعه ، وأجاز الفراء الجزم بها بدونِ ما . وضرب لا يلحقه ما ، وهو مَنْ ومـا ومهما وأنّى ، وأجازه الكوفيون في مَنْ وأنّى ، وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إنْ وأيٌّ ومتى وأين وأيان ، ومنع بعضهم في أيّان والصحيح الجواز.

الثاني : ذكر في الكافية والتسهيل أن « إنْ » قد تُهمل حملاً على لَوْ ، كقراءة طلحة « فإما تَرَيْنَ » بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن (متى) قد تُهمل حملاً على (إذا) ، ومثل بالحديث « إنّ أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسْمِعُ الناس » وفي الارتشاف : ولا تهمل حملاً على إذا ، خلافاً لمن زعم ذلك ، يعني متى .

الثالث : لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو .

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافاً لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك في الكافية فقال :

وشاع جزم بإذا حملاً على متى ، وذا في النثر لن يستعملا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم بإذا حملاً على متى ؛ فمن ذلك إنشاد سيبويه :[1]

ترفعُ لي خِنْدفٌ والله يرفعُ لي نارًا إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

وكإنشاد الفراء :[2]

استغن ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تُصِبْك خصاصةٌ فتَحَمَّل

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في التوضيح فقال : هو في النثر نادرٌ ، وفي الشعر كثيرٌ ،وجعل

---

(١) موضع الشاهد : إذا خمدت نيرانهم تقدْ ، حيث جُزم الفعل المضارع (تقد) في جواب الشرط بإذا ، وهذا لا يكون إلا في الشعر

(٢) موضع الشاهد : وإذا تصبك خصاصة فتحمّلْ ، حيث جزم الفعلان المضارعان في الشرط والجواب بعد إذا ، وهذا لا يكون إلا في الشعر .

منه قوله عليه الصلاة والسلام لعليّ وفاطمة رضي الله عنهما « إذا أخذتما مضاجعكما تُكَبِّرا أربعاً وثلاثين » الحديث .

وأما (كيف) فَيُجازَى بها معنىً لا عملا ، خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ، ووافقهم قطرب ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما .

وأما (لو) فذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنها يُجزم بها في الشعر ، وعليه مشى المصنف في التوضيح ، ورد ذلك في الكافية فقال :

وَجوَّز الجزمَ بها في الشعر ذو حُجَّةٍ ضَعَّفَها مَنْ يدري

وتأول في شرحها قوله :[1]

لو يَشأ فاز بها ذو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَل

وقوله :[2]

---

(١) الشاهد في البيت (لو يشأ) حيث جزم الفعل المضارع بلو ، غير أنه تأول هذا البيت على أن الفعل ليس مجزوما وإنما هو مروي على لهجة عربية معينة ، تقول في الفعل (شاء يشاء) :شا يشا بلا همزة ، ثم تهمز المضارع ساكنا على نحو ما قالوا في العألم .

(٢) موضع الشاهد : لو يحزنك ، حيث جزم الفعل المضارع بلو .

تامتْ فؤادك لو يحزُنْك ما صنعتْ
إحـــدى نساء بني ذهل ابن شيبانا

ووقع له في التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضي المنع مطلقـــاً والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري .

(فِعلين يَقْتَضينَ) أي تطلبُ هذه الأدواتُ فعلين (شَرْطٌ قُدِّما * يتلو الجزاءْ) أي يَتبعه الجزاءُ (وجواباً وُسِمـــا) أي عُلِم ، يعني يسمى الجزاءُ جواباً أيضاً . وإنما قـال « فعلين » ولم يقـل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلـك لا يلزم في الجزاء ، وأفهم قوله « يتلو الجزاء » أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيهٌ بالجواب فهو دليل عليه،وليس إياه. هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجـواب نفسه ، والصحيح الأول . وأفهم قوله « يقتضين » أن أداة الشرط هي الجـازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لهما ، أمـــا الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال ، قيل : هي الجازمة له أيضاً كما اقتضاه كلامه ، قيل : هو مـــذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافي إلى سيبويه ، وقيل : الجزم بفعـــل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره في التسهيل ، وقيل : بالأداة والفعل معاً ، ونسب إلى سيبويه والخليل ، وقيل : بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين .

(وماضيين أو مضارعين * تُلْفيهما) أي تجدهما (أو متخالفين)

هذا ماضٍ وهذا مضارع ؛ فمثال كونهما مضارعين ـ وهو الأصل ـ نحو « وإن تعودوا نعد »[1] وماضيين نحو « وإن عدتم عـدنا »[2] وماضياً فمضارعـــاً نحو « من كان يريد حرث الآخرة نَزِدْ له في حرثه »[3] وعكسه قليل ، وخصه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح ؛ لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام : « من يَقُم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له » ومن قول عائشة رضي الله عنها « إن أبا بكر رجل أسيف متى يَقُم مقامك رق » ومنه « إن نشأ نُنَزِّلْ عليهم من السماء آية فظَلَّتْ »[4] ؛ لأن تابع الجواب جواب ، وقوله :[5]

من يَكِدْني بسَيِّءٍ كنتُ منه   كالشَّجا بين حَلْقِه والوَريد

وقوله :[6]

إن تَصْرِمونا وَصَلْناكم ، وإن تَصِلوا
مـــلأتم أنفُسَ الأعداءِ إرهـــابا

---

(١) الأنفال ١٩
(٢) الإسراء ٨
(٣) الشورى ٢٠
(٤) الشعراء ٤
(٥) الشاهد ورود فعل الشرط مضارعا والجواب ماضياً : من يكدني ... كنت.
(٦) كالبيت السابق : إن تصرمونا ... وصلناكم .

وقوله :[1]

إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحا   مني، وما يسمعوا من صالح دفنوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية .

(وبعد ماض رفعُك الجزَا حَسَنْ) كقوله :[2]

وإن أتاه خليـــل يوم مسغبةٍ   يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حرِمُ

وقوله :[3]

ولا بالذي إنْ بان عنـــه حبيبُه
يقولُ -ويُخفي الصبرَ- إنّي لجازِعُ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا، وذهب

(١) كالذي قبله : إن يسمعوا ... طاروا .
(٢) موضع الشاهد : وإن أتاه .. يقولُ ، حيث ورد فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً مرفوعاً، وقد اختلفوا في سبب رفع هذا الفعل؛ فذهب سيبويه إلى أنه ليس الجواب لأنه في نية التقديم والجواب محذوف، والتقدير يقولُ إنْ أتاه ... أما الكوفيون فذهبوا إلى أن هذا الفعل يكون مع فاعله المستتر جملة تقع خبرا لمبتدأ محذوف ولذلك فالفاء الواقعة في جواب الشرط مقدرة ، والتقدير : إنْ أتاه ... فهو يقول .
(٣) الشاهد فيه كالذي قبله : إن بانَ .... يقولُ .

الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلا أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بـــل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب.

(تنبيهان) : الأول : مثلُ الماضي في ذلـــك المضارع المنفي بلم ، تقول : « إن لم تَـقُـمْ أقومُ » وقد يشمله كلامه .

الثاني : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفـــع أحسن من الجزم ، والصوابُ عكسه ، كما أشعر به كلامه . وقال في شرح الكافية : الجزم مختار ، والرفع جائز كثير .

(ورفْـعُـهُ) أي رفع الجزاءِ (بعد مضارعٍ وَهَـنْ) أي ضُعف ، من ذلك قوله :[1]

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ   إنك إن يُصْـرَع أخوك تُصْـرَعُ

وقوله :[2]

فقلتُ: تحملْ فوق طَوْقِـك، إنّها   مُطَـبَّـعةٌ مَنْ يَأتِها لا يضيرُها

---

(١) موضع الشاهد : إنْ يُصَرعْ أخوك تُصْرَعُ ، حيث رفع الفعـــل المضارع الواقع في جواب الشرط رغم كون فعل الشرط مضارعاًمجزوماً وهذا ضعيف عند جمهرة النحاة .

(٢) الشاهد فيه كالذي قبله : من يأتها لا يضيرُها .

وقراءة طلحه بن سليمان « أينما تكونوا يُدْرِكُكم الموت »[1] وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة، وهو مقتضى كلامه أيضاً في شرح الكافية ، وفي بعض نسخ التسهيل ، وصرح في بعضها بأنه ضرورة،وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال : وقد جاء في الشعر ، وقد عرفت أن قوله « بعد مضارع » ليس على إطلاقـــه ، بل محله في غير المنفي بلم كما سبق .

(تنبيهات) : الأول : اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع ؛ فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً ، وفصّل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه[2] نحو « إنك » في البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس . وقيل : إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير .

الثاني : قال ابن الأنباري : يحسن الرفع هنـــا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل « إنْ » كقولهم: «طعامك إن تزرنا تأكل » تقديره: طعامك تأكل إن تزرنا .

الثالث:ظاهر كلامه موافقة المبرد ؛ لتسميته المرفوع جزاء،ويحتمل

---

(١) النساء ٧٨ .

(٢) أي يطلب الجزاء ، و(إنّ) يمكن أن تطلب الجزاء خبراً لها .

أن يكون سماه جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم، وإن لم يكن جزاء إذا رفع.

(واقرنْ بِفَا حتْماً) أي وجوبا (جوَاباً لَوْ جُعِلْ * شرطا لإنْ أو غيرها) من أدوات الشرط (لم يَنْجَعِل) وذلك الجملة الاسمية نحو « إن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير »[1] والطلبية نحو (إن كنتم تحبون الله فاتّبعوني يحببكم الله)[2].

ونحو (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يَخَفْ ظلماً ولا هضما)[3] في رواية ابن كثير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : (وإن يَخْذُلْكُم فمنْ ذا الذي ينصرُكم من بعده)[4] والتي فعلها جامد نحو (إنْ تَرَنِ أنا أقلَّ منك مالا وولدا فعسى ربي)[5] أو مقرون بقد نحو (إنْ يسرقْ فقد سَرَق أخٌ له من قبل)[6] أو تنفيس نحو (وإنْ خِفْتُم عَيْلةً فسوف يُغْنيكم الله)[7] أولن نحو (وما تَفعلوا من خيرٍ فلنْ تُكْفَرُوه)[8] أو ما نحو (فإنْ توليتم فما سألْتُكم مِنْ

---

(١) الأنعام ١٧ .
(٢) آل عمران ٣١
(٣) طه ١١٢
(٤) آل عمران ١٦٠
(٥) الكهف ٣٩
(٦) يوسف ٧٧
(٧) التوبة ٢٨
(٨) آل عمران ١١٥

أجْرٍ [1] » وقد تحذف للضرورة كقوله : [2]

من يفعلِ الحسنات اللهُ يشكرُها لا يذهبُ العرفُ عند اللهِ والناسِ

وقوله : [3]

ومَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ للغَيِّ والصِّبا
سيُلْفَى على طولِ السلامةِ نادِما

قال الشارح : أو ندورٍ ، ومثّل للندور بما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لأُبيّ بن كعب « فإن جاء صاحبُها وإلا استَمتعْ بها » . وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار ، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله : [4]

---

(١) يونس ٧٢

(٢) موضع الشاهد : من يفعلِ الحسناتِ الله يشكرها ، حيث ورد جواب الشرط جملة اسمية (الله يشكرها) فكان حقه أن يقترن بالفاء ، لكنه حذفها هنا للضرورة .

(٣) موضع الشاهد : من لا يزل ... سيُلْفَى ، حيث ورد جواب الشرط مقترنا بحرف التنفيس فكان حقه أن يقترن بالفاء،لكنه حذفها للضرورة .

(٤) موضع الشاهد : من ينكح العنز ظالم ، حيث وردت لفظة (ظالم) في جواب الشرط وهي خبر لمبتدأ محذوف مع الفاء ، والتقدير : فهو ظالم .

بني ثُعَلٍ لا تَنكَعوا العَنْزَ شُرْبَها
بني ثُعَل مَنْ يَنْكَعِ العنْزَ ظالِمٍ

وإنما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط ، فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال ؛ فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحاً لجعله شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم .

قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعاً رفع ، وذلك نحو قوله تعالى « إنْ كان قميصُه قُدَّ من قبل فصَدَقَتْ »[1] وقوله « ومن جاء بالسيئةِ فكُبَّتْ »[2] وقوله « فمن يؤمن بربه فلا يخافُ بخساً ولا رهقاً »[3] هذا كلامه .

وهو معترضٌ من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن قوله « ويجوز اقترانه بها » يقتضي ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ، والتحقيق

---

(١) يوسف ٢٦
(٢) النمل ٩٠
(٣) الجن ١٣

حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسميـــة ، قال في شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعاً ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقـــدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفـع المضارع بعدها ، فعُلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به .

الثاني : ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقـــاً ، وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يقصد بـه وعد أو وعيد ، نحو « إن قام زيد قام عمرو » وضرب يجب اقترانـــه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو « إن كان قميصه قُدَّ من قبل فصدقت » و (قَدْ) معه مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو « ومن جـــاء بالسيئة فكُبَّتْ وجوههم في النار » . قال في شرح الكافية : لأنه إذا كان وعدا أو وعيدا حَسُنَ أن يُقَدَّرَ ماضي المعنى ؛ فعومل معاملة الماضي حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية .

الثالث : أنه مثّل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : (فصدقت) وليس كذلك ، بل هو مثال الواجب كما مرّ .

(تنبيه) هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو (يقوم زيدٌ فيقوم

عمرو) وتعينت هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ، فلم تخرج عن العطف ، وهو بعيد .

(وتخلفُ الفاءَ إذا المُفاجأه) في الربط ، إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها إنّ (كإن تَجُدْ إذاً لَنا مُكافَاة) « وإن تصبهم سيئةٌ بما قدّمتْ أيديهم إذا هم يقنطون »[1] لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ، فوجودُها يُحصّل ما تحصلُ الفاء من بيان الارتباط ، فأما نحو « إن عصى زيد فويلٌ له » ونحو « إن قام زيد فما عمرو قائم » ونحو « إن قام زيد فإن عمرا قائم » فيتعين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها، خلافاً لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا في ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب .

(تنبيهان) : الأول : أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطي اشتراطها ، فكان ينبغي أن يبينه .

الثاني : ظاهر كلامه أن « إذا » يربط بها بعد « إن » وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل « وقد تنوي بعد إنْ إذا المفاجأة

---

(١) الروم ٣٦

عن الفاء » فخصه بإنْ ، وهو ما يؤذن بـــه تمثيله ، قال أبو حيان : ومَوْرِدِ السماعِ إنْ ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو « فإذا أصاب به من يشاء من عبـــاده إذا هم يستبشرون »[1] .

(والفعلُ من بعد الجَزا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إن يقترن * بالفـا أو الواوِ بتثليثٍ قَمِنْ) أي حقيق ، فالجزم بالعطف ، والرفـع على الاستئنـاف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر « يحاسبْـكم به الله فيغفر »[2] بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرىء بهن « مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فـــلا هاديَ له ويَذَرُهم في طغيانهم »[3] « وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفّـر »[4] . وقد روى بهن « نأخذ » من قوله :[5]

فإن يَهْلِك أبو قابُوسَ يهلِكْ ربيعُ الناسِ والبـــلدُ الحرامْ
وتأخذْ بعده بـــذنابِ عَيْشٍ أَجبِّ الظهرِ ليس له سَنَـــامْ

---

(١) الروم ٤٨ .
(٢) البقرة ٢٨٤ « وإنْ تبدُوا ما في أنفسِكُم أو تُخْفُوه يُحاسِبكُم به اللهُ فيَغْفِرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء والله على كل شيء قدير » .
(٣) الأعراف ١٨٦ .
(٤) البقرة ٢٧١ .
(٥) موضع الشاهد (وتأخذ) حيث ورد هذا الفعل بالجزم والرفع والنصب ، فالجزم على أنـــه معطوف على جواب الشرط ، والرفع على أن الواو للاستئناف ، والنصب على أن الواو للمعية والفعل منصوب بأن مضمرة .

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ،فأشبه الواقعُ بعده الواقعَ بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتران الفعل بعدالجزاء (بثمّ) فإنه يمتنع النصب ، ويجوز الجزم والرفع .

فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النصب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وجزمٌ اوْ نصبٌ لفعلٍ إثْرَ فا
أو واوٍ انْ بالجملتين اكتَنَفا)

فالجزم نحو « إنه من يتقِ ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين »[1] وهو الأشهر ، ومن شواهد النصب قوله :[2]

ومن يقتربْ منّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ
ولا يخشَ ظُلماً ما أقام ولا هَضْما

ولا يجوز الرفع ، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، وألحق الكوفيون (ثم) بالفاء والواو ، وأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن « ومن يَخْرُجْ من بَيتِه مُهاجِراً إلى الله ورسوله ثم

---

(١) يوسف ٩٠

(٢) موضع الشاهد : ويخضع ، حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب، والوجه هو الجزم ، لكن النصب جائز أيضاً.

يُدْرِكْهُ الموتُ »[1] وزاد بعضهم أو .

(والشرط يُغني عن جواب قد عُلم) أي بقرينة نحو « فإن استطعتَ أن تَبْتَغِيَ نَفَقاً في الأرض»[2] الآية، أي فافعل وهذا كثير، ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ، نحو « وأنتم الأعلون إن كُنتمْ مؤمنين »[3] أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتي. (والعكس) وهو أن يغني الجواب عن الشرط (قد يأتي) قليلاً (إن المعْنِي فُهِم) أي دل الدليل على المحذوف ، كقوله :[4]

فطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بكُفءٍ وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الُحسامُ

أي وإلا تُطَلِّقْها يعلْ . وقوله :[5]

---

(١) النساء ١٠٠ ، والقراءة الفاشية بالجزم « ومنْ يخرُجْ من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يُدرِكْه الموتُ فقد وقع أجرُه على الله وكان الله غفوراً رحيما . »

(٢) الأنعام ٣٥

(٣) آل عمران ١٣٩

(٤) موضع الشاهد : وإلا يعل ، حيث حذف فعل الشرط لأنه مفهوم وذكر الجواب فقط ، و (إلا) هنا مكونة من إنْ + لا ، والتقدير : وإلاّ تطلقها يعلُ مفرقك الحسام .

(٥) موضع الشاهد : متى تؤخذوا ، حيث حذف فعل الشرط ، والتقدير : متى توجدوا تؤخذوا .

متى تُؤْخذوا قَسْراً بظِنَّةِ عامرٍ
ولا يَنْجُ إلاّ في الصفاءِ يزيد

أراد متى تُثْقَفوا تؤخذوا .

(تنبيهات) : الأول : أشار (بقد) إلى أنّ حذف الشرط أقلّ من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بلا تالية (إنْ) كما في البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة .

الثاني : قال في التسهيل : ويحذفان بعد إن في الضرورة ، يعني الشرط والجزاء ، كقوله :[1]

قالت بناتُ العمِّ يا سَلْمى وإنْ
كان فقيراً معدما ؟ قالت وإنِنْ
التقدير : وإن كان فقيراً معدما رضيتِه ؟وكلامه في شرح الكافية

---

(١) الشاهد في البيت حذف الشرط والجواب معا بعد إن الشرطية الموجودة في آخر البيت ، والتقدير : وإن كان فقيراً معدماً . و(إنِنْ) في البيت أصلها (إنْ)،زيدت نون ساكنة جاءت للضرورة،وتسمي بتنوين الضرورة كا تسمي بالتنوين الغالي ؛ إما لغلوه أي زيادته ، وإما لغلوه أي نفاسته لندرته .

يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة ، وكذا كـلام الشارح ، ولا يجوز ذلك ـ أعني حذف الجزءين معاً ـ مع غير إنْ .

الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير ، من ذلك قوله تعـالى : « فلم تقتلوهم »[1] تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : « فالله هو الوليّ »[2] تقديره : إن أرادوا وليّاً بحق فالله هو الولي بالحق لا وليّ سواه ، وقوله تعالى : « يا عبـادي الذين آمنوا إن أرضي واسعةٌ فإياي فاعبدون »[3] أصله : فإن لم يتـأتَّ أن تُخلصوا العبادة لي في أرضٍ فإياي في غيرها فاعبدون . وكـذا إن حذف بعض الشرط ، نحو « وإن أحد من المشركين استجارك »[4] ونحـو « إن خيراً فخير » .

(واحذِفْ لدَى اجتماعِ شرطٍ) غير امتناعي (وقَسَم * جوابَ ما أَخرْتَ) أي منها ، استغناء بجواب المتقدم (فَهْوَ) أي الحذف (مُلْتَزَمْ) فجواب القسم يكون مؤكَّداً باللام أو إنّ أو منفيـاً ، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم ، فمثال تقدم الشرط « إن قام

(١) الأنفال ١٧

(٢) الشورى ٩

(٣) العنكبوت ٥٦

(٤) التوبة ٦

زيد واللهِ أكرمْه ، وإن يقمْ واللهِ فلن أقومَ » ومثال تقدم القسم « والله إن قام زيد لأقومَنّ ، والله إن لم يقم زيدٌ إنّ عمراً ليقوم ، أو يقوم ، والله إن لم يقم زيد ما يقومُ عمرو » وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدم القسَم أو تأخر ، كقوله :[1]

فاقسمُ لَوْ أنْدى النّدِيُّ سوادَه ... لَما مَسحتْ تلك المُسالاتِ عامرُ

وكقوله :[2]

والله لولا اللهُ ما اهتدينا ... ولا تصدَّقنا ولا صَلَّيْنا

نص على ذلك في الكافية والتسهيل ، وهو الصحيح ، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم ؛ لتقدمه ، ولزوم كونه ماضياً ، لأنه مغن عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا ، وقوله في باب القسم في التسهيل : « وتُقدّرُ – يعني جملة الجواب – في الشرط الامتناعي بلو أو لولا » يقتضي أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والعذر له في عدم التنبيه هنا على

---

(١) الشاهدفى البيت تقديم القسم على شرط امتناعي (لو) فوجب أن يكون الجواب للشرط .

(٢) الشاهد فيه كالبيت الذي قبله ؛فجملة ما اهتدينا جواب للشرط مع أن القسم أسبق ، وذلك لأن الشرط امتناعي (لو لا) .

لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي ، والمغاربة لا يسمُّون « لولا » شرطا ولا (لو) إلا إذا كانت بمعنى إنْ . وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقاً ، وحذف جواب القسم ، تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

وإن تَوَالَيَا وقبلُ ذو خَبَرْ فالشرطَ رَجِّحْ مطلقاً بلا حَذَرْ

وذلك نحو « زيد إن لم يقمْ والله يكرمْك ، وزيدٌ والله إنْ يقمْ يكرمْك ، وإن زيداً إنْ يقمْ والله يكرمْك ، وإنّ زيداً والله إنْ يقمْ يكرمْك » وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوطه مخِلٌّ بمعنى الجملة التي هو منها ، بخلاف القسم ، فإنه مسوق لمجرد التوكيد .

والمراد بذي الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم (كان) ونحوه .

وأفهم قوله « رجِّح » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ؛ فتقول « زيد والله إن قام ـ أو لم يقم ـ لأكرمنَّه » وهو ما ذكره ابن‌عصفور وغيره ، ولكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم .

* * *

(وربّما رُجِّحَ بعدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بلا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ)

كما ذهب إليه الفراء، تمسكاً بقوله:[1]

لئن مُنِيتَ بنا عنْ غِبٌ مَعركةٍ   لا تُلْفِنا عن دماءِ القومِ ننتقلُ

وقوله:[2]

لئن كانَ ما حُدِّثْتِهِ اليومَ صادِقاً   أُصمْ في نهار القيظ للشمس باديا

ومنع الجمهور ذلك، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة.

(تنبيهات) الأول: كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ، أو مضارعاً مجزوماً بلم، نحو «ولئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُم لَيَقُولُنَّ الله»[3]، ونحو «لئن لم تَنْتَهِ لأرْجُمَنَّك»[4] ولا يجوز: أنت ظالم إن تفعلْ، ولا والله إن

---

(١) الشاهد في البيت أنه جعل الجواب (لا تلفنا) للشرط مع تقدم القسم بدلالة اللام في (لئن)، ومع عدم وجود ما لا يحتاج إلى خبر.

(٢) الشاهد فيه كالذي قبله حيث جعل (أُصمْ) جواباً للشرط مع تقدم القسم ومع عدم وجود ما لا يحتاج إلى خبر.

(٣) لقمان ٢٥

(٤) مريم ٤٦

تقم لأقومنّ ، وأما قوله :[1]

يُثني عليك وأنت أهلُ ثنائه ولديك إنْ هو يستزدْك مزيدُ

وقوله :[2]

لئن تَكُ قد ضاقتْ عليكم بيوتُكم لَيَعْلَمُ ربي أنّ بيتيَ واسِعُ

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الثاني : إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوي الفاء فيعطى القسم المتاخر مع نفيها ما أُعطِيته مع اللفظ بها ، فاجاز « إن تقم يعلم الله لأزورنّك » على تقدير فيعلم الله ، ولم يذكر شاهداً ، وينبغي أن لا يجوز ذلك ، لأن حذف فاء الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة .

الثالث : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

---

(١) الشاهد فيه حذف جواب الشرط مع أن فعل الشرط مضارع غير مجزوم بلم .
(٢) كالذي قبله .

إذا توالى شرطان دون عطف ، فالجواب لأولهما ، والثاني مقيِّد للأول كتقييده بحالٍ واقعةٍ موقعه ، كقوله :[1]

إن تستغيثوا بنا إنْ تُذْعَروا تَجِدوا
منّا معاقلَ عزٍّ زانها كَرَمُ

وإن تواليا بعطفٍ فالجواب لهما معاً ، كذا قاله المصنف في شرح الكافية ، ومثل له بقوله تعالى : « وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم » الآية[2] . وقال غيره : « إن توالى الشرطان بعطفٍ بالواو فالجواب لهما نحو « إن تأتني وإن تحسن إليّ أحسن إليك » أو بأو فالجواب لأحدهما نحو « إن جاء زيد أو جاءت هند فاكرمْه ، أو فاكرمْها » أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو .

---

(١) موضع الشاهد : إن تستغيثوا إنْ تُذعروا تجدوا ، حيث توالى شرطان دون عطف فجُعل الجواب للأول .

(٢) محمد ٣٦



فهرست

مقدمة	٧ — ٨
١ — البصرة	٩ — ٥١
الكتاب لسيبويه	٢١
« باب النداء »	١٥
« باب إضافة المنادى إلى نفسك »	٢٨
« باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى النداء بحرف الإضافة »	٤٠
« باب الندبة »	٤٦
٢ — الكوفة	٥٥ — ٧٨
الفراء وكتابه « معاني القرآن »	٥٨
« من سورة يوسف »	٦١
— من الخلاف بين المدرستين	٧٩ — ١٠٤
ابن الأنباري وكتابه الإنصاف	٧٩
مسألة : العامل في رفع المبتدأ والخبر	٨١
مسألة : المصدر والفعل أيهما أصل ؟	٩٢

٣ – بغداد ١٠٥ – ١٦٨

شرح المفصل ١٠٦
المذكر والمؤنث ١٠٨

٤ – الأندلس ١٦٩ – ١٩٦

ابن مضاء وكتابه الرد على النحاة ١٧١

٥ – مصر ١٩٧ – ٣٠٥

ابن هشام وكتابه مغني اللبيب ١٩٩ – ٢١٩
الأشموني وشرحه على الألفية ٢٠٠ – ٣٠٥